آراء
حول الخليج
العدد 116
فبراير 2017

أمريكا تستخدم الترغيب والتهديد لتحقيق ٥ أهداف في المنطقة

أوباما فشل مع العرب وزاد من عربدة إسرائيل وتوسع إيران

إيطاليا تقود تفكك الاتحاد الأوروبي واليمين المتطرف يغزو أوروبا

ملف العدد:

الوضع العسكري: الاعتماد على الذات.. والتوازن الاستراتيجي الإقليمي

- دول الخليج تخلت عن (بشت) الدبلوماسية وارتدت درع الحزم والوحدة هدف
- التسليح الخليجي يتجاوز كفاءة القدرات الإيرانية ويحرم طهران من الانتصار
- دول التعاون تحتاج غرفة عمليات موحدة وتعريف العدو والتجنيد الإجباري أولاً
- الرؤية الخليجية ترتكز على جيوش ذكية قليلة العدد متطورة العتاد والتفوق الجوي
- دول الخليج في المرتبة الثانية بعد الناتو في التسليح وعليها الاستفادة من المتقاعدين
- اتفاقية الدفاع المشترك لا تصلح والبديل المناسب هو مجلس الأمن والسلم العربي
- إسرائيل تنتج منظومة عسكرية بدون بشر ودول (الربيع) غير قادرة على المواجهة
- روسيا شريك موثوق به وأسلحتها الأرخص سعرًا والأكثر مواءمة للبيئة الصحراوية
- الأمن العربي يتجه للبحر الأحمر والتوجه السعودي ـ المصري يتعامل بمنطق التحديات

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
asalah@grc.net

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
4

التوازن الاستراتيجي في الخليج: المتغيرات والخيارات
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية
6 دول الخليج خسرت ثلث الدخل الوطني في عامين والبدائل ضرورة للتنمية المستقرة
د. محمد الرميحي

14 توطين الصناعات العسكرية في السعودية: المردود الاقتصادي
د. نهلة صدر الدين سمرقندي

متابعات عربية
19 مؤشرات سياسات ترامب لن تكون على النحو المرجو والمأمول عربيًا وإسلاميًا
د. صدقه يحيى فاضل

دراسة العدد
26 التكامل العسكري الخليجي ضرورة ويلعب دورًا بأثر رجعي في تعزيز الشعور بالأمن
د. يحيى بن مفرح الزهراني

رؤية وتحليل
33 التوازن العسكري في منطقة الخليج: مقوماته – أسسه – تحدياته
لواء أ ح د. محمد عبد الخالق قشقوش

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

قضية العدد

41 التوازن العسكري الخليجي-الإيراني: المخاطر والتحديات والرهانات
د. محمد مجاهد الزيات

ملف العدد

48 لواء د. محمد علام سيد
53 د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
59 د. ظافر محمد العجمي
63 د. علي الدّين هلال
68 د. مصطفى علوي
72 د. نـورهان الشيـخ
76 د. معتز سلامة
80 د أشرف محمد كشك
85 صافيناز محمد أحمد

الرأي

92 الأزمة الإيطالية ومخاطر تفكيك الاتحاد الأوروبي
د. محمد بن تركي الهاجري

95 ثلاثة مصادر تهدد أمن الخليج وضرورة إنشاء مركز قياس وتحليل المخاطر الأمنية
د. أحمد ميزاب

101 خبر تصنيف مركز الخليج للأبحاث

إصدارات

103 العلاقات الأقاليمية بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا
عرض: شريف شعبان مبروك

وقفة

104 ترامب .. بين الشعبوية والسياسة
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

العدد الماثل بين أيدكم من مجلة آراء حول الخليج، هو العدد رقم ١١٦ من سلسلة أعداد المجلة، ويتناول العديد من القضايا من بينها: علاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب، وما يمكن أن تؤول إليه هذه العلاقات مستقبلًا على ضوء التوجهات غير المعتادة للإدارة الأمريكية الجديدة تجاه دول مجلس التعاون، وتجاه المنطقة العربية وقضاياها المعقدة ومصالحها المتشابكة مع الولايات المتحدة.

وتناول العدد أيضًا قضية التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون سواء في كل دولة على حده، أو على مستوى دول مجلس التعاون مشتركة، وذلك من المنظور الاقتصادي وفي إطار التوجهات الاقتصادية لدول الخليج، وضمن نهج توطين هذه الصناعة، وإيجاد فرص عمل جديدة، ودوران رأس المال في صناعات مجدية اقتصاديًا، ومهمة استراتيجيًا، في إطار تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وأيضًا لتنويع التحالفات تمشيًا مع الظروف المحيطة والمتغيرات الدولية والإقليمية، وأفضى الطرح إلى أن توطين الصناعات العسكرية ضرورة , إضافة إلى أنها تحمل مقومات نجاحها.

وجاء الملف الرئيس للعدد حول الوضع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة بين الواقع والمأمول، وركز على أهمية التوازن الاستراتيجي في المنطقة على ضوء محاولات إيران الانضمام إلى نادي الدول النووية وزيادة قدراتها العسكرية التقليدية بتطوير التسليح وزيادة استيراد السلاح بعد رفع الحظر الاقتصادي الدولي عنها، وتحالفها مع روسيا، وتواجدها المسلح في العراق وسوريا ومحاولات تسللها إلى اليمن، إضافة إلى تبنيها دعم الجماعات الإرهابية، والمسلحة من خارج إطار الدول.

وطرح الملف السيناريوهات الخليجية للتعامل مع المستقبل لتكريس مبدأ التوازن العسكري في المنطقة، ومن بين ذلك جاء الجيش الخليجي المشترك، وتطوير قوات درع الجزيرة وتنويع التحالفات العسكرية واعتماد دول المنطقة على الذات في أي مواجهات خارجية، مع التركيز على بناء القوات الخليجية المشتركة والشراكة أو التحالف مع الدول العربية الفاعلة والقوية عسكريًا حتى يكون الدفاع عن المنطقة من خلال جيوشها وبقرار ذاتي خاصة أن الدول العربية مجتمعة قادرة على الردع بدقة.

وقدم الملف قراءة للقدرات العسكرية لدول الجوار العربي وكيف يمكن التعامل مع هذه القوى في الوقت الحاضر وفي المستقبل من خلال الجيوش الخليجية المشتركة، وتحديد مفهوم الأمن الجماعي العربي وتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، حتى يمكن تأمين المنطقة العربية وحدودها البرية والبحرية والجوية والمياه الإقليمية والمضايق والممرات البحرية المهمة.

ورسم الملف ملامح التعاون العسكري الذي يمكن أن يكون مع دول أخرى من خارج المنطقة العربية ومن خارج منظومة التحالفات التقليدية أو القديمة سواء روسيا، أو الصين، أو كوريا الجنوبية حتى يمكن الاستفادة من خبرات هذه الدول في الصناعات والتكنولوجيا العسكرية، أو في التدريب والتأهيل وفنون الحروب الحديثة.

محاور العدد المقبل

يركز الملف الرئيس للعدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) على الإعلام الخليجي والعربي وتأثيره على العلاقات بين دول وشعوب المنطقة ودوره في دعم وتأييد القضايا الخليجية والعربية، ويركز على المحاور الآتية:

- دور الإعلام في التقارب الخليجي ـ العربي.
- تأثير الإعلام العربي على تشكيل الرأي العام وإدارته.
- أهمية الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي.
- دور الإعلام الخاص على العلاقات العربية ـ العربية.
- مخاطر الإعلام الجديد وخروجه عن سيطرة الحكومات.
- دور جامعة الدول العربية في تنظيم العمل الإعلامي العربي.
- دور مجلس التعاون الخليجي في الاهتمام بالإعلام الجماعي الخليجي.
- كيف ومتى يصدر ميثاق الشرف الإعلامي للارتقاء بالإعلام العربي
- ما مدى إمكانية دمج المؤسسات الإعلامية الصغيرة؟
- كيف يمكن حماية الإعلام من سلطة رأس المال والإعلان؟

التوازن الاستراتيجي في الخليج: المتغيرات والخيارات

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

دول مجلس التعاون تعي منذ زمن بعيد أهمية التوازن العسكري الاستراتيجي في منطقة الخليج، لذلك قطعت شوطًا كبيرًا في تأمين هذه المنطقة انطلاقًا من إدراك الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والطبيعة الجيوسياسية للمنطقة، وأيضًا لمعرفة أطماع وتوجهات الدولة المتشاطئة على الضفة الشرقية للخليج، وطبيعة الصراع الأيدلوجي و التنافس القومي بين دول مجلس التعاون وإيران، هذا الصراع الذي ابتدعته طهران واستمرت فيه مهما اختلفت الأنظمة في إيران، فقد كان هذا الصراع زمن الشاه يأخذ الطابع القومي بقصد الهيمنة على الخليج وبسط النفوذ وتنصيب إيران شرطيًا إقليميًا بدعم ومباركة أمريكا باعتبار طهران وكيلة لها في المنطقة ولا تمثل خطورة على مصالحها بما فيها أمن إسرائيل، وبعد سقوط الشاه ومجيء الثورة الإسلامية اتخذ الصراع الخليجي - الإيراني شكلاً آخر من حيث جوهره وأدواته فقد ألبسته طهران عباءة إسلامية طائفية تحت غطاء ولاية الفقيه التي لعبت على وتر المذهبية، واستحدثت أدوات جديدة لإدارته فأنشأت أذرعًا مسلحة أو ميليشيات في الدول العربية كحزب الله في لبنان، وميليشيات الحشد الشعبي الشيعي في العراق، والحوثيين في اليمن، ثم زادت وتيرة هذا التدخل في مرحلة ما بعد اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي التي خلفت فراغًا في الكثير من الدول العربية التي خاضت ويلاتها، وتجلى ذلك في الدفاع عن بشار الأسد في سوريا، ودعم الانقلاب على الشرعية في اليمن، ومحاولاتها المتكررة في الدفع بجماعات وتنظيمات سرية طائفية لزعزعة أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

على الشاطئ الغربي للخليج العربي ترابط دول مجلس التعاون الخليجي التي تعلم جيدًا الأهداف الإيرانية، وتعلم بالقدر نفسه المزايا النسبية والمقومات ونقاط القوة والضعف للجانبين على ضفتي الخليج، وأعدت العدة مبكرًا لتحقيق التوازن في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وإن اختلفت الظروف أو تقدير القوى الكبرى في العالم التي تحالفت مع دول مجلس التعاون لعقود، بدأت في العصر

الحديث التحالف مع بريطانيا، لكن بعد انسحاب الأخيرة من منطقة الخليج عام ١٩٧١م، ومع زيادة الأهمية الاستراتيجية للنفط إثر حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، ثم قيام الثورة الإسلامية في إيران، والغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م، بل قبل ذلك اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بأمن منطقة الخليج، وترجمت ذلك في مبادئ الرؤساء الأمريكيين بداية من مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧م، ثم مبدأ نيكسون وكارتر ونهاية بعهد الرئيس أوباما، ورغم هذه التعهدات الأمريكية، وتواجدها العسكري في الخليج، إلا أن دول مجلس التعاون ركزت على التسليح عالي التقنية والعتاد المتطور ، بل أصبحت في مقدمة الدول المستوردة للسلاح في العالم، وكان ذلك أفضل الخيارات وأكثرها فائدة وأهمية استراتيجية، وأهم وسيلة للردع وتثبيت التوازن، وهذا ما أكدته لاحقًا عاصفة الحزم التي بدأت واستمرت بإمكانيات وتخطيط خليجي بحت.

إمكانيات دول مجلس التعاون وعتادها العسكري قوة ردع أكثر من فعالة في مواجهة إيران، وقادرة على التفوق طبقًا لأرقام واحصائيات التسليح العسكري الخليجي الأكثر تطورًا وحداثة مقارنة بالتسليح الإيراني القديم، حيث أن الحرب الحديثة تعتمد على السلاح والعتاد المتطور أكثر من الاعتماد على عدد أفراد القوات العسكرية، أي الاعتماد على التكنولوجيا قبل الأفراد الأمر الذي جعل دول الخليج تتفوق أمام الجيش الإيراني وقوات الاحتياط في حال المواجهة.

يتبقى القول إنه على دول مجلس التعاون وضع سيناريوهات مستقبلية لتحقيق التوازن الاستراتيجي في المرحلة المقبلة على ضوء المتغيرات في التحالفات والمصالح بين القوى الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمنطقة الخليج، خاصة على ضوء توجه أمريكا شرقًا، وتخفيف تواجدها العسكري، وفتور اهتمامها بهذه المنطقة، والاتفاق النووي مع إيران، وتراجع اعتمادها على النفط الخليجي، وإعلانها عدم رغبتها في خوض أية حروب خارج أراضيها منذ ولاية أوباما وبداية عهد ترامب، مقابل ذلك ظهر التقارب الروسي ـ الإيراني، وإن كان يمثل تقارب المصالح المؤقتة لكنه يمثل توجهًا جديدًا في السياسة الروسية الخارجية خاصة على ضوء رغبة موسكو بالتواجد الدائم في سوريا المجاورة لتركيا عضو الناتو، وأيضًا بما يعكس طموحات موسكو في مواجهة واشنطن ورغبتها في إرث الزعامة السوفياتية السابقة في عهد القوتين العظميين.

في كل الأحوال، قناعتنا أن السيناريوهات الخليجية المطروحة للتعامل مع ملء الفراغ في المنطقة، وإرساء قواعد التوازن تتمثل فيما يلي:

- تعزيز القدرات العسكرية الذاتية الخليجية، مع استمرار ارتفاع فاتورة الواردات العسكرية رغم انخفاض أسعار النفط.
- التوسع في التكامل العسكري الخليجي المشترك سواء عبر تفعيل قوات درع الجزيرة، أو التوجه نحو إنشاء الجيش الخليجي الموحد الذي سيأتي كثمرة للاتحاد الخليجي المرتقب والذي يبدو أنه قابل للتحقيق في هذه المرحلة أكثر من أي وقت مضى لإدراك دول المجلس للمخاطر القائمة والمحتملة، والتغير في التحالفات الدولية والإقليمية والفراغ الاستراتيجي الذي حدث في العراق وسوريا.
- التوجه نحو توطين الصناعات العسكرية في دول مجلس التعاون.
- الدخول في تحالفات إقليمية جديدة وجادة وأن تكون الأولوية في هذه التحالفات مع القوى العربية الفاعلة، ثم الدول الإسلامية، والدول الصاعدة.
- العمل على إرساء وترسيخ مبدأ التوازن في مواجهة تنامي القوة العسكرية الإيرانية بعد رفع الحظر الاقتصادي الغربي بعد توقيع الاتفاق النووي.
- التحسب لزيادة الدعم الروسي لإيران وسوريا الأسد في رسائل للمنطقة والغرب مفادها التعبير عن التواجد الروسي في الشرق الأوسط وبقوة.

كل ذلك يتطلب إعادة النظر سريعًا في الاتجاه نحو الجيش الخليجي الموحد، وتوطين الصناعات العسكرية لكل دولة على حدة أو الصناعة الجماعية المشتركة سواء لدول مجلس التعاون أو بالشراكة مع دول عربية أخرى، وكذلك مسألة تبني نظام التجنيد الإلزامي، وتكثيف التدريبات والمناورات المشتركة، والتوسع في إنشاء المعاهد والكليات العسكرية بكل أنواعها مع زيادة الجاهزية القتالية. ويجب الإدراك أن مجلس التعاون الخليجي أمسى يشكل قوة عسكرية ذات قدرات فعالة على المستوى الإقليمي في حالة العمل بشكل مشترك وجماعي، ولكن تأثيره سيكون محدودًا في حالة عمل دول الخليج بشكل منفرد وأحادي.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

د. محمد الرميحي أمام منتدى دراسات الخليج:

دول الخليج خسرت ثلث الدخل الوطني في عامين والبدائل ضرورة للتنمية المستقرة

تحدث الدكتور محمد الرميحي مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت وأستاذ الاجتماع السياسي في محاضرة ألقاها في منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية في دورته الثالثة بالدوحة في الشهر الماضي حول خطط دول مجلس التعاون الخليجي للتنمية والتحول الاقتصادي في مرحلة ما بعد النفط ولمواجهة استكمال خطط التنمية بعد انخفاض معدلات الدخل نتيجة لانخفاض دخل هذه الدول الذي يعتمد بشكل أساسي على عوائد النفط، وتناول الدكتور الرميحي هذه الخطط أو الرؤى بالتحليل والنقد، كما طرح البدائل المتاحة أو الممكنة أمام دول مجلس التعاون للتأسيس لتنمية مستدامة غير مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وفيما يلي عرض لجزء مما جاء في هذه المحاضرة:

آراء حول الخليج: الدوحة

اعتمدت دول الخليج، بنسب متفاوتة على الدخل من بيع (الموارد الهيدروكربونية) للعالم خاصة الدول ذات الاقتصادات الناشئة، وتم صرف جزء من هذا الدخل الضخم على أوجه متعددة في الدولة الخليجية الناشئة، بعض هذه الدول تعتمد اعتمادًا يصل إلى أكثر من ٩٠٪ على الدخل من المورد النفطي، وتبنت هذه الدول، بشكل عام، سياسات لتشجيع الاستهلاك، وأصبح بسببها المجتمع معتمدًا اعتمادا كليًا على الدخول المباشرة المولدة من بيع هذه السلعة، وبسبب عوامل العولمة و عناصر أخرى، ظهر ما يمكن أن يعرف (بالمجتمع الاستهلاكي)، الذي يعتمد كليًا على الموارد المالية المتولدة من ريع النفط ، فظهر في هذه الدول ما سماه الأمير محمد بن سلمان (الإدمان على النفط) كما تدفقت على هذه المجتمعات موجات من الهجرة من الدول القريبة و البعيدة، وارتبطت أسواقها بالأسواق العالمية في الدول الرأسمالية، ولقد حذر كثيرون من أن النفط سلعة (ناضبة) أو يمكن أن يوجد لها بدائل أو ينخفض سعرها ، لذلك يتوجب اعتماد سياسات لبدائل في الاقتصاد لتحقيق تنمية مستقرة ، كالتصنيع أو تطوير الخدمات، وهذه البدائل تعتمد على تطوير (رأس المال البشري) أي نوعية تعليم عالي المستوى، وموجه لاستيلاد موارد جديدة للمجتمع ، إلا أن (مرض الأوبك) قد حد من التوجه الجدي و استنباط بدائل لفترة طويلة، وهو مرض ارتبط طرديا بفكرة أن (الأوبك) تستطيع أن تتحكم في الأسعار العالمية للنفط ،كونها من دول تنتج معظم النفط فهي تتحكم في العرض والطلب بالسوق العالمي، وبالتالي تفرض سعرًا مستقرًا ومناسبًا وشبه دائم ! ذلك التحكم كان ممكنًا لفترة، ولكن مع تغير المعطيات لم تعد تلك القدرة متوفرة لمجموعة الأوبك. حتى الاتفاق في السنوات الأولى على أن تكون الأوبك (المنتج المرن) وتحدد حصص لإنتاج الأعضاء، لم يكن الأعضاء ملتزمون بالحصص، مما اضطر أوبك أن توظف شركة هولندية لمراقبة الحصص.

من جهة أخرى فإن أسعار النفط في الخمس عقود الذهبية تذبذبت بشكل كبير ، وزاد هذا التذبذب في العقود الأخيرة نتيجة لاضطراب الاقتصاد العالمي من جهة ، و من جهة أخرى تقدم هائل في التقنية لقد قامت النخب في الخليج ومن وقت مبكر بالمطالبة بما عرف لاحقًا بـ (تنويع مصادر الدخل) أو على الأقل (تصنيع المواد النفطية وبيعها كمنتجات بدلاً من الخام) إلا أن هذه المطالبة ذهبت أدراج الرياح، لسببين الأول ،أن أسعار النفط تتراجع وما تلبث أن ترتفع ، فجاء من قال أن تلك دورات اقتصادية تابعة للدورات الرأسمالية في الدول الصناعية، ويمكن

تراجعت مداخيل النفط في الكويت ٦٧٪ وقطر ٦٢٪ والسعودية ٦٢٪ والإمارات ٦٣٪ ونسبة التراجع العام في دول الأوبك بلغ ٦١,٤٪

أن يرتفع سعر النفط في حال (النهوض الاقتصادي العالمي أو ينخفض في حال الركود) وبالتالي لا خوف ولا هلع ! والسبب الثاني، دول الخليج لم ترغب في مواجهة الحقائق، لأن مواجهتها تتطلب حزمة قرارات جادة،

لقد تراجعت مداخيل النفط في دول الخليج بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٦ كما يلي:

في الكويت ٦٧٪، في قطر ٦٢٪ ، في المملكة العربية السعودية ٦٢٪ ، في الإمارات ٦٣٪ (أما التراجع العام في دول الأوبك فقد كان متوسطة ٦١,٤٪) في نفس الفترة ،أي نحن نتحدث عن خسارة الثلث من الدخل الوطني في الدول الخليجية المعنية في فترة قصيرة ، الأمر الذي يستدعي التفكير الجاد في البدائل وبناء استراتيجية مختلفة عن ما ساد في العقود الذهبية الخمسة، ولقد لجأت دول مجلس التعاون إلى إصدار ما سمته في الغالب (الخطط التنموية الاستراتيجية) على أساس البحث في المدى المتوسط والطويل عن طرق لاستدامة التنمية دون الاعتماد على دخل النفط، إلا أن تلك الاستراتيجيات، حتى الآن ينقصها القرار الجاد من أعلى السلطات و الوسائل الجادة للتنفيذ! نتائج المرض (الأوبكي) يمكن أن نجده فيما نشاهد حدوثه اليوم في فنزويلا (أحد الأعضاء المؤسسين) فقد توجهت السياسات الفنزويلية تحت شعارات سياسية إلى صرف الدخل النفطي على الخدمات الاجتماعية لنيل الرضى السياسي، فأصبحت الدولة مدينة إلى الخارج بأرقام فلكية لا تستطيع دفعها، لا الدولة ولا شركة النفط الفنزويلية العملاقة، فأصبحت اليوم على شفا الإفلاس، مع كل الاحتمالات التي أطلقت سياسيًا واجتماعيًا.

عودة الوعي

انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرًا في دول الخليج (فيديو) يقارن بين وضع مجتمعات دول الخليج (منذ مائة عام) وكانت في فقر وشدة وعوز، بينما كان الآخرون من العرب في الشمال (العراق، سوريا، مصر) في بحبوحة، ويذهب هذا الفيديو إلى القول بأن (عرب الشمال) اليوم في احتراب وفقر، ودول الخليج في بحبوحة اقتصادية، إلا أن هذا يمكن ألا يدوم!!، ذلك الفيديو يمثل جزءًا من ثقافة (الاستهلاك الوعظي) في زمن الرفاه، لأنه يقول أن مجتمعات الخليج يمكن (إن لم تحمد النعمة!) أن تعود فقيرة، ولكن الأهم الذي لا يتطرق له كثيرون هو كيف يمكن البحث عن سياسات اقتصادية اجتماعية بديلة، تدعم فكرة الانتاج واحترام العمل والبحث عن بدائل حقيقية في الاقتصاد، جلها يقع في تدريب وتعليم إنسان عربي في الخليج تعليمًا نوعيًا قادرًا على مواجهة التحديات المقبلة، التي لم تظهر إلى السطح بعد، ولكن مقدماتها يمكن الإحساس بها.

ما هو قائم ليس دائمًا، كان ذلك ما رددته نخب الخليج منذ فترة طويلة، على الأقل في الخمسة عقود الماضية إلا أن (المرض الهولندي) الذي أصبح (أوبكي) كان قد تغلغل في النفسية الخليجية، فأصبحت حاجة العالم إلى الطاقة (النفط والغاز) بالنسبة للخليجين حاجة دائمة! وقد اجتهد البعض بالقول أن دول الخليج في فترة صعود أسعار النفط كانت تتمتع بمعادلة يمكن وضعها انها تملك (قوة الندرة في مقابل ندرة القوة) أي إنها بلاد صغيرة ذات جغرافية وسكان محدودين نسبيا، ولكنها بسبب المال المتوفر من تصدير النفط، أصبح لها (قوة) مالية مؤثرة في الأسواق العالمية وحتى في السياسة الدولية. هذه المعادلة التي سادت لفترة زمنية محدودة، صاحبت الحاجة العالمية للطاقة، ولكن مع تراجع تلك الحاجة، أصبح العالم الخارجي قادرًا على الاستغناء عن رضا أو حتى تطمين دول الخليج من الناحية الأمنية الخارجية وأن حاجتها إليهم أكثر من حاجتهم إليها! في دراسة للخبير الاقتصادي الكويتي جاسم السعدون مؤخرًا يقول (ما بين ٥٠-٩٠ سنة من عمر النفط في الإقليم الخليجي، وبعد استراتيجيات وخطط وخطب، كلها تهدف إلى التنويع بعيدًا عن النفط، أصبحنا مع أزمة سوق ثالثة في جيل واحد، أكثر اعتمادًا عليه وارتباطًا بمتغيراته).

مؤثرات انخفاض أسعار النفط

يمكن أن يطلق انخفاض أسعار النفط مجموعة من المؤثرات (التوترات) في دول الخليج، داخليًا وإقليميًا. في الداخل فإن التعود على دخل مرتفع للمواطنين قد يخلق توترات، فالقاعدة التي تقول إن (الرضا السياسي يتوفر طرديا مع الرضا الاقتصادي والعكس صحيح) هي قاعدة اجتماعية/سياسية تنطبق على كثير من المجتمعات، ودول الخليج ليست استثناءً.

وقد بدأت تأثيرات أسعار النفط تؤثر في الاقتصاد في السنوات الأخيرة، وهي في طريقها إلى إثارة توترات بسبب لجوء الحكومات مضطرة إلى تقليص النفقات العامة، وقد ظهرت اليوم بعض الاختلالات في الهياكل الاقتصادية/الاجتماعية الخليجية منها أربعة عشر عاملاً رئيسيًا:

- الاختلال في توزيع الميزانيات العامة، والتوجه لتقليص الإنفاق في بعض وجوه الخدمات.
- تراجع التصنيف الإئتماني لدول الخليج.
- تجميد المرتبات.
- زيادة في الرسوم.
- رفع أسعار الخدمات بما فيها المحروقات والكهرباء والماء.
- الاستغناء عن بعض المشاريع الكبرى.
- الاستغناء عن اليد العاملة الأجنبية أو فرض رسوم على قدومها وعملها.
- ازدياد حجم البطالة بين الشباب
- احتمال انخفاض سعر العملة، وانخفاض أسهم البنوك والمؤسسات المالية.
- الهجرة إلى الخارج
- قد ينطلق صراع بين العناصر (الوراثية) في المجتمع، والعناصر المطالبة بالتمثيل. للمشاركة في القرار السياسي.

إعادة كتابة قواعد اللعبة التحديات:

تواجه دول الخليج ثلاثة تحديات كبرى، التحدي الاستراتيجي الذي يهدد الاستقرار و التحدي السكاني و الثالث هو التحدي الاقتصادي و أساسه تراجع أسعار النفط، و الأخير (تراجع اسعار النفط) ليست المرة الأولى التي تواجه دول الخليج في العقود الخمسة الذهبية، إلا أن التراجع في المرات السابقة في الغالب يعقبه (تعافي) مما جعل انتشار فكرة (اليويو)، أي أن اليوم تراجع و غدًا تعافي، لا تبدو هذه النظرية في المرحلة الحالية ممكنة الحدوث، تراجع أسعار النفط هذه المرة يبدو أنه مستمر ومتزامن مع عناصر أخرى ، وهي التوجه إلى الإنفاق الكبير في السنوات الأخيرة وأيضًا تكاليف الحروب المخاضة في كل من سوريا واليمن و العراق و ليبيا، تؤثر على ميزانية الدولة ويذهب الخبراء إلى القول أن (الاعتماد المفرط) على دخل النفط، هو الذي سوف يسبب في وقت ما الأزمات القادمة.

تذهب بعض الدراسات إلى أن دول الخليج لن يكون التأثير عليها (كبيرًا وحادًا) في السنوات القليلة القادمة نتيجة تراجع أسعار النفط، وتقل أو تكثر حسب الدولة الخليجية ومخزونها المالي وطريقة التصرف السياسي المواجهة لاحتمال ظهور الأزمات.

إلا أن هناك ما يسمى في الأدب الاقتصادي (لعنة الموارد) أي الدول التي تعتمد على مورد واحد في الدخل (كمثل دول الخليج) لها مواصفات محددة منها:

- هي أقل حوكمة.
- وأكثر الدول تعرضًا للخلل في السوق العالمي.
- مشاريعها (فيلة بيضاء) أي ضخمة دون جدوى اقتصادية.
- صعوبة استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- ضعف في الاستثمار في رأس المال المعرفي.
- خلل سكاني هائل ويتزايد.
- خلل في سوق العمل بين مساهمة المواطنين وغير المواطنين.
- ويضاف إلى ذلك أن بعض الدول لا يتوفر لها المساحة للتمكن من تطوير صناعات تتطلب أرضًا واسعة، كما أن بعضها أو جلها يفتقد إلى الموارد المائية الكافية لدعم صناعة أو زراعة ذات مردود اقتصادي.

الاستراتيجيات والبدائل:

أمام كل تلك التحديات أطلقت دول الخليج مجموعة من الخطط متوسطة وطويلة الأجل، على إنها (خطط استراتيجية لتنويع مصادر الدخل) وأطلقت في سنوات مختلفة، أغلبها في عام ٢٠٠٨م، عند ظهور الأزمة المالية العالمية، وبعضها بعد ذلك، كثير منها اهتم بالموضوعات الاقتصادية/الاجتماعية، فعلى سبيل المثال تم إطلاق عدد من (الرؤى) وهي:

- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
- رؤية دولة الكويت الاستراتيجية ٢٠١٠ – ٢٠٣٥ (أطلقت ٢٠٠٨).
- رؤية الإمارات ٢٠٣٠.
- الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠١٣ (أطلقت في عام ٢٠٠٨ م).
- الرؤية الوطنية للتنمية الشاملة (قطر، أطلقت ٢٣ يونيو ٢٠٠٨).
- رؤية عمان الاستراتيجية ٢٠١٣.

علينا القول أن (الخطط والاستراتيجيات) الخليجية تتقاطع في الكثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي هذه الخطط يستطيع المتابع أن يلمس تشابه (إن لم يكن تطابق) في الأهداف، وهي أيضًا في مجملها تستخدم عبارات تتردد في أدبيات التنمية الدولية منها.

السؤال: كيف نصل إلى تحقيق تلك الرؤى؟

هنا سوف يعرض الكاتب قراءة شبه مطولة للخطة الاستراتيجية السعودية، والخطة الاستراتيجية الكويتية، كذلك ما توفر من نقد لخطط الإمارات والبحرين وقطر وعمان، كمثال للتحديات التي يراها أبناء المنطقة أنها تواجه المنطقة ككل في الانتقال إلى مجتمع غير معتمد على مصدر واحد وناضب للثروة، إلى مجتمع متعدد مصادر الدخل ومنتج للثروة في طريق التنمية المستدامة!

رؤية المملكة العربية السعودية

أطلقت في عام ٢٠١٦م، استنهضت العديد من التعليقات، كون المملكة هي الدولة الأكبر في الخليج، كما أن التغيرات التي شهدتها على النطاق السياسي مؤخرًا وكانت ملفتة بجلب قيادة شبابية تجاوزت. أحد الدراسات المتعمقة لشرح الرؤية كتبها الدكتور عبد العزيز محمد الدخيل ذهب الكاتب إلى أن (الرؤية) لم تأت من فراغ بل من (إرادة سياسية للتغيير ،وأن هناك حالة اقتصادية إن استمرت (كما هي) فسوف ينتهي الأمر (بظهور) أزمة مالية كبيرة، هذا المطلب التغييري (لقي تجاوبًا شعبيًا كبيرًا) (فارتفعت آمال المواطنين الذين يشعرون أنهم لم ينالوا نصيبهم وحقهم في الوظيفة والسكن والصحة والرفاهية، يعترض الكاتب على منحى جوهري في (الرؤية) وهو بيع جزء من النفط السعودي (كبر أو صغر) وأن (ضرره سيكون أكثر من نفعه) ويذهب الكاتب ليفند هذا الرأي في عدد من النقاط التي يراها جوهرية و في توجه (الرؤية) إلى بناء الإنسان عن طريق تطوير المناهج و ترقية العملية التعليمية يعلق الكاتب أن (قبول) (المنهج العلمي و الفكر المنطقي المضاد للخرافة لا يزال يواجه صعوبات وعراقيل من قبل بعض المسؤولين والمشرفين على تطويرالمناهج، الكاتب في دارسته المطولة يضع الكثير من النقاط التي يجب أن تستكمل باتجاه التنمية الشاملة، فهو يناقش النمو السكاني (ويقترح تحديد النسل) كما ينتقد برنامج (الإحلال لليد العاملة) المعروف بالسعودة وينتهي إلى القول إن (التطور السياسي والاجتماعي يقود للتطور الاقتصادي)، ويرى البعض أن نجاح السعودية في تطبيق خطتها للتغيير، هو نجاح للجميع لأنها (كالقاطرة التي تجر بقية العربات العربية الأخرى إلى الأمام).

خطة التنمية في الكويت:

يتوفر أدبيات كثيرة لنقد الخطة الكويتية (الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٥) والتي أقرت من مجلس الأمة والأهداف الكبرى للخطة أو الرؤية هو (تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتزكي فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الانتاج وترسخ القيم وتحافظ على الهوية وتحقيق التنمية البشرية و التنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة) وقد جرى المقارنة بين الخطة الكويتية والخطة السعودية، والاختلاف، كما في خطط دول الخليج الاخرى في بعض التفاصيل الخطة الكويتية طويلة الأجل نجد أن الكثير من النقد قد سلط عليها من الصحافة المحلية أو من الأكاديميين، فبعض ما جاء في الصحف نشرته جريدة القبس التي أشارت إلى (أن مشروع الرؤية الوطنية التي نتج عنه ٩ خطط تنمية، جلها انتهى إلى الفشل وعدم تحقيق نسبة نجاح عالية بمسيرة متعثرة) وتذهب القبس إلى القول (كثيرًا ما رُدد أن بناء البشر أهم من الحجر) إلا أن العناية بالبشر لم تتج، حتى الآن، أي شيء ملموس!

وفي دراسة لكتاب هذه السطور حول المعوقات الاجتماعية لخطة التنمية في الكويت جاء الآتي:

(الأسباب غير الاقتصادية لتباطؤ التنمية في الكويت)

- أن يكون للكويت خطة فهذا شيء جيد، وأن يكون لها خطة تصدر بقانون، فهذا شيء أكثر من جيد، وأن تناقش على أوسع نطاق فذلك هو المطلوب. ما سوف أقدم اجتهادًا فيه هو الأسباب غير الاقتصادية التي يمكن أن تبطئ تنفيذ الخطة.

● في الكتابات التنموية أيًا كان مصدرها، تكاد تجمع على أن التنمية من بين عوامل أخر، تحتاج إلى عدد من الركائز الأساسية، **هي وجود رؤية في المجتمع، وإقامة المؤسساتية، صناعة الإنسان، والمساءلة، ووجود القطاع الخاص بفاعلية.** هذه الركائز الخمس الأساسية التي تعارف عليها أهل التنمية هي ما يمكن أن يعرف بـ (المتطلبات المسبقة) للإقلاع بالمجتمع إلى آفاق جديدة.

● الرؤية أن يكون لنا خطة واضحة لما نريد أن نصل إليه، مصحوبة ببرامج عمل وآليات، للانتقال مما نحن فيه إلى المرغوب. الروية تتطلب أيضًا أن تكون جزءًا من تفكير كافة الشرائح في المجتمع.

● المأسسة، لأن أية رؤية يراد الوصول إليها تحتاج إلى هياكل تنظيمية (إدارية) قادرة على خلق البيئة المناسبة لتحيق أهداف الخطة. الخلل أو الضعف في قدرة الهياكل التنظيمية وسرعة تجاوبها مع المتغيرات سيكون عائق أمام تطبيق الخطة، بل معوق لها.

● القطاع الخاص، الذي سوف يشارك في حمل أعباء التنمية، لقدرته على المشاركة وعلاقته بالهياكل التنظيمية في الدولة، وبناء الإنسان (التعليم والتدريب) ومن ثم أجهزة المساءلة وكفاءتها.

● يقسم دارسو الخطط أهداف الخطة إلى فرعين أساسيين، والكويت ليست استثناء، الأول الأهداف الصلبة (التي يمكن أن تتحقق في يسر إن توفر المال – الأهداف الكمية تسميها خطتنا) وأهداف (ناعمة، تسميها خطتنا النوعية) وهي الأصعب من الأهداف، التدريب مثل القيم والأخلاق، التعليم.

● إذا فحصنا ما لدينا على ضوء ما تقدم نرى أن هناك (أهداف) اشتملت عليها الخطة. وهي ٦ اهداف، منها **قيادة القطاع الخاص للتنمية، دعم التنمية البشرية، تطوير السياسات السكانية، رفع مستوى معيشة المواطن، الإدارة الحكومية الفعالة، تعزيز الهوية العربية والإسلامية.**

● وهناك رؤية، أو هدف عام وضع منذ زمن (كون الكويت مركز مالي وتجاري)، أو رؤية صاحب السمو أمير الكويت في أقواله التي يعود إليها دائما، منها – الحديث المتكرر عن أهمية أمن الكويت، صيانة الوحدة الوطنية، تطبيق القوانين، العلاقة بين السلطتين، تصحيح مسار الإعلام. وللكويت خاصية أخرى هي العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وما يشوبها من معوقات. (سيأتي عليها لاحقًا) تلك هي الرؤية من منظور عام.

● مؤشرات الحوكمة الرشيدة الصادرة من البنك الدولي تلخص الأهداف إلى **الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، سيادة القانون، مكافحة الفساد** (استخدام سلطة لتحقيق مصلحة)، طريقة الاستجابة (من الدولة إلى المطالب العامة) المسائلة.

● حقيقة الأمر أن هناك تقاطع مهم في دعوات القيادة، وأهداف الخطة، والمؤشرات الدولية الحاثة على انتهاج تخطيط سليم لصالح مجتمع حديث. فالتخطيط إذا هي عملية التدخل الذكي من قادة المجتمع لتحقيق أهداف بعينها (الرؤية) أي القدرة على حسن استخدام الموارد، وإزالة المعوقات أمام انبثاق الإمكانيات الذاتية، وتوفير الترتيبات المؤسسية ومشاركة المجتمع، داخل كيان سياسي معين يطلق عليه مفهوم الدولة.

مجتمع الكويت:

لا يختلف كثير من العقلاء أن مجتمع الكويت اليوم يعاني من "عدم توافق اجتماعي واسع يسبب للكويت أزمات متتالية"

وهناك "توترات اجتماعية" عديدة تظهر في وسائل الإعلام وخاصة الحديثة وعلى ساحة المجلس النيابي المنتخب وفي المنتديات العامة.

● السبب أن البعض صاحب مشروع من نوع ما، يريد أن يأخذ الكويت إلى أهداف مشروعه الذي يومن به، دون الالتفات إلى التوافق مع المشاريع الأخرى والبعض الآخر لهم مشاريعهم الخاصة (القبلية او الفئوية)، أي يحتاج إلى وضع (قيم) مشتركة ومتفق عليها من الغالبية في المجتمع.

● العجب ليس الاختلاف ولا حتى الصراع، فأي قارئ في علم الاجتماع يعرف بأن الصراع في المجتمع جزء من تكوينه وصيرورته، العجب هو قصورنا عن حل هذا الصراع بالأدوات التي صممت من أجل حله.

● الهويات الصغرى ضد الهوية الأكبر، أي أن الهوية القبلية والطائفية، والعرقية والمناطقية، ضد الهوية الأكبر، وهي الهوية الوطنية المبتغاة.

● الديمقراطية التوافقية.

التحديات التي تواجه الخطة الاستراتيجية الكويتية: ماذا تقول لنا الخطة (سأقتصر على البعد الاجتماعي) أو ما تسميه الخطة: التنمية البشرية والمجتمعية.

● التحدي السكاني: الهجرة إلى الكويت ضخمة، عدد السكان يكبر، كويتيين وغير كويتيين، وهؤلاء يحتاجون إلى خدمات من الطرق إلى الاستشفاء، نمو السكان الكويتيين ٣و٣ ٪ ونمو السكان غير الكويتيين ٦و٦٪، اليوم في الكويت ١و٤ مليون نسمة، (موضوع السكان وقدرتهم وحجمهم) موضوع مهم للمخطط. فلدينا (اختلال سكاني) كبير. فالوافدون بدون مؤهلات ٩و٥٣٪، و٨٣٪ من قوة العمل في القطاع الحكومي، ١٧٪ في القطاع الخاص. ٩٢٪ من إجمالي قوة العمل الوافدة في القطاع العائلي، ومن ثم الخاص.

● ما ظهر حتى الآن أن هناك تصورات لحل بعض مشكلات السكان غير محددي الجنسية، الخطة ربما تفاجئ بذلك، لأن هناك عبئ -من حيث العدد- على الخدمات الإسكانية، الصحية والتعليمية.

● في التعليم :٨٠٪ من الموارد المالية في التعليم تذهب إلى المرتبات، المسجلين في الهيأة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لا يعكس أهداف الهيأة، ٢١ ألف كويتي وكويتية يدخلون سوق العمل سنويًا، الحاجة الملحة إلى (رفع مستوى تحصيل الطلاب في التعليم العام) مخصصات البحوث شديدة التواضع.

● الخطة هنا إلى أهمية (**إعادة صياغة منظومة التعليم في جميع المستويات**) و (**غرس المفاهيم الإيجابية لدى الطلبة**) **ومشاركة القطاع الخاص في المدارس.**

● كل هذه الخطوات الهامة والضرورية أمامها عقبات غير اقتصادية كؤود. معظمها سياسي، يعرفها المشتغل بالشأن العام بسبب الثنائيات المنقسمة في المجتمع، والتي تسببت حتى الآن في التعطيل أو التأخير، فمجرد الشروع في تطوير برامج التعليم سوف يصدم بأي البرامج تعزز وأي البرامج تلغى، تكرارًا لمعضلة تاريخية هي تعليم الإنجليزية في (المباركية، والأحمدية) .

خطة التنمية في الإمارات:

في الوثائق المتوفرة لخطط التنمية في الإمارات نرى أن هناك بعض الوثائق تتحدث عن (خطة استراتيجية لإمارة دبي ٢٠٢١) وخطة للدولة ٢٠٢١م، وتهدف الخطة إلى (تكوين مجتمع تحكمه مجموعة من قواعد العيش المشترك، ويستقر في فضاء حضري ويتشاركون في تجربة معيشية مشتركة) وتذهب الخطة لشرح الاهداف التفصيلية منها تطوير جودة الحياة، وإقامة حكومة رائدة، وقيام مؤسسات، عصرنة التعليم وإقامة موطن للمبدعين. وإشراك القطاع الخاص، في الخطوط العريضة لا تختلف خطة الإمارات إلا في القليل من المفردات عن خطط بقية دول مجلس التعاون، وأيضًا مفردات عامة مع ندرة في الحديث عن مناهج وطرق التنفيذ.

خطة التنمية في البحرين:

خطة البحرين (الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠) أطلقها ملك البحرين في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨م، الأمل أن تشكل بوابة الإصلاح الاقتصادي واستكمالا للإصلاح السياسي وحددت أهداف الخطة (في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة العالمية) ومن جديد لا تختلف الرؤية الاقتصادية للبحرين عن مثيلاتها في دول الخليج في الصياغة والأهداف العامة المرتجاة.

خطة التنمية في قطر:

رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م، صدرت في عام ٢٠٠٨م، و تبعتها (استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١٠- ٢٠١٦م، تبدأ الرؤية بالقول (إن قطر على مفترق طرق) وقد (أضحى من الضروري أن تختار قطر الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها) وتقدم لنا دراسة نقدية، أن هناك (مكامن للخلل) المزمن في قطر الذي يحتاج إلى علاج منه (الخلل السكاني المتفاقم) و(الخلل الإنتاجي) و (الخلل الأمني- الإقليمي) لا تختلف رؤية قطر كثيرًا عن بقية (رؤى) دول مجلس التعاون في التذكير بالعناية برأس المال البشري (تجويد التعليم) التنوع الاقتصادي، التنمية البيئية، ويرى الدكتور علي خليفة

الكواري، بعد أن يقدم رؤية استطلاعية للخطة القطرية بقوله (فإني أجد أن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تهدف لبقاء الوضع على ما هو عليه دون إصلاح لأوجه الخلل المزمنة.

خطة التنمية في عمان:

لا تختلف خطة عمان في التنموية طويلة الأجل في الأهداف كثيرًا عما سطرته الخطط في الدول الخليجية المجاورة، فهي ترمي أن تحقق (الخطة الاستراتيجية التي سيكون مداها حتى عام ٢٠٤٠ تركز على مشاريع تنويع مصادر الدخل ودعم منشآت وشركات القطاع الخاص الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تطوير استغلال موارد السلطنة التقليدية من النفط والغاز وصولاً إلى التوازن الاستثماري واستدامة النمو والتأكيد على السياسات الاجتماعية والتنمية البشرية) ولم يجد الكاتب نقدًا محليًا عل مفردات أو اهداف وطرق تنفيذ الخطة التنموية.

الفرص

انتقد صندوق النقد الدولي تأخر دول الخليج في وضع خطط لتطوير اقتصادها و التخلي عن اقتصاد البترول كممول وحيد للاقتصاد، ونصح بتبني نموذج حديث يقتبس خطوطه العريضة من تجارب ناجحة مثل ماليزيا و إندونيسيا و المكسيك التي تمكنت من تنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط، في حين حققت شيلي قدرًا من النجاح في تنويع مصادر دخلها بعيدًا عن صادرات النحاس، و أشار الصندوق في دراسته المنشورة عام ٢٠١٥م، أن كل تلك البلدان الأربعة اتبعت مسارها الخاص، فمثلاً اتبعت ماليزيا استراتيجية تنويع التصدير منذ ستينيات القرن الماضي وفي وقت مبكر، وأخذت عقدين من الزمان للوصول باقتصادها إلى مستوى متطور مشابه لبعض الاقتصاديات المتقدمة، كما ركزت تلك البلدان على وضع حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق التصدير ودعم العاملين لاكتساب المهارات و التعليم ذو الجودة العالية للحصول على وظيفة في هذه المجالات الجديدة، بالإضافة إلى التركيز على خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ ملائم لممارسة الأعمال التجارية . ومن هنا فإن وضع خطط استراتيجية للتحول إلى دول حديثة منتجة ومتعددة مصادر الدخل، أصبح أمرًا لازمًا لمواجهة التحديات التي يراها كثيرون رؤية العين في منطقة الخليج، حيث لا توجد أمامها خيارات كثيرة إلا أن تصحح أوضاعًا خاطئة اقتصاديًا سارت عليها في العقود الذهبية الخمسة الماضية، وإن استمر الأمر كما هو عليه دون إعادة هيكلة جادة، فإن هذه الدول لا شك، عاجلاً أو آجلا، تدخل (نفقًا مظلمًا) طريق تصحيح الأوضاع هو تغيير المفاهيم التشريعية والتنفيذية بكل ما تتطلبه من أدوات تنفيذية. وقد تكون الفرصة سانحة لبضع سنوات، وحتى لو عادت أسعار النفط إلى الارتفاع، فإن السير في خطط التغيير هو الأكثر سلامة لاستدامة الاستقرار في هذه المنطقة.

تحليل واستنتاجات

هذا زمن التفكير الجاد للخروج من مازق قادم لا محالة، وهو تدني أو انخفاض الدخل المتولد من النفط في هذه المجتمعات كما أن الدخل في المستقبل لن يفي بحاجات هذه المجتمعات الاقتصادية الاجتماعية في ضوء الأعباء الكبيرة المترتبة على الدولة الخليجية الحديثة ،سواء في الداخل أو الخارج، وعليه لا بد من التفكير و العمل الجدي لاتخاذ خطوات متسقة و تدريجية واضحة للجمهور من أجل تغير مسار الاقتصاد، وربما من أهم الخطوات التي يتوجب أن تؤخذ هو النظر في (إقامة مؤسسات) حديثة و مراجعة القوانين القائمة لتوجيهها إلى الإنتاج و تقليص دور الدولة (والبيروقراطية) ، و إعادة النظر بالسرعة اللازمة في برامج التعليم بكل درجاته و أنواعه، أي إعادة التفكير جذريًا في (العقد الاجتماعي-الاقتصادي-السياسي القائم في الخليج) وذلك يتطلب عددًا من الخطوات منها:

نجاح رؤية السعودية ٢٠٣٠ هو نجاح لكل دول الخليج لأنها القاطرة التي تجر بقية العربات العربية الأخرى للأمام

- إحساس صاحب القرار بضرورة الحاجة الملحة للتغيير إلى الأفضل.
- التوجه إلى وحدة اقتصادية - سياسية خليجية على قاعدة (الكل أكبر من مجموع الأجزاء) فالتحديات لهذه الدول (مجلس التعاون) ضخمة اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا واجتماعيًا (امتلاك بشكل جماعي عقلية القفزة النوعية المطلوبة).
- صباغة جديدة للعقد الاجتماعي السائد حتى الآن في دولة الرعاية.
- تجويد عاجل وسريع للمنظومة التعليمية، تطوير المعرفة والمهارات، والاتجاهات العامة، استخدام التقنية في التعليم.
- التحول إلى الصناعات المصاحبة للنفط، والشراكة مع القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي في تطوير الصناعات والمهارات.
- تسهيل إجراءات دخول رأس المال الأجنبي على قاعدة خلق فرص عمل جديدة ونقل التقنية.
- الاهتمام بالتقنية والرقمنة في الاقتصاد وفي الخدمات التي تقدمها الدولة والشركات.

تجويد عاجل للمنظومة التعليمية والتحول إلى الصناعات المصاحبة للنفط وشراكة القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي في التطوير ضرورة

- تقليل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية.
- تمكين المرأة التي هي نصف المجتمع.
- القضاء على بطالة الشباب.
- خلق فرص ترفيه جاذبة للشباب.

تلك مجموعة من السياسات المطلوبة والعاجلة في دول الخليج، ولم يعد أحد يأخذ بالجدية الكاملة (مشروعات التحول من النفط إلى اقتصاد منتج) فليس النقص في (الأفكار) إنما النقص في (الرغبة) في التطبيق و الاستعداد لدفع (ثمن ذلك التطبيق) أفكار البدائل في دول الخليج تتصف بالتماثل المكتبي في أهدافها، وتستخدم تقريبًا نفس المفردات، كمثل مساهمة القطاع الخاص أو الاعتماد على الابتكار، أو بناء مجتمع المعرفة، أو التحول (للحكومة الذكية) أو بناء (المدن الذكية) إنها مفردات و مشروعات لازالت ورقية، لم تظهر الدولة بعد الجدية المطلوبة في تحويلها إلى برامج عمل يصاحبها جدول زمني محدد وخطوات تنفيذية ملموسة، وإعادة هيكلة للقطاع العام أو ترقية التعليم وتجويده تلك قرارات سياسية لم تتخذ في الغالب بعد!! فالمعضلة التي تواجه دول الخليج أن هناك تراجع في الدخل النفطي يلزم التفكير في مخارج لتعويضه، وتلك المخارج في معظمها تحتاج إلى اقرارات سياسية، ربما هي صعبة على متخذ القرار اليوم وربما موجعة، لسبب اجتماعي (تقليص دور دولة الرعاية) أو لسبب سياسي (تقديم تنازلات في المشاركة الجادة في اتخاذ القرار) وما يتطلبه من سيادة القانون على الجميع والمساواة في الحقوق والواجبات! تلك معادلة يبدو حلها اليوم يحتاج إلى كثير من الشجاعة والتضحية. تحتاج هذه الخطط من جهة أخرى إلى وجود (قاعدة معلوماتية) حديثة ودقيقة ومتماثلة في المفاهيم من أجل المقارنة والتسيب، فالمعلومات العامة لنشاطات متعددة، غير متوفرة ولا هي متسقة، كما يحتاج الأمر إلى التفكير بشكل جدي في تطوير (منظومة مجلس التعاون) وترقيتها إلى (سوق مشتركة) تعضد الوضع الاقتصادي وتدعم الأوضاع الاستراتيجية المتغيرة.

تتوفر في دول الخليج عوامل نجاح التصنيع العسكري من واقع الإنفاق والإمكانيات

توطين الصناعات العسكرية في السعودية: المـردود الاقـتـصـادي

الواقع على الساحة العالمية للإنفاق العسكري، يشير إلى أن الدول المتقدمة تخصص ميزانيات ضخمة للصناعات العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة، فهناك تصاعد متعاظم للإنفاق العسكري في معظم البلدان، بل وأصبح هذا الإنفاق يشكل عبئًا يرهق كاهل موازنات الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وعلى الرغم من أن الطفرة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي في التسعينيات من القرن الماضي كانت ثمرة مباشرة لانتهاء الحرب الباردة، حيث أن جزءًا أساسيًا من الأموال التي كانت تنفق على سباق التسلح، أخذت تتوجَّه نحو مشاريع تطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية. غير أن تلك الحقبة الذهبية لم تستمر طويلاً. فنهاية الحرب الباردة لم تجلب السلام النهائي للعالم، وسرعان ما احتدمت التناقضات بين الدول، وانتشرت النزاعات وتفاقمت الصراعات ووقعت الحروب، وتسارعت عجلة سباق التسلُّح، سواء بين الدول الكبرى، أم بين دول نامية وفقيرة ذات دخول منخفضة ومتوسطة، في آسيا وإفريقيا بشكل واضح.

د. نهلة صدر الدين سمرقندي

ولعل أبرز ما يشير إلى تعاظم الإنفاق العسكري على مستوى العالم ما ورد في أبحاث معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI). حيث تبين أن الفترة من (١٩٨٩-٢٠٠٨م) قد شهدت ارتفاعًا لافتًا للنظر في النفقات العسكرية على مستوى العالم. وكان قصب السبق فيها بالطبع للولايات المتحدة التي شكَّل الإنفاق العسكري فيها قرابة نصف مجموع الإنفاق العسكري على مستوى العالم ككل حيث قُدِّر الإنفاق العسكري العالمي بنحو ١٤٦٤ مليار دولار العام ٢٠٠٨م، بزيادة مقدارها ٤٪ بالأسعار الحقيقية، مقارنة بإنفاق العام ٢٠٠٧م، وزيادة بنسبة ٤٥٪ على فترة السنوات العشر ١٩٩٩ - ٢٠٠٨م. وقد شكَّل ذلك قرابة ٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو ما يعادل ٢١٧ دولارًا لكل فرد. وبقيت الولايات المتحدة الدولة الأكثر إنفاقًا في العام ٢٠٠٨م، حيث استأثرت بـ ٤١,٥٪ من الإنفاق العسكري الإجمالي في العالم، تلتها الصين بنسبة ٥,٨٪، ثم فرنسا وبريطانيا وروسيا بنسبة ٤ – ٤,٥٪ لكل منها.

ومن جانب آخر، فقد تطور مستوى الإنفاق العسكري في دول الخليج، فتشير المعلومات الواردة والمنشورة إلى تزايد وتيرة الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي. وتشير إحصائيات ٢٠٠٧م، إلى أنه على سبيل المثال فقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية كحصة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ٩,٣٪.

تختلف مبررات الدول على مستوى العالم حول موضوع الإنفاق العسكري، حيث نجد في الدول المتقدمة الكبرى أن عملية الإنفاق العسكري أسبابها استراتيجية في المقام الأول، حيث أن هذه الدول تمتلك قواعد صناعية ضخمة، وتعتبر الصناعات العسكرية بالنسبة لها من ضمن المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، بخلاف الدول النامية أو الفقيرة، فإنها مستهلكة لإنتاج صناعات الدول المتقدمة ولا تمتلك أي قواعد صناعية لصناعة السلاح. وبالتالي فإن الصناعات العسكرية في الدول المتقدمة لها بعدها الاقتصادي، حيث أنها تدر على هذه الدول موارد اقتصادية خارجية تدعم خزينة الدولة.

على سبيل المثال، فإن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى عربيًا من حيث الإنفاق العسكري والثالثة عالميًا. وقد خصصت ٢٥٪ من موازنة ٢٠١٦م، أي أكثر من ٢١٣ بليون ريال

رؤية (٢٠/٣٠) تتبنى توطين الصناعة العسكرية وتتجاوز التسليح لإيجاد صناعة توفر فرص عمل نوعية

(٥٧ بليون دولار أميركي) للقطاع الأمني والعسكري. وزاد الإنفاق العسكري والأمني للمملكة في العام ٢٠١٥م، حوالي ٢٠ بليون ريال (٥,٣ بليون دولار) إثر مشاركتها في عملية عاصفة الحزم التي قادت فيها المملكة تحالفًا عربيًا ضد الحوثيين في اليمن.

يتناول المقال بعض الموضوعات التي تتعلق بموضوع الإنفاق العسكري وفق الرؤى الاقتصادية، حيث تركز على واقع الصناعات العسكرية في دول مجلس التعاون حاليًا وحجمها ومساهمتها في الناتج المحلي بشكل عام، وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص. كما يسعى إلى إلقاء الضوء على الصناعات العسكرية في الدول الناشئة (تركيا، وكوريا، والصين)، وأيضًا استعراض مساهمة القطاع الخاص في الصناعات العسكرية في الدول الأخرى مقارنة بما هو قائم في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب استعراض رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تعزيز الصناعات العسكرية في المملكة والتعويل على القطاع الخاص من حيث أهمية مساهمته من خلال الدخول في مثل هذه الصناعات، وفي مقابل ذلك طرح ماذا يجب على القطاع الخاص والدولة لإنجاح مثل هذه المشاريع المستقبلية، وسنشير أيضًا إلى أهمية توطين الإنفاق العسكري الاقتصادية من حيث : التشغيل وتقليل نسب البطالة، ومدى توفير العائد أو المردود الاقتصادي، وأثر توطين هذه الصناعات على تقليل واردات دول الخليج من المعدات والذخائر.

كما يسعى المقال إلى بيان الأهمية الاستراتيجية للصناعات العسكرية في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تصدير فائض المنتجات إلى دول المنطقة، بالإضافة إلى دور الصناعات العسكرية في تحصين الأمن القومي الخليجي وتوفير احتياجاته من الداخل بدلاً من الاعتماد على الاستيراد، مع بيان الاستفادة من المزايا النسبية للمملكة في التصنيع العسكري وذلك نظرًا لأهمية موقع المملكة على الخارطة الإقليمية، ودورها الريادي الإقليمي في تحقيق الأمن وتثبيت الاستقرار في المنطقة العربية.

كما يتناول المقال وضع تصور مستقبلي لتوطين الصناعات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي، واقتراح بعض التوصيات بالمجالات القابلة للتصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية على ضوء التجارب العالمية.

في ضوء إحصائيات الاستيراد لدول مجلس التعاون الخليجي للمنتجات العسكرية بمختلف أنواعها من السوق العالمي للسلاح والتي أشارت إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد خلال السنوات من ٢٠٠٧-٢٠١١م، وواقع الصناعات العسكرية في دول المجلس يبين وجود بعض اللبنات الأساسية التي تدعم توطين الصناعات العسكرية في كافة دول المجلس وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث هناك العديد من الشركات الوطنية لها تجارب في الدخول إلى الصناعة العسكرية.

ويوضح الجدول التالي حجم استيراد أربعة من دول المجلس للأسلحة التقليدية:

جدول رقم (١) ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في استيراد الأسلحة التقليدية

الدولة	الترتيب ٢٠٠٧-٢٠١١	الترتيب ٢٠٠٢-٢٠٠٦	حجم الواردات بملايين الدولارات					
			٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٧-٢٠١١
الإمارات	٩	٣	٩٧٠	٧٦٢	٥٦٥	٥٦٩	١٤٤٤	٤٣٠٩
السعودية	١١	١٢	١٩٥	٥٢١	١٢٣	٦٦٤	١٧٧	٤٢٩٩
قطر	٤٣	١٠٣	–	–	٢٨٥	٢٦	١٨١	٤٩١
الكويت	٤٦	٧٧	٢٧٩	٥	٢٠	٧٣	٥٨	٤٣٥

ولقد تضمنت تلك الواردات الأسلحة الجوية والسفن الحربية، بالإضافة إلى آليات المشاة وناقلات الجند. ولقد شكلت نسبة هذه الواردات ما بين ١٩٩٩-٢٠٠٩م، ما نسبته ٧٪ من الواردات الكلية العالمية في هذا الصعيد.

ولذلك ونظرًا لارتفاع فاتورة استيراد هذه الأسلحة العسكرية، فقد تبنت العديد من دول المجلس سياسات تهدف إلى إنشاء بعض الشركات الوطنية في قطاع الصناعات العسكرية، ولذلك من أجل الحد من فاتورة الاستيراد وتضخمها في المستقبل.

هناك العديد من البدايات الناجحة للصناعة العسكرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد المملكة العربية السعودية قد بادرت مبكرًا في التوجه نحو التصنيع الحربي الداخلي، حيث تم إنشاء المؤسسة العامة للصناعات العسكرية، حيث تضم أكثر من ٧٠٠٠ موظف مدني وعسكري ولديها عدة مصانع في عدد من المجالات العسكرية. وتتوفر لدى المملكة عوامل النجاح في مجال التصنيع العسكري والتي تتمثل في:

- القدرة البشرية والبنية التحتية لإنشاء مصانع حربية للأسلحة الثقيلة وقطع الغيار العسكرية، بالإضافة إلى توفر المال والعنصر البشري والعلاقات الجيدة مع الدول الصانعة.
- تعتبر المملكة الصناعات العسكرية هدفًا استراتيجيًا لحماية أمنها الوطني وتنويع مصادر الدخل.
- تعتبر المملكة من أوائل الدول التي لها صناعات عسكرية وصيانة.
- كذلك تعتبر زيادة الإنفاق على التسليح من العوامل المحفزة لبناء القاعدة الصناعية العسكرية، وذلك لدورها في توفير فرص العمل والاكتفاء الذاتي من العديد من المعدات العسكرية.

ومن جانب آخر فقد صارت دولة الإمارات العربية المتحدة في ذات الاتجاه وفق استراتيجيتها الجديدة الخاصة بالصناعات العسكرية وذلك من خلال بناء قواعد صناعات عسكرية وتشجيع الشركات الوطنية للدخول في هذه الصناعة. وبالتالي فإن الاهتمام بقطاع التصنيع العسكري يندرج ضمن منظومة متكاملة للتطوير الصناعي مثل كوريا الجنوبية والهند وغيرها.

وبالتالي فإن فرص بناء شراكات قوية مع هذه الدول قائمة مما يعزز من فرص نجاح هذا القطاع الوليد في دولة الإمارات العربية المتحدة وتتوفر له فرص النجاح.

وبالتالي فإن الصناعات الحربية تعد أحد قطاعات الإنتاج الصناعي الرئيسية في دول المجلس، حيث تعد ذات أهمية اقتصادية كبيرة توفر العائد اللازم لتمويل التنمية نفسها. ولقد بدأ التعاون بين دول المجلس قبل أكثر من ثلاثة عقود في مشاريع مشتركة للإنتاج العسكري تجلت بداياتها في الهيأة العربية للتصنع الحربي في مصر التي اتخذت من مصر مقرًا لها. حيث تم إنشاء تسع شركات ولكل شركة مصنع خاص بها، حيث بدأت بعدد من المشاريع في عدة مجالات مثل: صناعات قذائف مدفعية ودبابات، وصواريخ (أرض - جو)، و (أرض-أرض)، محركات طائرات، ناقلات جند، إلكترونيات عسكرية، رادارات، وسائل اتصالات عسكرية، وصناعة وتجميع الطائرات. إلا أن هذه التجربة انتهت بزيارة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات إلى القدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

بعد ذلك شكلت كل من المملكة العربية السعودية، العراق الكويت وقطر والإمارات مؤسسة عربية أخرى للإنتاج العسكري اتخذت من الإمارات مقرًا لها برأسمال قدره ٨ مليارات دولار، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح. ومن هنا بدأت كل دولة من دول مجلس التعاون السعي لتطوير صناعاتها العسكرية وفق رؤيتها.

لا شك أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تواجه عدة معوقات في مجال التصنيع العسكري ولعل أبرز هذه المعوقات تتمثل في عدم توطين التكنولوجيا حيث يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الصناعات العسكرية إلا أن الحرص على توفير السبل لتوفير توطين تكنولوجيا الصناعة وتوفير الخبرات يعد من العوامل الداعمة لإقامة المشاريع الصناعية، نظرًا لتوفر العديد من مقومات الصناعة الأخرى. كذلك من بين معوقات الصناعة العسكرية تتمثل في نقص الإمكانيات والخبرات الفنية اللازمة للمنافسة في مجال التصنيع، إلا أن فرص حل مثل هذه الإشكالية يتمثل في إقامة مراكز الأبحاث والتطوير وتبادل الخبرات بين دول المجلس والاستفادة من

العلاقات الجيدة مع الدول الصناعية والتعرف على الميزات المتوفرة في كافة دول المجلس التي تدعم التوجه نحو الصناعة العسكرية. كذلك من بين معوقات التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون هو قانون برنامج المساعدات الأمريكية لبعض الدول العربية. حيث يجبر هذا القانون الدول العربية التي تتلقى مساعدات أمريكية من شراء أسلحة ومعدات غير أمريكية.

ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتخذ التجربة التركية نموذجًا للنهوض بالاقتصاد ككل والنهوض بقطاع الصناعة العسكرية بشكل خاص. فالتجربة التركية في النهوض بالدولة والمجتمع تعد أحد أهم النماذج في المنطقة وفي العالم الإسلامي، حيث شهدت في السنوات الماضية طفرة اقتصادية واجتماعية متسارعة، وضعت تركيا بين أكبر الدول العشرين في العالم. وبمقارنة مستوى الإمكانات ومحركات النمو الاقتصادي بين تركيا والمملكة العربية السعودية نجد أن هناك تفاوت في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات أخرى ويبين الجدول التالي مقارنة بين المملكة العربية السعودية وتركيا في عدد من المؤشرات:

جدول رقم (٢) يوضح مقارنة القوى الاقتصادية الداعمة للقوة العسكرية بين المملكة العربية السعودية وتركيا لعام ٢٠١٣

القوى الاقتصادية	تركيا	السعودية
الدين الخارجي	٣٠٧,٧٠٠	١٠٧,١٠٠,٠٠٠
ميزانية الدفاع السنوية	١٨,٦٨٧	٤٦,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي النقد الأجنبي والذهب والدولار	٨٨,٢١٠	٥٤١,١٠٠,٠٠٠
القوة الشرائية	ترليون	٦٨٧,٠٠٠,٠٠٠
القوى العاملة (مليون)	٢٦,٦٩٠	٧,٦٣٠,٠٠٠
إنتاج النفط (برميل يوميًا)	٤٥,٧٤٠	١١,١٥٣,٠٠٠
استهلاك النفط (برميل يوميًا)	٥٧٩,٥٠٠	٢,٩٨٦,٠٠٠
الطرق البرية المعبدة	٣٥٢,٠٤٦	٢٢١,٣٧٢
المساحة المغطاة بالسكك الحديدية	٨,٦٩٩	١,٣٧٨
طول الساحل	٧,٢٠٠	٢,٦٤٠
حدود دولية مشتركة	٢,٦٤٨	٤,٤٣١
المساحة	٧٨٣,٥٦٢	٢,١٤٩,٦٩٠
الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٢)	١١٨٩,٩	٥٨١,٣

ويعد الاقتصاد التركي من الاقتصاديات الدولية المتسارعة في النمو، حيث اعتبر من أعلى سبعة اقتصاديات عالميًا في النمو حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢م (١,٨٩,٩ ترليون دولار).

من الناحية العسكرية فإن تركيا تسعى منذ فترة لإعادة وضعها الإقليمي في المنطقة وذلك لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أتاح لها وضعها الجغرافي أن تقوم بإنشاء القواعد العسكرية ونشر القوات. ومما ساعد في ذلك توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، وتوفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية، مما عزز من قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية ونظم التسليح الحربية، حيث قسمت تركيا مصانعها الحربية إلى مجموعتين رئيسيتين وهما:

- مجموعة مصانع القوات المسلحة والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المستخلفة.
- مجموعة مصانع القطاع الخاص والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية

وبالتالي هناك أهمية كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري بين الدول العربية وتركيا، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام. وبالتالي هناك أهمية إستراتيجية واقتصادية لإرساء دعائم المحور التركي والعربي لأن النجاح في ذلك هو ضمان لاستقرار المنطقة.

وهناك عدة دول حتى وإن كانت خارج منطقة الشرق الأوسط يمكن الاستفادة من خبراتها ونقل التكنولوجيا الصناعية منها على سبيل المثال الصين وكوريا الجنوبية، حيث إن تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين هذه الدول وبين دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية سيؤدي إلى نقل الخبرات في مجال التصنيع الحربي إذا أدركنا قيمة متطلبات التصنيع المتوفرة محليًا. وهنا يأتي الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص للدخول إلى مجالات التصنيع الحربي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال إنشاء معاهد الدراسات والبحوث والتطوير الصناعي، والاستفادة من الإنتاج الحربي لزيادة دخوله السنوية وتعزيز الاكتفاء الذاتي للدولة.

إن تزايد النفقات العسكرية على مستوى العالم يتصاعد باستمرار في جميع دول العالم، وبالتالي فإن غالبية الدول العربية تسير على ذات المنهج، فكل الإحصائيات والدراسات تشير إلى ارتفاع الإنفاق العسكري ويقتطع معدلات ملحوظة من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي تأتي أهمية توطين الصناعات العسكرية في الدول العربية وعلى وجه العموم في دول مجلس التعاون الخليجي، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

وبالتالي فإن رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠/٣٠) جاءت لتفسر أهمية توطين الصناعة العسكرية ولقد ركزت الرؤية على أن الأثر الإيجابي لتوطين الصناعات العسكرية لا يقتصر على توفير جزء من الإنفاق العسكري فحسب بل يتعداه إلى

الاهتمام بالتصنيع العسكري ضمن تعاون مع كوريا الجنوبية والهند يوفر بناء شراكات استراتيجية ويعزز فرص النجاح

إيجاد أنشطة صناعية وخدمات مساندة كالمعدات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات، مما يسهم في خلق فرص عمل ذات نوعية في الاقتصاد الوطني. وتعتبر المملكة العربية من أكثر الدول إنفاقاً في المجال العسكري، حيث تحتل الثالث عالميًا في عام (١٤٣٧/٢٠١٥م)، حيث أن ٢,٠٪ فقط من هذا الإنفاق ينتج محليًا، ويقتصر قطاع الصناعات العسكري المحلي على (٧) شركات وعلى مركزي أبحاث فقط.

إن الهدف الاستراتيجي في رؤية المملكة هو توطين ما يزيد عن (٥٠٪) من الإنفاق العسكري بحول عام (١٤٥٢هـ-٢٠٣٠م)، حيث تم البدء بتطوير بعض الصناعات الأقل تعقيدًا من قطع غيار ومدرعات وذخائر. ويتواصل المسار حتى الوصول لتوسيع دائرة الصناعات الوطنية حتى الوصول إلى الصناعات الأكثر تعقيدًا مثل صناعة الطيران العسكري وبناء منظومة متكاملة من الخدمات والصناعات المساندة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير فائض الإنتاج إلى دول المنطقة. ولتحقيق ذلك فقد ركزت رؤية المملكة على خلق استثمارات مباشرة في هذا المجال مع إيجاد شراكات استراتيجية مع الشركات الرائدة في هذا القطاع من أجل نقل المعرفة والتقنية وتوطين الخبرات في مجالات التصنيع والصيانة والبحث والتطوير، وتأهيل وتدريب المواطنين للعمل في المجمعات الصناعية العسكرية.

وبالتالي فإن بناء هذه الرؤية وفق المفاهيم أعلاه يسهم بلا شك في تشغيل الكثير من الموارد البشرية الوطنية التي يتم تأهيلها وبالتالي يسهم في تقليل نسب البطالة، كما يؤدي إلى تحقيق المردود الاقتصادي وذلك خلال خفض نسبة الأموال الضخمة التي تصرف على استيراد الأسلحة النوعية والذكية بالإضافة إلى كونه يساهم في زيادة حصيلة الدولة من فائض صادر الإنتاج إلى دول المنطقة.

كما خصصت المملكة العربية السعودية في ميزانية العام ٢٠١٧م، مبلغ قدره (١٩١) مليار ريال، حيث تضمنت الميزانية مشروعات جديدة وزيادات لمشاريع قائمة لتوفير متطلبات الجهات العسكرية من التجهيزات والمعدات والتسليح والذخيرة ورفع القدرات العسكرية.

وفي الختام نجد أن هناك عدة عوامل استراتيجية واقتصادية واجتماعية تدعم توجه المملكة العربية السعودية لزيادة النفقات العسكرية، بل وتوطين الصناعة العسكرية، فمن الناحية الاستراتيجية فإن موقع المملكة العربية السعودية في المنطقة يجعل لها دورًا رائدًا يمكن أن تلعبه ولذلك تأتي قضية حفظ أمنها الداخلي، وتوفير الأمن في المنطقة في سلم الأولويات. أما من الناحية الاقتصادية فإن إنشاء القاعدة الصناعية العسكرية تعد أهمية اقتصادية من حيث أنها تؤدي لتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى أنها عامل مساعد في تشغيل الموارد البشرية الوطنية من خلال تأهيلها وتدريبها. وبالتالي هناك العديد من المؤشرات الإيجابية التي تساعد على توطين الصناعة العسكرية في المملكة ومن أبرزها توفر الموارد المالية للمملكة والبنى التحتية لقيام الصناعة في المستقبل القريب، بالإضافة إلى ذلك وجود الخبرة المحلية في بعض الصناعات العسكرية والمشروعات المقامة أساسًا، بالإضافة إلى علاقة المملكة الجيدة مع الدول المصنعة للأسلحة.

*أستاذ المالية المساعد ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز

خمسة أهداف لأمريكا في المنطقة ووسائل تحقيقها الترغيب والترهيب

مؤشرات سياسات ترامب لن تكون على النحو المرجو والمأمول عربيًا وإسلاميًا

بعد تأكد أهمية المنطقة العربية النفطية، أخذت بريطانيا التي كانت تسيطر على معظم هذه المنطقة سياسيًا، منذ سنة ١٨٢٠م، ، تهتم بالخليج لذاته، بسبب الثروة النفطية التي تبين وجودها به. وقد كان إهتمام بريطانيا بهذه المنطقة في السابق نابعًا من كونها "أي منطقة الخليج" بوابة الهند والشرق. وبدأت معظم دول الغرب توجه أنظارها نحو الخليج والعالم العربي. وكان مجيء شركات النفط الأمريكية الكبرى مقدمة للاهتمام الأمريكي البالغ. وأدى نجاح هذه الشركات في التنقيب عن النفط، وإنتاجه إلى تزايد اهتمام الحكومة الأمريكية بالمنطقة، وتجسد ذلك في تواجد عسكري، واتفاقيات دولية لحماية المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية المتنامية. ورغم حصول بعض التنافس بين بريطانيا من جهة والمصالح الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى، إلا أن واشنطن (ومعظم دول الغرب) كانت تؤيد الوجود البريطاني بالخليج، وتعتبره ضروريًا، لحماية المصالح الغربية، بصفة عامة. ثم تحول هذا التأييد لاحقًا لأمريكا.

د. صدقه يحيى فاضل

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سنة ١٩٤٥م، وخروج بريطانيا منهكة، وتبوء كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي زعامة العالم، واستمرت بريطانيا في الخليج، ولكن إمكاناتها العسكرية والاقتصادية لم تعد تسمح لها بمزيد من الاستمرار، فاضطرت، سنة ١٩٦٨م، إلى إعلان رغبتها في الانسحاب (عسكريًا) من الخليج وشرق السويس بحلول ١٩٧١م، وبالفعل انسحبت بريطانيا نهائيًا، من المنطقة في ١٩٧١/١١/٩م.

وأثار انسحاب بريطانيا من الخليج ما عرف في الغرب (وخاصة أمريكا) بقضية " أمن الخليج ". حيث أن انسحاب بريطانيا الحامية للمصالح الغربية في المنطقة، كان يمكن أن ينتج عنه (في رأيهم) " فراغ قوة ". وأن ذلك الفراغ يمكن أن تحل فيه قوى أخرى معادية للغرب... مما يعرض المصالح الغربية لخطر جسيم في تقديرهم.

ونتج عن تلك " المخاوف" الغربية تصاعد الاهتمام الأمريكي والغربي بالمنطقة لما أضحت تمثله من ثقل اقتصادي دولي هام.

وقامت أمريكا بـ " ملء " ذلك الفراغ، ونفذت ترتيبات عسكرية وسياسية لـ "سد" هذه الثغرة، التي يمكن أن تنفذ منها القوى المعادية للغرب "وخاصة الاتحاد السوفيتي السابق" لقطع شريان الحضارة الغربية، أو تحطيمها، أو جعلها تحت رحمة القوى المناوئة للغرب. ومن ذلك: تدعيم الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من المنطقة، وإنشاء قوات "التدخل السريع" عام ١٩٨٠م. وإثر انسحاب بريطانيا أوكلت واشنطن لإيران الشاه لعب دور فعال في استراتيجيتها الخليجية في القرن الماضي.

ومنذ نهاية السبعينات، ازداد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، وكان ذلك ناتجًا من القلق الأمريكي المتصاعد حول الأحداث والتطورات المحيطة بمنطقة الخليج، ومنها ما حصل نتيجة سقوط الشاه (رجل أمريكا الأول في المنطقة) وقيام الثورة الإيرانية، سنة ١٩٧٩م، وما أعقب ذلك من أحداث، أهمها:

(١) التدخل السوفيتي في أفغانستان، وخشية أمريكا من "إقتراب" السوفييت من حقول النفط.

(٢) الحرب العراقية – الإيرانية، وما أفرزته من تهديدات إيرانية بإغلاق مضيق هرمز.

(٣) تصاعد الشعور السلبي في المنطقة تجاه واشنطن، لتأييدها المطلق لإسرائيل.

أدت هذه الأحداث، وغيرها، إلى تزايد قلق واشنطن، وقيامها بتكثيف تواجدها، ومحاولة إحكام قبضتها على المناطق القريبة من المنطقة بشكل غير مسبوق. واستمر ذلك الاهتمام حتى بعد زوال السوفييت، بل تصاعد قليلاً بعد أحداث الحادي عشر من ديسمبر ٢٠٠١م.

وتجلى ذلك في صدور ما سمي بـ "مبدأ كارتر (Carter Doctrine)" الذي وضح وحدد أسس السياسة الأمريكية نحو الخليج. حيث نص هذا المبدأ، الذي أعلنه "كارتر"، في "رسالة الاتحاد"، في٢٠ يناير ١٩٨٠ م، على:

"أن أية محاولة من جانب أية قوة أجنبية، للسيطرة على منطقة الخليج العربي، سوف تعتبر بمثابة عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وسوف يقابل مثل هذا العدوان بكافة الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية".

وهذا التصريح يترجم سلوك وسياسة واشنطن نحو هذه المنطقة، وخاصة منذ أوائل السبعينات وحتى الآن. وستستمر هذه السياسة ... طالما استمرت الظروف التي أدت إليها. وقد تجلى هذا الاهتمام أثناء وبعد ما عرف بـ"حرب الخليج الثانية". الناتجة عن الغزو العراقي للكويت، في ١٩٩٠/٨/٢م. ولكن هذا الاهتمام بدأ يتناقص لأسباب، منها تغير بعض المصالح. فعندما تتغير "المصالح" والظروف "تتغير" المواقف والسياسات.

السياسة الأمريكية بالمنطقة: الأهداف والوسائل:

يمكن القول أن:" أهداف" السياسة الأمريكية نحو المنطقة العربية ظلت شبه ثابتة منذ بدء تفعيل هذه السياسة عام ١٩٤٥م. أما "الوسائل"، التي تتبعها أمريكا لتحقيق هذه الأهداف، فهي تتغير من فترة لأخرى. والأهداف الأمريكية الحالية "بمضمونها المتطرف" تتعارض مع كثير من الأهداف العليا للأمة العربية والإسلامية... ويمكن إدراك هذه الحقيقة فور القيام بتحليل موضوعي سليم لمضامين هذه الأهداف. أما "الوسائل" فأغلبها سلبي الأثر للعرب، خاصة منذ زوال الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م. ومعروف أن صداقة حقيقية، وتعاون إيجابي، بين الأمة العربية وأمريكا لن ينشأ، إلا إذا عدلت تلك الأهداف والوسائل... بما يضمن تحقيقها للمصالح المشتركة للأمتين العربية والأمريكية معًا.

وهناك "مداخل" مبسطة، تساعد على فهم "السياسة" ... والسياسة الخارجية لأي دولة بصفة خاصة. ومن ضمن هذه المداخل إعتماد تعريف " السياسة الخارجية"(لأي دولة) بأنها: الأهداف التي تسعى تلك الدولة لتحقيقها خارج حدودها -أو تجاه جزء أجنبي معين من العالم- و" الوسائل" (الاستراتيجية) التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف.

هناك أهداف رئيسة للسياسة الأمريكية، وقام كتاب أمريكيون وغيرهم بتصنيف وترتيب أهم هذه الأهداف، بحسب الأولوية والأهمية في نظر معظم الساسة الأمريكيين، لتصبح كما يلي:

- **الهدف الأول:** ضمان وصول النفط العربي إلى الولايات المتحدة بخاصة، وحلفائها الغربيين بصفة عامة، بأقل تكلفة ممكنة.

أهم وسائل تحقيقه: محاولة التقليل من أهمية النفط العربي، وتقليص دوره، بالنسبة للغرب. وذلك للحيلولة دون أن يصبح العالم العربي المورد الوحيد للطاقة، التي يحتاجها الغرب، لما في ذلك من "خطورة" على المصالح الغربية – كما يقولون. فالولايات المتحدة وحلفاؤها تسعى دائمًا نحو تنويع مصادر النفط، والبحث عن مصادر أخرى خاصة ما يعرف بالنفط الصخري، ورفع المخزون الاستراتيجي... الخ. إضافة إلى التلويح أحيانًا باستخدام القوة المسلحة، إذا تعرضت " المصالح" الأمريكية لـ " الخطر"، أو أوقفت إمدادات النفط.

- **الهدف الثاني:** ضمان علاقة سلمية (تحالفية) وطيدة مع دول المنطقة لتحقيق المصالح الأمريكية المتنوعة.

- **الهدف الثالث:** إبعاد المناوئين للغرب عن المنطقة، ومحاولة تقليص أي نفوذ لهم إلى أدنى حد ممكن.

- **الهدف الرابع:** مكافحة الإرهاب وما يسمونه بـ "التطرف الإسلامي".

وتتبع أميركا الوسائل التالية لتحقيق الأهداف الثاني والثالث والرابع:

(١) إبعاد كل القوى المتطرفة والمعارضة للغرب عن المنطقة، وعن السلطة فيها.

(٢) تأييد الدول الصديقة في مكافحتها للإرهاب والتطرف.

(٣) استخدام كل الوسائل الممكنة، بما فيها القوة في محاربة الجماعات المتطرفة.

(٤) اختلاق " أخطار " أحيانًا لضمان استمرار الاعتماد على القوة الأمريكية، وتسليط الضوء على الأخطار المتوقعة على المنطقة، إلى حد المبالغة أحيانًا.

(٥) التواجد السياسي والعسكري الأمريكي المكثف في المنطقة، وحولها. إضافة للحشد العسكري الأمريكي بالمنطقة، من حين لآخر.

(٦) محاولة تكوين تحالفات محلية موجهة ضد مناوئ الغرب، في إطار ما عرف سابقًا بـ " الإجماع الاستراتيجي"، وغيره.

- **الهدف الخامس:** ضمان بقاء ورفاه وهيمنة" إسرائيل " وعدم المساس بها.

الوسائل: لتحقيق الهدف الخامس: تقوم الولايات المتحدة بدعم إسرائيل ماديًا ومعنويًا، دعمًا كاملاً. وتقدم مصلحة إسرائيل على ما عداها (حتى على المصالح الأمريكية أحيانًا)، ولو استلزم ذلك استخدام القوة الأمريكية ضد المناوئين لإسرائيل. بل أن أمريكا كثيرًا ما تشن حروبًا ساخنة وباردة نيابة عن إسرائيل.

ويلاحظ اتصاف هذه الأهداف والوسائل بخاصيتي الترغيب والترهيب، وتمحورها حول "النفط – الإسلام – إسرائيل". وهناك أهداف أخرى، دينية وثقافية واجتماعية ...الخ. ولكنها أقل أهمية من الأهداف الأهم المذكورة. وهذه الأهداف تعكس (ضمن ما تعكس) التناقض التقليدي المعروف في السياسة الأمريكية نحو المنطقة. من ذلك: أن واشنطن تلتزم بضمان بقاء وازدهار وسيطرة إسرائيل، وفي الوقت نفسه تسعى للاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الشعوب العربية...؟!

ونترك للقارئ الكريم تحديد "مدى" نجاح هذه السياسة الأمريكية... أخذًا في الاعتبار مدى "تحقق" كل هدف في أرض الواقع، والـ "تكلفة" المادية والمعنوية لما تحقق... علمًا بأن تكلفة تحقق الهدف السلبي (من وجهة النظر العربية) قد تكون (بالنسبة لأمريكا) باهظة في المدى الطويل.

القوة المسلحة في السياسة الأمريكية بالمنطقة:

إن مدى " نجاح" أي سياسة يتحدد بمدى تحقيق تلك السياسة لأهدافها... وبأقل تكلفة (من الوسائل) ممكنة. ومن الطبيعي، أن تكون أمريكا، الآن، باعتبارها القطب العالمي الوحيد، أقدر على تحقيق كامل أهداف سياستها نحو المنطقة العربية، وغيرها –وبتكلفة أقل من السابق. فلا توجد في الوقت الراهن قوى محلية، أو إقليمية، أو عالمية، قادرة على التصدي للأمريكيين، أو تحديهم– تحد يذكر. والأمة العربية بالذات، وهي أكثر طرف مهدد ومستهدف، في أضعف حالاتها. هذا، إذا استثنينا المقاومة العربية المحدودة للعدوان والهيمنة.

ولا حاجة لبذل جهد كبير لإثبات "نجاح" السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، بدرجة كبيرة ... وتزايد نجاح هذه السياسة، بشكل لم يسبق له مثيل، منذ أن انفردت أمريكا بالتربع على قمة العالم السياسية – الاقتصادية.

وهنا أيضًا، نترك للقارئ تحديد أهم "الأسباب" التي مكنت أمريكا من تحقيق هذا القدر من النجاح، في سياساتها تجاه المنطقة، وتحديد ما ينبغي أن يعمله العرب، تجاه هذه السياسات. فبعيدًا عن التفكير المؤدلج، واختلاف المقاربات العربية تجاه ما يهدد الأمة من مخاطر محدقة، فإن التفكير العقلاني يحتم ضرورة اتخاذ ردود أفعال سليمة وفعالة ... تتجسد في: مواقف عربية رادعة مشتركة، لمواجهة أخطار مشتركة مؤكدة وداهمة .... ولكن، هل ما زال لدى الأمة العربية الإرادة والقدرة المناسبة لمواجهة التحديات الكبرى، ومنها هذا التحدي ؟!

ومع كل ذلك، يمكننا القول أن الولايات المتحدة، والغرب بصفة عامة، لم تحقق نجاحًا كبيرًا حتى الآن بشأن عدم الاعتماد على النفط العربي. وذلك لاستمرار كون منطقة الخليج العربي، بصفة خاصة، تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم، وكون استخراج هذا النفط أسهل، وذا جدوى اقتصادية أعلى نسبيًا. وقد عملت أميركا كل ما يمكنها عمله للحصول على نفط المنطقة بأقل تكلفة ممكنة، ومن ذلك: التلويح باستخدام القوة المسلحة إذا توقف انسياب النفط لأمريكا والغرب.

فمعروف، أن أمريكا أعلنت عدة مرات، وعلى لسان بعض كبار مسؤوليها، أنها ستتدخل عسكريًا في الخليج، وخاصة إذا تهدد وصول إمدادات النفط إلى الغرب. وجاءت أغلب هذه التصريحات عقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م (رمضان ١٤٠٣هـ) والحظر النفطي العربي المحدود الذي اتخذ ضد الولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية الأخرى، لمواقفها المنحازة لإسرائيل، في الصراع العربي – الإسرائيلي. ولعل من أهم من صدرت عنهم هذه التصريحات كل من: "جيمس شيلسنجر" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وهنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق. واستخدمت الولايات المتحدة قواتها العسكرية، فعلاً، "لتحرير الكويت" من الإحتلال العراقي، ووقف التهديد العراقي للمصالح الدولية والأمريكية بالمنطقة. واستخدمتها لاحتلال العراق، والسيطرة غير المباشرة على موارده النفطية.

وبالنسبة لقدرة الولايات المتحدة على التدخل العسكري فهي كبيرة، كونها الدولة العظمى الأولى الآن، ولها من الإمكانات العسكرية والتقنية ما يفوق الوصف. ومعروف، أنها لم تكتف بذلك، ولم تركن إلى قوتها العادية فقط، للدفاع عن "مصالحها"، في المنطقة، بل كونت قوة خاصة، للمهمات السريعة، يشار إليها بـ " قوات التدخل السريع" ، أو الانتشار السريع (Rapid Deployment Force, R.D.F) منذ سنة ١٩٨٠م، عقب صدور "مبدأ كارتر"، المعبر عن القلق الأمريكي المتصاعد على المصالح الغربية بالمنطقة، بعد التطورات التي حصلت في نهاية السبعينات، وأهمها قيام الثورة الإيرانية، وحادث احتجاز موظفي السفارة الأمريكية في طهران، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان – كما سبق أن أشرنا. وتعود فكرة إنشاء جيش أمريكي لمواجهة أي تهديد "خطير" للمصالح الأمريكية، في منطقة الخليج العربي بخاصة، إلى الفترة التي أعقبت مباشرة الحظر النفطي العربي المحدود ضد أميركا وبعض الدول الغربية الأخرى عام ١٩٧٣م.

وكونت "قوات التدخل السريع" الأمريكية الجزء الأكبر من القوات الأمريكية التي شاركت في عملية "عاصفة الصحراء" التي بدأت ١٩٩١/١/١٧م ضد العراق، لاحتلاله الكويت. وقبل غزو واحتلال العراق وبعده تزايدت أعداد القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة بالمنطقة، ودعمت هذه القواعد كمًا، وكيفًا بل كان من أهم أهداف غزو واحتلال العراق هو: إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة بالعراق.

ولكن، لا يبدو الآن أن أمريكا في حاجة لاستخدام القوة المسلحة، أو حتى التلويح باستخدامها، لتحقيق أهداف سياستها تجاه المنطقة، وخاصة لضمان الحصول على النفط العربي. اذ لا يوجد حاليًا أي تهديد يذكر ضد المصالح الأمريكية بالمنطقة، بما في ذلك مشاغبات " داعش " وما شابهها. وهناك ما يشبه التنسيق الأمريكي الفعال جدًا لخدمة المصالح المشتركة، مع القوى العالمية والإقليمية المعنية. إضافة إلى وجود مصادر أخرى لإمدادات النفط، وأيضًا بدائل محتملة وممكنة لهذا النفط.

سياسات أمريكا: إدارة الرئيس أوباما:

اتسمت سياسة الديموقراطيين، بزعامة باراك أوباما ونائبه جوزيف بايدن، والتي حكمت أمريكا على مدار ثماني سنوات (٢٠٠٩ -٢٠١٧م) تولت خلالها السلطة التنفيذية بسمات إيجابية وسلبية، بالنسبة لأمريكا والعالم. فهذه الإدارة تسلمت حكم أمريكا وهي في أوج ضعفها المعاصر وتدهورها الاقتصادي النسبي، ورحلت وأمريكا تتمتع بدرجة مقبولة من الاستقرار والازدهار النسبي، مقارنة بأعوام إدارة جورج بوش الابن الثمان العجاف، والذي يعتبره كثيرون أسوأ رئيس مر على أميركا حتى الآن.

عملت إدارة أوباما على وقف التمدد الامبريالي مع المحافظة على استمرار الصدارة الأمريكية. وأفلحت في تحقيق ذلك إلى حد كبير، بسبب ما اتبعته من سياسات، اتسمت بالامتناع عن استخدام القوة المسلحة قدر الإمكان، وبعض الاحترام للقوانين والأعراف الدولية والإنسانية (المقدرة على الساحة الدولية) وعدم ارتكاب الأخطاء الاستراتيجية الفادحة.

ولعل أبرز أمثلة السياسات الإمبريالية الحمقاء والكريهة التي اتبعتها إدارة بوش الابن هي: غزو واحتلال وتدمير العراق، رغم المعارضة الحكومية والشعبية لغالبية دول العالم، لفقت تلك الإدارة عددًا من الأكاذيب الصارخة المعروفة... واتخذتها كـ "ذرائع" لغزو واحتلال وتدمير دولة عضو مؤسس بمنظمة الأمم المتحدة. وسرعان ما انكشفت تلك الخدع، وتأكد للعالم الأسباب العدوانية الحقيقية لقيام بوش الابن وإدارته بغزو واحتلال العراق. وقد نجم عن هذا العدوان الكثير من الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بأمريكا. كما تمخضت عنه عدة كوارث بالمنطقة، وسبق لأوباما أن عارض الحرب على العراق، ووعد بسحب القوات الأمريكية منه. وهذا ما فعله بعد توليه الرئاسة. وقد أسهمت سياسات بوش تلك في فقدان الحزب الجمهوري رئاسة أميركا، وتمهيد الطريق لفوز أول "ملون" بهذا المنصب.

تفاءل العرب كثيرًا بمقدم الرئيس "باراك حسين أوباما"، ورجوا أن يسهم أخيرًا في حل معضلات منطقتهم، بحلول مناسبة وعادلة. وأبدى الرجل، في بداية ولايته، اهتمامًا ملحوظًا بالمنطقة العربية، ورغبة في حلحلة أخطر اشكالاتها. ولكنه فشل فشلاً ذريعًا في تحقيق أي تطلع عربي إيجابي تجاه المرحلة الأوبامية، لأسباب قد نتحدث عنها لاحقًا، بل أنه فاجأ العرب بإدارة أدارت ظهرها لهم. فشهدت المنطقة في عهده تدهورًا غير مسبوق في أمنها واستقرارها، كرس وضعها كأكثر مناطق العالم اضطرابًا. إذ في عهد أوباما: تزايدت عربدة إسرائيل بالمنطقة، وتواصلت السياسات التوسعية العدوانية الإيرانية، وقويت شوكة إيران، وقامت "داعش" وعدة تنظيمات إرهابية بشعة. إضافة إلى تفاقم الأوضاع السياسية واضطرابها في كل من: العراق وسوريا واليمن وليبيا، وغيرها. ولعل أكبر حسناته للمنطقة هي امتناع أميركا في أخر عهده عن استخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرار العالمي الرائع بإدانة الاستيطان الإجرامي الإسرائيلي بفلسطين.

أوباما فشل في تحقيق أي تطلع عربي والمنطقة في عهده تدهورت وزادت عربدة إسرائيل وتوسعت إيران

وعلى المستوى الداخلي، خاصة الاقتصادي، كانت أغلب الأفعال والسياسات التي قامت بها إدارة بوش الابن، أو إدارة المحافظين الجدد المؤدلجة، تؤدي إلى: تدهور المكانة العالمية لأمريكا، وبدء تداعي نظام القطبية الأحادية العالمي (الذهبي، بالنسبة لأميركا)والذي قد يتحول قريبًا إلى نظام الأقطاب المتعددة، ومثلت تلك السياسات تركة ثقيلة... ظلت إدارة "باراك أوباما " تنوء بحملها. وتمكنت هذه الإدارة خلال فترتها الأولى من التخفيف من وقعها، وتجاوز أكثر آثارها المدمرة. حيث أصلحت كثيرًا مما أفسده المحافظون الجدد. انخفض الدين العام، وانخفضت نسبة البطالة، ونجت عدة شركات كبرى من إفلاس وشيك. كما أجرى أوباما إصلاحات في مجال العقارات والرعاية الصحية والاجتماعية.

بالغت إدارة أوباما قليلاً في التأكيد على ضرورة التدخل الحكومي (المنظم) في الاقتصاد، وتطرفت في رفض التمسك بـ "الريجانية"، التي تمعن في ترك الاقتصاد حرًا مطلقًا، وتحظر أي "ضوابط " حكومية موسعة ... تنظم حركته وتضبط ايقاعه. فأسهمت بسياساتها الاقتصادية هذه في تجاوز أميركا لأكبر أزمة اقتصادية مرت بها منذ فترة " الكساد الكبير " الذي بدأ في العام ١٩٢٩م. وسبق أن أوقفت إدارة بوش الابن أغلب برامج إعانة المحتاجين من الشعب الأمريكي، وخفضت الضرائب على الأغنياء، ومنعت التدخل الحكومي المناسب في النشاط الاقتصادي الهادف لتنظيم سير العملية الاقتصادية، وفق ضوابط ضرورية، للحيلولة دون قيام رأسمالية مطلقة، قد تؤدي

عملت أمريكا كل ما يمكنها للحصول على النفط بأقل تكلفة ولوحت باستخدام القوة إذا توقف انسياب النفط لأمريكا والغرب

إلى فوضى مطلقة، وإلى انفراد قلة من الشعب بالمال والنفوذ، ورضوخ الغالبية للفقر والعوز المضاعف، كما كاد يحصل بالفعل.

ومرة أخرى، أثبتت الرأسمالية المطلقة فشلها، ومآلها إلى الفوضى الكارثية الاقتصادية... وهذا ما حدث بأمريكا إبان حكم بوش الابن، وتأثرت به غالبية بقاع العالم. وتسارع الاقتصاديون خلال حكم أوباما لوضع الحلول للنظام الموشك على الانهيار... ومرة أخرى، تمحورت كل الحلول حول إقامة رأسمالية ذات ضوابط وبحيث تضع الحكومة الضوابط وتشرف على إنفاذها بدقة وصرامة، عبر "إجراء اشتراكي"، يتمثل في: التدخل الحكومي المدروس والرشيد والنزيه، والمكافحة الجادة للفساد والاحتكار.

في ظني أن الرئيس أوباما يحصل -بصفة عامة- على تقدير "مقبول" كرئيس لأميركا خلال الثمان سنوات الماضية. لم يكن الأسوأ. فما زال الرئيس بوش الابن يحتفظ بمركزه، كـ "أسوأ" رئيس مر على أميركا حتى الآن. ويتطلع العالم الآن إلى الرئيس الجديد "دونالد ترامب" راجيًا ألا ينافس بوش الابن على ذلك المركز، ويتراجع عن بعض وعوده "الانتخابية" المفزعة.

السياسة الأمريكية القادمة بالمنطقة:

تجاوزت أميركا الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة التي بدأت تعاني منها نتيجة لسياسات المحافظين الجدد الاقتصادية الرعناء، منذ بداية العام ٢٠٠٢م، والتي تفاقمت في سنة ٢٠٠٨م، وكادت تؤدي إلى ركود اقتصادي قاتل يتسبب في تدهور مكانة أميركا وتحويلها إلى قوة من الدرجة الثانية. وذلك في بداية عهد الرئيس باراك أوباما. ولنا أن نتخيل "تبعات" تلك الأزمة المالية، وما ينجم عن هذه التبعات من معاناة اقتصادية تضعف الولايات المتحدة، نسبة لغيرها من الدول الكبرى.

إن مدى "قوة" أي دولة يقاس بالنسبة لغيرها من الدول النظيرة. وما حصل قبل مجيئ أوباما هو: تدهور (نسبي) في مدى قوة أمريكا، قابله تصاعد (نسبي) في مدى قوة دول أخرى منافسة، وبالتحديد: الصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي. وهذه الحقيقة هي التي، لو تفاقمت في عهد الرئيس ترامب، ستسبب لاحقًا تحول النظام العالمي، من نظام القطب الواحد إلى نظام الأقطاب المتعددة.

لابد من تذكر هذه الخلفية عند محاولة التعرف على الخطوط العامة لسياسات الإدارة الأمريكية الجديدة المختلفة، إدارة دونالد ترامب الجمهوري، على الساحتين الداخلية والخارجية. ولا شك أن سياسات أمريكا، سواء الداخلية أو الخارجية ستظل تهم كل العالم تقريبًا، لما لها من تأثيرات واسعة... تتجاوز الحدود الدولية، لعدة أسباب، أهمها: كون الاقتصاد الأمريكي يمثل حوالي ربع اقتصاد كل العالم، وكون أمريكا أقوى دولة عسكريًا، وتقنيًا.

ماذا نتوقع، إذًا، من تغييرات محتملة في سياسات أميركا بدءًا من ٢٠ يناير ٢٠١٧ م ؟! ما هي أهم ملامح السياسة الأمريكية، الداخلية والخارجية، لحكومة دونالد ترامب؟! في الواقع، وبعد أيام فقط على تولي هذه الإدارة السلطة، يمكن الجزم بأن الهم الداخلي لحكومة ترامب ستكون له الأولوية الأولى على كل ما عداه. فترتيب البيت من المنطقي أن يأتي أولاً، في كل الأحوال. لذا، فإن إدارة ترامب ستظل تركز جهدها الأكبر على الداخل. وهذه الإدارة قد ورثت إرثًا كبيرًا من المشاكل والأزمات. ولا شك، أن التعامل مع تبعات الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أمريكا والعالم، والتي سببتها إدارة بوش الابن، ولم تتمكن إدارة أوباما من تجاوزها كليًا، ستكون لدى إدارة ترامب أولوية الأولويات. وهو اهتمام في محله. فإن لم تحل هذه الأزمة تمامًا، فستنتج عنها غالبًا عدة أزمات وكوارث ومشاكل، منها: الكساد، إفلاس الشركات الكبرى، البطالة، تفاقم الفقر، الضعف على الساحة الدولية... الخ. لهذا، فان إدارة ترامب ستولي هذه الملفات جل اهتمامها.

أما على المستوى الخارجي، فإن أجندة هذه الإدارة مليئة أيضًا بمواضيع خطرة وقضايا كبرى ساخنة. ومن تحليل الأحداث المعنية وتوجهات واهتمامات هذه الإدارة (حتى الآن – فبراير ٢٠١٧م) يمكن القول بأن: أهم القضايا، بالنسبة لهذه الإدارة، على المستوى الخارجي بعامة، والمنطقة العربية بخاصة، هي القضايا التالية، مرتبة ترتيبًا تنازليًا (حسب الأهمية) الأكثر أهمية، فالأهم، فالمهم. ولنبدأ بالمنطقة العربية أولاً، ثم نذكر بقية الملفات المهمة بعدها.

الوضع في المنطقة العربية بعامة: أي وضع المنطقة وسياسة أميركا نحوه، وتعاملها المتوقع مع قضايا المنطقة بأبعادها الرئيسة التالية:

١ -**السعي لمحاربة ما تسميه أمريكا بـ "الإرهاب"**، بزخم أكبر وباعتبار أن مسألة "الحرب على الإرهاب" ستظل شغل إدارة ترامب الخارجي الشاغل، في السنوات الأولى (على الأقل) من توليه السلطة.

٢- **القضايا الساخنة، وأهمها:** التعامل مع الوضع السياسي المضطرب والملتهب في كل من: أفغانستان، العراق، سوريا، اليمن، وليبيا، وغيرها. ويحتاج تحليل سياسة أمريكا تجاه كل من هذه البلاد إلى مقال موسع خاص. ولكن، يمكن توقع شيئًا من الحزم (والحسم) الأمريكي تجاه ما يجري في هذه الدول.

٣- **الملف النووي الإيراني:** ستواصل إدارة دونالد ترامب الضغط على إيران ... للحيلولة دون امتلاكها لسلاح نووي. ولا يتوقع إلغاء ترامب الاتفاق النووي مع إيران، ولكنه سيطالب بضمانات إيرانية أكبر. ويبدو أن إدارته لا تستبعد الخيار العسكري تجاه إيران، على الأقل في المدى الطويل. فهذه الإدارة قد تؤيد قيام إسرائيل بشن هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية ... موفرة غطاءً سياسيًا لهذا الهجوم. وستقف القوات الأمريكية في المنطقة على أهبة الاستعداد ... للرد على أي "رد فعل" إيراني عسكري ضدها. وفي هذه الحالة ستدخل أمريكا الحرب بادعاء أنها أجبرت على دخولها ... دفاعًا عن النفس؟! وربما تتبنى إدارة ترامب هذا الخيار لاحقًا، إن فشلت محاولات التفاهم الدبلوماسي مع طهران.

٤- **قضية الصراع العربي - الإسرائيلي:** وهذا الاهتمام يأتي في المرتبة الرابعة على سلم أولويات سياسة ترامب، رغم أن تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي يجب أن تكون على رأس أولويات أي رئيس أمريكي، لما يسببه استمرار هذا الصراع من توتر إقليمي ودولي بالغ الخطورة. ولكن الشواهد تشير إلى أن هذه القضية ستحتل مرتبة متأخرة في قائمة الأولويات بالمنطقة العربية، رغم الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يوميًا بحق الشعب الفلسطيني. وذلك ربما يعني المزيد من المعاناة للفلسطينيين، والمنطقة. وقد استعد الصهاينة لمقاومة أي ضغوط من إدارة ترامب في اتجاه حل الدولتين...؟! وذلك رغم أن ترامب من أشد مؤيدي الصهيونية، ولا يتوقع أن يمارس أي ضغوط تذكر على الكيان الصهيوني. ومن الأمثلة على هذا التأييد كانت مطالبته باستخدام حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بإدانة الاستيطان الإسرائيلي، وتوعده بتغيير هذا التوجه لصالح إسرائيل.

أهم ملفات السياسة الأمريكية العالمية القادمة:

تمتلئ أجندة سياسة إدارة ترامب، على المستوى الخارجي أيضًا، بمواضيع خطرة وقضايا كبرى ساخنة. ومن تحليل الأحداث المعنية وتوجهات واهتمامات هذه الإدارة (حتى الآن - فبراير ٢٠١٧م) يمكن القول بأن: أهم القضايا، بالنسبة لهذه

الإدارة، على المستوى الخارجي، تهدف لتكريس هيمنة أمريكا على النظام العالمي، عبر تقوية الذات الأمريكية اقتصاديًا وسياسيًا، وإضعاف المنافسين. وسيتجلى ذلك في القضايا التالية، المرتبة ترتيبًا تنازليًا (حسب الأهمية) الأكثر أهمية، فالأهم، فالمهم. ونوجز أدناه أبرز هذه الملفات والقضايا.

أولا- الوضع في شرق أوروبا: محاولة حل إشكالية "الدرع الصاروخي" الأمريكي المقام في شرق أوروبا، وفتح ملف العلاقات الروسية – الأمريكية من جديد، ومحاولة لجم الدب الروسي... ومعروف أن إدارة أوباما تسببت في توتير العلاقات الغربية مع روسيا... بإصرارها على إقامة ما يعرف بالدرع الدفاعي الصاروخي على مشارف الحدود الغربية الروسية... بحجة حماية أوروبا وأمريكا من هجمات صاروخية قد تشن من إيران، أو كوريا الشمالية ...؟! ولكن الهدف الحقيقي لذلك المشروع، كان "وما زال" محاصرة روسيا عسكريًا وصاروخيًا... وهو الأمر الذي ترفضه روسيا، وتعمل جاهدة على إفشاله، ومواجهته. إضافة إلى رفض روسيا العقوبات الغربية ضدها، بسبب قضيتي أوكرانيا وشبه جزيرة القرم. وكذلك خلافات الطرفين حول الوضع السوري.

ثانيا: العلاقات الأمريكية – الصينية: تعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد أمريكا. ولعلها الآن المنافس الأول لأمريكا. وهي أكبر مصدر للسلع للولايات المتحدة، وأكبر دائن. والعلاقات الثنائية بين البلدين كثيرًا ما يسود فيها الصراع على التعاون. ومعروف، أن من أهم عوامل الصراع بين أمريكا والصين هي: المسألة التايوانية، ورعاية الصين لكوريا الشمالية، والتواجد العسكري الأمريكي المكثف في بحر الصين الجنوبي. إضافة إلى التنافس الاقتصادي والتجاري الحاد، وسباق التسلح الصامت بينهما.

وقد اتسمت تصريحات الرئيس الأمريكي الجديد ترامب الأخيرة عن العلاقات الأمريكية مع بكين بالعدائية. فمنذ عام ١٩٧٩م، بدأت أمريكا ما يسمى بـ "سياسة الصين الواحدة"... معتبرة بكين الحكومة الشرعية لكل الصين (بما فيها جزيرة تايوان). ولكن ترامب تحادث مع رئيسة تايوان السيدة " تساى انغ ون "، التي قد تأتي لواشنطن وتلتقي (رسميًا) مع ترامب، إن حصل هذا، فإنه سيحسب تخليًا أمريكيًا عن التزام شهير بـ "صين واحدة". وكل ذلك يزيد في توتر العلاقات بين هذين القطبين. إذ أثار استياء الصين وانتقادها. فصدر عنها تهديد بالانتقام... إن مضى ترامب في تحديه هذا.

ثالثا- تحسين وتطوير العلاقات الأمريكية مع أمريكا اللاتينية (البوابة الخلفية لأمريكا) ... تلك العلاقات التي تهم أمريكا كثيرًا، والتي تأثرت هي الأخرى، بالسلب من مواقف ترامب أثناء حملته الانتخابية، وما صرح به تجاه بعض القضايا الحيوية التي تهم تلك القارة بعامة، والمكسيك الجارة على وجه الخصوص. ولا يتوقع شروع أمريكا في بناء سور على حدودها لوقف هجرة المكسيكيين، كما طالب ترامب في حملته الانتخابية. ولكن سيتم التشدد ضد هذه الهجرة.

رابعا- محاولة التوسع في نشر النفوذ الأمريكي في إفريقيا... وتقليص النفوذ الصيني المتزايد في هذه القارة، التي تخضع الآن لمطامع دولية مختلفة، ومحاولات بسط نفوذ واسعة ....

خامسا- دعم "حلف الناتو" وتقوية علاقات أمريكا بحلفائها الأوروبيين، وخاصة بريطانيا. ويشمل هذا البند تطوير وتحديث ترسانة أسلحة الدمار الشامل بالولايات المتحدة.

وهناك، لا شك، قضايا أخرى هامة. ولعل ما ذكر هو أهم القضايا الخارجية بالنسبة للإدارة الأمريكية الجديدة. وجدير بالذكر هنا أن بعض المراقبين يرون: أن ترامب لم يوفق في اختيار بعض وزراءه، وفي مقدمتهم وزير خارجيته " ريكس تيليرسون". فمن شروط نجاح أي وزير خارجية أن يكون خبيرًا بالشؤون الدولية. وهذا غير متوفر في السيد "تيليرسون". فالأخير رجل أعمال لم يمارس العمل السياسي بشكل مكثف ... تمامًا كرئيسه. وبالتالي، يتوقع المراقبون أن يغلب توجه إدارة الشركات على السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية القادمة. وذلك سيؤدي إلى نشوء الكثير من الاشكاليات والعثرات. فالدولة "أي دولة" لا يمكن أن تدار، إدارة سليمة وناجحة، كشركة... لأن "الدولة" شيء، والشركة شيء أخر ...

ويلاحظ أن القضايا العربية والإسلامية، بأبعادها الأربعة التي تطرقنا لأهم ملامحها، هي التي تمس مباشرة -بالطبع- العالمين العربي والإسلامي. وأي تطور سلبي في قضاياها المتفرعة غالبًا ما سيلحق ضررًا بشعوب العالمين العربي والإسلامي. وذلك قد يفاقم من العلاقات المتوترة أصلا بين الشعوب العربية والحكومة الأمريكية. لقد نتج عن السياسات الأمريكية السلبية تزايد الامتعاض الشعبي العربي والإسلامي تجاه الولايات المتحدة. وهذا أعاق أكثر تحسن وتطور العلاقات العربية – الأمريكية للأفضل.

وقد يقدم الرئيس الأمريكي " دونالد ترامب" على اتخاذ مزيد من السياسات السلبية تجاه العرب والمسلمين، بدل محاولة مد جسور تفاهم حقيقي معهم، ومحاولة " إزالة أسباب سوء الفهم، والكراهية، بين الجانبين "، وتأكيد رغبة أمريكا في علاقات حسنة ومفيدة مع العرب والمسلمين. ولكن أغلب المؤشرات حتى الآن تشير إلى أن سياسات ترامب القادمة لن تكون، مع الأسف، على النحو المرجو والمأمول، عربيًا وإسلاميًا.

*أستاذ العلوم السياسية، عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا

مجلس التعاون الخليجي: واقع التكامل وتحدياته

التكامل العسكري الخليجي ضرورة ويلعب دورًا بأثر رجعي في تعزيز الشعور بالأمن

فاقت المصروفات العسكرية الخليجية ١١٣ مليار دولار عام ٢٠١٤م، وهي كذلك مرشحة للزيادة في ظل تزايد الأخطار المحيطة بدول الخليج وعلى رأسها التهديدات الإيرانية والنمو الإيراني في المنطقة سواء من لاعبين غير حكوميين، أو حتى نمو الخبرات القيادية العسكرية الإيرانية على أرض الواقع في كل من العراق وسوريا وكذلك اليمن.

د. يحيى بن مفرح الزهراني

كل ذلك يحدث في ظل عدم وجود جاهزية للجيوش الخليجية من جهة، وعدم وجود الخبرات القتالية الحقيقية، خاصة خبرات حرب الشوارع الحقيقية وكذلك حروب المليشيات وحروب العصابات.

نطرح عددًا من التساؤلات حول واقع التعاون الخليجي العسكري المشترك، وأهميته من وجهة نظر استراتيجية، وكذلك التحديات التي تقبع أمامه سواء من وجهات نظر مختلفة، ونطرح العلاقة التبادلية بين دور المجتمعات الخليجية في دفع ذلك التكامل العسكري وتأثير ذلك التكامل العسكري في الاستقرار الداخلي.

تعد منطقة الخليج العربي موقع استراتيجي للقوى المعادية لاستقرار المنطقة حيث أن الدول المجاورة والرأسمالية تضع أنظارها في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة فمنذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م. أهتم قادة دول الخليج بوضع استراتيجية عسكرية مشتركة بين الأعضاء لحماية نفسها خاصة بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية عام١٩٨٠-١٩٨٨م، وكان لابد من إعلان وضع أسس استراتيجية، وقد تم إيجاد منظومة عسكرية مشتركة وهي (قوات درع الجزيرة) التي تأسست عام ١٩٨٢م، وكانت من أهم الأهداف الاستراتيجية لإنشاء هذه القوات المحافظة على الأمن الخليجي والدفاع عن أراضيها وحماية نفسها من أي عدوان خارجي وكان عدد الجنود آنذاك ٥ آلاف جندي . وبعد عقدين من الزمن شهدت المنطقة تحولات جوهرية تأثرت في استقرار دول الخليج اقليميًا ودوليًا.

حيث كان العمل على الانتقال من مرحلة التعاون العسكري المشترك إلى مرحلة الدفاع بين دول الخليج وكان ذلك في القمة الحادي والعشرين التي عقدت في مملكة البحرين عام٢٠٠٠م، وفي الدورة الثلاثين التي عقدت في الكويت عام ٢٠٠٩م.

أقر قادة دول المجلس الخليجي الاتفاق على الاستراتيجية الدفاعية لدول الخليج وكانت هذه الخطوة تعتبر خطوة أساسية لبناء منظومة الدفاع المشترك ورؤية استراتيجية واضحة تهدف الى تعزيز الترابط بين القيادات العسكرية ومواجهة التحديات والأزمات.

إن المتابع للشأن الخليجي يجد أن الحليف الاستراتيجي الأمريكي للمنطقة قد تحولت مصالحهم إلى قوى معادية للمنطقة وهي إيران وهذا يدق ناقوس الخطر على الخليج العربي مما دفع قادة مجلس التعاون الخليجي إلى التفكير في حلول سريعة وإيجاد جيش موحد في التكامل الدفاعي المشترك، حيث أن ميزان القوى بين إيران ودول الخليج اختلف بعد أزمة البرنامج النووي الإيراني الذي تحول إلى واقع حقيقي.

إن المعطيات الحقيقة على أرض الواقع تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي التحول السريع من التعاون إلى اتحاد ولكن من المؤسف أن اتحاد الخليج العربي العسكري لم نشاهده في الساحة الخليجية حتى الآن لوجود تحديات منها مشاكل في القيادة والسيطرة واختلاف المصالح السياسية بين أعضاء مجلس التعاون.

يرى البعض أن قضية الجيش الموحد أو التكامل العسكري، غير قابلة للتحقيق، خاصة في تلك المرحلة على الرغم من

خطورة المرحلة، وإذا كانت هنالك مواجهة فإن الخيار الواقعي يتجه إلى غرفة عمليات مشتركة، أما التكامل العسكري فيجب أن يتم قبله تكامل اقتصادي.

إذا ما تم النظر إلى الاتحاد الأوربي، فقد عجز عن إنشاء حلف عسكري خاص بالأوروبيين فقط يختلف عن حلف الناتو، هل هذا مؤشر لشيء بعينه؟ وكيف يمكن فهم التحديات التي تواجه هذا التكامل على المستوى السياسي والتنظيمي والشعبي لا سيما مع التطور العسكري في طبيعة الحرب.

إنّ التنوع في المضامين التي أخذ يحملها مفهوم الأمن خلال العقدين الماضيين أدى إلى بروز مصطلحات جديدة لعل من أبرزها ما يعرف بالأمن الصلب "Hard Security" والأمن الناعم "Soft Security"، إذ يشير الأول إلى أن الأمن في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية. أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود كخاصية ميزت فترة انتهاء الحرب الباردة وتنامي العولمة، وتتراوح هذه التهديدات بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وأخرى تتعلق بالبيئة وغيرها من التهديدات المختلفة.

واقع التعاون العسكري الخليجي:

أولاً: اتفاقية التعاون المشترك لمجلس التعاون:

كَمَا يشير موقع منظمة مجلس التعاون حول التعاون وواقعه، فقد أكدت دول الخليج عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية، انطلاقًا من أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة، وأن أي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعًا. ونصت الاتفاقية على عزم الدول الأعضاء تعزيز العمل العسكري المشترك فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية الجماعية لتحقيق أعلى مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك، والاستمرار في تطوير قوات درع الجزيرة المشتركة، ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة، وإعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

ثانيًا: الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون

أقرت في عام ٢٠٠٩م، الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي إنجاز مهم وخطوة أساسية على طريق بناء المنظومة الدفاعية المشتركة لمجلس التعاون.

ثالثًا: قوات درع الجزيرة:

إن وجود قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون يعتبر أحد الأسس المهمة لإنشاء منظومة دفاعية مشتركة تهدف إلى توفير الأمن لحماية دول المجلس، والدفاع عن استقلالها وحماية مقدراتها ومكتسباتها. وفي عام ١٩٨٢م، كانت أولى الخطوات المهمة لتشكيل القوات العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون حيث صدر قرار بإنشاء قوة درع الجزيرة، وتلى ذلك القرار صدور العديد من القرارات لتطوير هذه القوة، بما يتناسب مع المتغيرات في البيئة الأمنية، ومصادر وأنواع التحديات، والمخاطر، والتهديدات التي قد تواجه دول مجلس التعاون، لتصبح بحجم فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها القتالي والإداري. ومن ثم جرى تطويرها في عام ٢٠٠٦م، إلى قوات درع الجزيرة المشتركة، وعززت بجهد بحري وجوي وفقاً للمفاهيم العملياتية، وذلك لرفع كفاءتها القتالية، بما يكفل تنفيذ مهام التعزيز والإسناد للقوات المسلحة الوطنية لدول مجلس التعاون بصورة كاملة. وفي عام ٢٠٠٩م، تم تعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة بقوة تدخل سريع. وفي الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى (الكويت، ديسمبر ٢٠١٣م)، تم تطوير قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، وأن تكون بمسمى "قيادة قوات درع الجزيرة".

رابعًا: القيادة العسكرية

إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس.

خامسًا: التكامل الدفاعي:

تم وضع الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبإنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس، وإنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية لدول المجلس في أبو ظبي، وكذلك بموافقة مجلس الدفاع المشترك في دورته الثانية عشرة (مملكة البحرين، ديسمبر ٢٠١٣م) على محاور التكامل الدفاعي لدول المجلس. ولا شك أن هذه القرارات حققت للعمل العسكري المشترك مكتسبات مهمة ودعمت وعززت الإنجازات التي تحققت خلال ثلاثة عقود، وأحدثت كذلك تقدمًا مهمًا على طريق بناء منظومة دفاعية متكاملة بين دول المجلس.

الجيش الخليجي الموحد غير قابل للتحقيق والخيار الواقعي هو غرفة عمليات مشتركة على أن يكون التكامل الاقتصادي أولاً

تحديث أجهزة تشغيل منظومة حزام التعاون لتواكب تطور أنظمة القوات الجوية والدفاع الجوي

سادسًا: الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية:

إنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية لدول المجلس في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، لتؤكد دول المجلس بهذا القرار أنها تولى اهتمامًا كبيرًا لمواكبة التطور المتسارع في مجال العلوم والمعارف العسكرية والأمنية، ولتكون هذه الأكاديمية أحد الصروح العملية المهمة، التي يعتمد عليها في مجال الدراسات والبحوث والتطوير والاستدامة المعرفية.

سابعًا: الاتصالات المؤمنة:

من جهة أخرى تم تنفيذ مشروع المسار المكمل لشبكة الاتصالات المؤمنة، وكذلك قرر مجلس الدفاع المشترك في دورته الثانية عشرة (مملكة البحرين، ديسمبر ٢٠١٣م)، الموافقة على استخدام خدمة الاتصالات الفضائية كوسيلة رديفة لنقل البيانات المهمة في حالة انقطاع أو توقف الخدمة في كيبل الاتصالات المؤمنة. ويعد المشروعان الجديدان داعمان كبيران لشبكة الاتصالات المؤمنة لتلبية الطلبات المقدمة من وزارات الخارجية، ووزارات الداخلية، والجهات الأمنية بدول المجلس لربطها مع بعضها البعض من خلال هذه الشبكة، والاستفادة من الإمكانات والخدمات التي توفرها.

ثامنًا: ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي:

في عام ١٩٩٧م، تم تنفيذ المشروع المشترك "حزام التعاون"، لربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي في القوات المسلحة بدول المجلس، والذي تم تشغيل المرحلة الأولى منه في نهاية عام ٢٠٠١م. ويجري بصورة مستمرة إدامة وتحديث أجهزة

التشغيل لمنظومة حزام التعاون لتواكب التطور المتسارع في مجال أنظمة القوات الجوية والدفاع الجوي، ولتكون بدرجة جاهزية عملياتية وفنية عالية.

تاسعًا: الخدمات الطبية بالقوات المسلحة بدول المجلس:

يتم في هذا الصدد علاج منتسبي القوات المسلحة لدول المجلس وعائلاتهم، المنتدبين في مهام رسمية، أو المشاركين في دورات تدريبية في الدول الأعضاء في المستشفيات العسكرية لتلك الدول. كما وافق المجلس الأعلى في دورته الخامسة والثلاثين (الدوحة، ديسمبر ٢٠١٤م)على توفير العلاج للأمراض المستعصية لمنتسبي القوات المسلحة بالدول الأعضاء في مستشفيات الخدمات العلاجية العسكرية والمراكز التخصصية في دول المجلس.

عاشرًا: التمارين المشتركة:

في هذا المجال يتم تنفيذ وتخطيط العديد من التمارين المشتركة بين القوات البرية، والجوية، والدفاع الجوي، والبحرية، ووحدات الخدمات الطبية، وقوات درع الجزيرة المشتركة.

الحادي عشر: الإدارة والقوى البشرية:

أقر عام ٢٠١٠م النظام الموحد لمد الحماية التأمينية للعسكريين من مواطني دول مجلس التعاون. كما وافق في عام ٢٠١١م، على السماح بالاستفادة من ذوي الخبرات والكفاءات من العسكريين والمدنيين المتقاعدين من مواطني دول المجلس للعمل في المؤسسات والجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بدول المجلس الأخرى.

الثاني عشر: مجالات العمل العسكري الأخرى:

قامت دول الخليج بتوحيد ووضع آليات عمل مشتركة لتبادل المساندة الفنية في مجال الإمداد والتموين والصيانة والتزويد الفني بين القوات المسلحة بدول المجلس. كما تم في مجال البيئة وضع عدد من المفاهيم والأسس الخاصة بتقريب السياسات البيئية، وتوحيد الأنظمة والتشريعات وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، وتنمية الموارد البشرية، ورفع مستوى الوعي البيئي للحفاظ على الموارد الطبيعية في نطاق القوات المسلحة بدول المجلس. في مجال التدريب والتعليم العسكري، تم توحيد العديد من الكراسات العسكرية، ومناهج الدورات العسكرية، بالإضافة إلى تنظيم ووضع آليات الاستفادة المتبادلة من الإمكانات التدريبية العسكرية المتوفرة في المدارس والمعاهد والكليات العسكرية بدول المجلس. أما مجال الرياضة العسكرية، فقد تمت إقامة البطولات والمسابقات، والدورات الرياضية بين منتسبي القوات المسلحة في الدول الأعضاء، وبصورة دورية.

التحديات أمام التكامل العسكري الخليجي

على الرغم من الجهود المذكورة أعلاه إلا أن الواقع يشير كذلك على وجود نقص وتحديات أمام دول الخليج، حيث لا تزل دول الخليج بحاجة إلى الاتفاق حول تعريف الخطر والأمن القومي والاعتداء وكذلك توحيد العقيدة العسكرية. يكمن كذلك التحدي حول عدم وجود التجنيد الإجباري والانتقال إلى جيوش محترفة وذات عدد يمكن الاعتماد عليه وقت الحاجة، ومن ناحية أخرى لا يوجد أي تصنيع عسكري ذو بال يمكن الاعتماد عليه كذلك لمدد مواجهة طويلة، علاوة على عدم تطوير المعرفة التقنية في المجالات المساندة.وللنظر في التحديات تم تقسيمها إلى تحديات في طبيعة الحرب وأهدافها وكذلك تحديات المستويات.

دول الخليج بحاجة للاتفاق على تعريف الخطر والأمن والعقيدة العسكرية والتجنيد الإجباري وجيوش محترفة

أولاً التطور في طبيعة الحروب: من حروب نظامية تقليدية إلى حروب لا نظامية

يطرح موسى نعيم في كتابه نهاية القوة مسألة انتقال القوة من الجيوش الكبيرة المنظمة إلى الجيوش الصغيرة وحروب العصابات، وهذا بالتأكيد ما يميز العصر الحالي، يتوجه العالم الآن إلى مواجهات غير مباشرة عبر قوات موجهة، بالنيابة أو من قادة جيوش تلك الدول ولكن بشكل سري وغير علني، وتقوم الدول أحيانا بتحويل جزء من جيوشها إلى ميليشيات أو بتدريب ميليشيات من أجل استخدامها لأهدافها السياسية، وتحقيق أهداف استراتيجية، وقد تستخدم أساليب الاغتيال والتفجير والاختطاف، ناهيك عن إنشاء ميليشيات أخرى تهتم بالجانب الإعلامي والإلكتروني لدعم تلك الميليشيات، وقد شهدت الساحة السورية نفوق العديد من الجنرالات الإيرانيين فيها، لكن هذا لا يمنع أنها طورت معرفة غير عادية في هذا المجال في وقت لم تقم دول الخليج بالعمل في نفس ذلك السياق.

ذلك الانتقال من الوضع التقليدي يطرح النتيجة التالية: ليس هنالك عدو تراه، انتقال المعارك من موقع معروف لديك إلى موقع يختاره العدو، العدو قد لا يهجم بالضرورة على مواقع وإنما يستهدف الأشخاص الاستراتيجيين والمؤثرين في الوطن

من أجل تحقيق هدف ذَي بعد نفسي. من الأهمية بمكان هنا الإشارة إلى القاعدة الاستراتيجية التالية:

Resistance = Means x Will

تساعدنا هذه القاعدة في معرفة أهداف، الهجمات من العدو التي بالتأكيد توضح أن العدو يهدف لضرب أحيانًا وسائلنا، أو تحطيم الإرادة، وهذا كذلك يعطي منحى هام وهو التداخل في الشؤون العسكرية وكذلك الأمنية في التوجه الحديث للحرب.

ثانيًا: التطور في طبيعة الأهداف العسكرية: المنظور النفسي ستيفن ميتز انموذجا

يشير ستيفن ميتز في كتاباته عن مجال الحرب غير النظامية ومكافحة الإرهاب، وأغلبها ورق سياسات في التحليل الدفاعي للشأن الأمريكي effect based operations وهو ينطلق من قاعدة استراتيجية مستقرة من عصر كلاوزفيتس، حول التأثير النفسي في إرادة الخصم عن طريق العمل العسكري، ولذا يجب عمل خطة أهداف تأثيرات نفسية، ليست فقط على مستوى استراتيجي بل على مستوى عمليات وكذلك تكتيكي، وينبغي حساب تلك الأهداف وقياسها جنبًا إلى جنب مع الأهداف المادية أو غيرها، يهدف هذا المبدأ (العمليات التأثيرية) إلى ترجمة هذا الأثر الاستراتيجي لمُفردات ونتائج عملية ثابتة، وترتبط بها منظومة من النشاط التكتيكي يُمكن قياسها والتنبؤ بها كميًا. ويرتبط هذا المفهوم بالتطورالأمريكي بالأخص بمسألة (الثورة في الشئون العسكرية) - خصوصًا كنتاج للنجاح الساحق (العملياتي والتكتيكي) في حرب الخليج، ومايُهيء لها ويتفرع عنها مباديء ومُهيئات تقنية.

ولهذا إن أكثر المتحمسين له كانوا أنصار القوة الجوية والتي تتميز بها دول الخليج، لكن ينبغي كذلك الإشارة إلى أن تجارب الحروب التالية في العقدين السابقين قد أظهرت: أن التقدير الاستراتيجي، ومايتفاعل وينتج عنه من تطور للفن العملياتي، فضلاً عن تطوير المنظومات الدفاعية - أعقد كثيرًا من هذه الخطة والاستغناء بالتميز التقني عن الفكر الاستراتيجي وجودة القيادة، ولذا يجب ألا يكون ذلك المذهب النفسي هو الوحيد فقط ضمن المنظومة الاستراتيجية العسكرية، ويمكن النظر دائمًا محاولة تحديد عناصر الثبات والتغير في النظرية الاستراتيجية وفن العمليات - تبعًا لأنماط الحروب المتباينة من جهة، وكذلك في استخدام منظومة DIME في الاستراتيجية الكبرى لدول الخليج والتي توظف عنصر الدبلوماسية والمعلوماتية، والعسكرية والاقتصادية ضمن الأدوات التي تصاحب التطوير العسكري لتحقيق الأهداف المنشودة.

التحديات العسكرية الخليجية على المستوى الاستراتيجي

وهو الجزء المعني بالنظرية الاستراتيجية، والتقدير الاستراتيجي العام لتهديدات الأمن القومي خليجيًا، وشكل الأخطار المقبلة وترجيحاتها، وهذا يعني طرح أبسط سؤال عن تعريف الحرب والأمن المشترك ولا شك أن عدم الاتفاق على تعريف موحد لأمن الخليج عسكريًا قد يضع هنالك عددًا من العقبات، ومن ثم وضع تصورات عن أشكال الاستراتيجيات السياسية والدفاعية-العسكرية المطلوبة، وربما حينها يجب أن تتعرض للأسئلة المركزية التي تحكم الشأن الدفاعي الخليجي: التحالف والاعتماد الدفاعي على القوى التحالفية، نمط من التحالف أو التعاون العسكري العربي، ثم بالتأكيد التحالف العسكري الخليجي.

وكما ذكرنا حول المشكل الإيراني مثلا وطبيعة الخيارات الاستراتيجية الكلية المطلوبة للتعامل معه: ومنها بلاشك إعادة تعيير لكثير من السياسات الداخلية، وكذلك تعديل في المنظومة الدفاعية بأسرها.

المستوى الثاني معني بمسألة التحالف العسكري ومحركاته السياسية وديناميكاته وعوائقه ودرجته وآثاره؛ كحالة من التنظيم السياسي والعسكري الأعلى.

النظرية أو التطبيق أو التجارب التاريخية، وهذا يلزم توحيد للعقيدة العسكرية وتبيان تعريف الجيش لنفسه، علاوة على تعريف العدو والعدوان، وكذلك الأعمال التي تعد حربًا على دول الخليج.

العقيدة فهي تجسد الارتباط الوثيق بين موضوع النظرية والممارسة. أما التصور الأخير حول موضوع العقيدة العسكرية هو مدى المشاركة بينها وبين الاستراتيجية. تعرف العقيدة العسكرية على أنها الأسس الإيديولوجية والسياسية الموجهة لأنشطة الحرب، يقول هوللي B HOLLEY "العقيدة هي مجموعة التصورات الرسمية والأسلوب الأمثل في إدارة الشؤون العسكرية".

تتلخص أنواع العقيدة العسكرية في ثلاثة أنواع رئيسية هي:

١- **العقيدة الأساسية:** وهي الإطار العام الذي تحدده مبادئ العقيدة العسكرية. ٢-**العقيدة البيئية:** وهي المبادئ التي تنتهجها القوات المسلحة لتوجيه جميع نشاطاتها القتالية. ٣-**العقيدة التنظيمية:** وهي المبادئ الأساسية المنظمة لمختلف تشكيلات القوات المسلحة.

ويشير جوفري سلوان إلى أن مصادر العقيدة العسكرية تتحد في الآتي:١- طبيعة الأسلحة المستعملة. ٢- تأثير الخبرات السابقة. ٣- مصالح المؤسسات والتنظيمات. ٤-الأيديولوجيات. ٥-طبيعة الثقافة السائدة. ٦-الوضعيةالسياسية والاستراتيجية.

ضرورة توحيد العقيدة العسكرية وتعريف الجيش وتعريف العدو والعدوان وكذلك الأعمال التي تعد حربا على دول الخليج

وبالتأكيد أن الفرضيات الاستراتيجية (**المستوى الأول**) هي ضرورية، ولكن ليست كافية، للتعامل مع قضايا هذا المستوى حيث أنها هي التي تشكل البوصلة التي تدفع للتحالف العسكري، وفي ذات الوقت تُحدد الأدوار الاستراتيجية والمخاطر التي ينبغي التصدي لها وبأي (خيار استراتيجي) يكون ذلك.

المستوى الثالث، ينتج بالتالي عن تقرير جوانب المستوى الأول والثاني، **وهو الخيارات العملانية في بناء المنظومات الدفاعية**، وكيفية توحيد أكواد الفن العملياتي وبناء القدرات وتدريبها، وحتى سياسات الاستيراد والتصنيع العسكرية. وينبغي التأكيد على أهمية التوجه التعبوي ورفع القدرات المشتركة للقوات على مستوى عملياتي وكذلك مستوى غرف العمليات.

وهذه من أهم المشكلات التي تحكم على دول الخليج مستقبلاً، كما حاضرًا وماضيًا، في بناء قدرات دفاعية فاعلة على الحقيقة ولها درجة عالية من الاستقلالية والذاتية كخيارات استراتيجية. وهذه النقطة هي بالضبط الوصلة بين ماسبق من نظر استراتيجي وفن عملياتي وملفات إدارة الدفاع، وبين علم الاجتماع العسكري.

وكما يشير نسيم بهلول أن المعارف العسكرية – العلمية معقدة من حيث بنيتها المتداخلة فيما بينها والمرتبطة بشكل وثيق بفروع مختلفة، وتتمتع بأساس موضوعي موحد إذ

دول الخليج وضعت آليات مشتركة لتبادل المساندة الفنية في الإمداد والتموين والصيانة للقوات المسلحة

أنها تعكس في مضمونها غرضًا رئيسيًا واحدًا هو الحرب كعمليات متعاقبة ومتكاملة تخضع بعلاقاتها وارتباطاتها المختلفة للقوانين العامة والخاصة للتطور واتجاهاته. وتهدف المعرفة العسكرية – العلمية، مهما كانت جوانب الحرب التي تطرق إليها التطور من حيث ارتباطاتها وتفرعاتها، إلى أن تكون لها نزعة واحدة هي الوصول وبكل الوسائل إلى زيادة القدرة الدفاعية لدول الخليج ورفع مستوى الإعداد القتالي والسياسي للقوات ومستوى النظرية والممارسة العملية في السيطرة عليها خلال العمليات والمعارك وتعزيز القدرة القتالية للجيوش الخليجية.

من هنا يتم طرح أسئلة شديدة المحورية بخصوص شكل الدولة الوطنية ومراحل نشأتها، وطبيعة العقد الاجتماعي والسياسي الحاصل، هي التي حكمت المسار الخليجي في الجوانب السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية.

وهنا يأتي **المستوى الرابع**، وهو السياسات التعبوية والتجنيدية المطلوبة لأي منظومة دفاعية خليجية وفاعلة ومستقلة، ونرى المثال في الإمارات بتدريس مادة التربية العسكرية في المدارس والصفوف الأولية، ولكن هذا التوجه لا يكفي إطلاقًا، بل تحتم الحالة التوجه للتجنيد الإجباري لكل الشباب والشابات في سن ما بين ١٩– ٢٤ سنة، في مدد مختلفة وتعمل على رفع القدرة البدنية، المهارات العسكرية، والتدريب على حروب الشوارع، والتدريب كذلك على عقيدة عسكرية و وطنية، إن تلك الجيوش عبارة عن جيوش وطنية تحمي الوطن والمجتمع، قبل الحكومات.

من جهة أخرى، ينظر البعض للتجنيد الإجباري (المقصود سياسة تجنيد تعتمد الخلط بين القوات الاحترافية والتجنيد) إنه خيار غير ناجع نظرًا لقلة السكان في بعض دول الخليج وأن إيران مثلاً قادرة على "التهام" قطر والبحرين عندما نتحدث عن ستين مليون نسمة في إيران مقابل أقل من مليون في البحرين وقطر، ليس فقط لمشكلة السكان (خصوصًا الدول الخليجية الصغرى باستثناء السعودية).

لا شك أن المجتمعات الخليجية تشكل دافع هام للوحدة العسكرية وذلك للتقارب في بنية تلك المجتمعات، وكذلك للتاريخ الحربي المشترك لها بالرغم من انعدام التدريب أو المعرفة والدراية العسكرية الحديثة.

الخاتمة: التأثير التبادلي بين المجتمعات الخليجية والتكامل العسكري والاستقرار

تعتبر المجتمعات الخليجية مكون أصيل وثابت، في البنية الخاصة بقوة دول الخليج، وعلى الرغم من التباين في أعداد السكان في دول الخليج إلا أن الإنسان الخليجي كان على مر العصور إنسان قادر على تجاوز المحن التي مرت عليه باختلاف المكان والزمان.

وتصبو المجتمعات في الخليج إلى التوحد مع بعضها البعض لوجود مشتركات في اللغة والدين والعادات وكذلك التاريخ والقبيلة. وتشكل الحاجة للتكامل العسكري حاجة ملحة في الوقت الحالي.

ومن جهة أخرى يلعب التكامل العسكري دورًا بأثر رجعي في تعزيز الشعور بالأمن في كل دول الخليج وأن هنالك جيش قوي وقادر على أن يحمي مقدرات شعوبه وقت الخطر.

إن وضوح الرؤية لدى دول الخليج حول طبيعة التكامل العسكري، وحسم عنوانها السياسي، وخياراتها الاستراتيجية الكلية وتلك الدفاعية، وبعد أن يصبح لها قدرة نظامية ومؤسسية تضمن درجة معقولة من الكفاءة والمتابعة والمراجعة. حينها يمكن للمتخصصين أن يتناولوا بتعمق وتوسع مختلف المسائل التفصيلية في التفصيلات الاستراتيجية، والفن العملياتي، والسياسات الدفاعية، وحتى الخيارات والبدائل الاستراتيجية.

وختامًا نشير أنه لا يمكن تغيير العناوين السياسية، ووضع الخيارات الاستراتيجية دون وجود (إرادة سياسية) حقيقية للإصلاح السياسي والدفاعي الشامل، كما أوضحت العديد من أدبيات الإصلاح العسكري، فالمسألة في غاية الصعوبة والتعقيد في حال أنظمة مستقرة كأمريكا وبريطانيا، وعندها إرادة سياسية، ومأسسة فاعلة، وموارد ومنظومات احترافية، ولذا المهمة صعبة أمام دول الخليج في الأخذ بالخيارات التي من شأنها تحقيق القوة العسكرية المشتركة نظرًا لامتداد ذلك إلى سياسات داخلية لا تتعلق فقط بالمجال العسكري.

*أستاذ بكلية العلوم الاستراتيجية ـ جامعة نايف للعلوم الأمنية

دول الخليج تستكمل القبة الصاروخية وتحافظ على التفوق الجوي

التوازن العسكري في منطقة الخليج: مقوماته – أسسه – تحدياته

برزت أهمية منطقة الخليج العربي مع بداية حقبة النفط، حيث الإكتشافات الكبيرة لدوله كأكبر مصدر للنفط في العالم (دول مجلس التعاون الخليجي الست ـ العراق –إيران)، وقد زرعت بذور التنافس عند إرساء حدود المياه الإقليمية والإقتصادية وتبعيات العديد من الجزر، ليتحول التنافس لاحقًا إلى صراع وصدام مسلح، أو تكريس أمر واقع باحتلال بعض الجزر. تكالبت الدول العظمى والكبرى على منابع الطاقة الجديدة (بعد حقبة الفحم) لتأمين مصادرها، وتدفقها عبر الممرات الملاحية الاستراتيجية إلى الأسواق العالمية، وهو ما دعى تلك القوى لبسط نفوذها على تلك المنطقة، حيث شكلت تحالفات مع الدول المنتجة، تدرجت من التسهيلات، إلى التكديس العسكري (بعد حرب ١٩٧٣م) ثم التواجد العسكري الكامل، في شكل قواعد عسكرية، بعد احتلال العراق للكويت (١٩٩٠م).

لواء أ ح د. محمد عبد الخالق قشقوش

كان للثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩م) كبير الأثر على المنطقة، حيث تعارضت بعض مبادئ الأمن القومي الإيراني، مع مثيلاتها في المنطقة، وخاصة بناء قوة عسكرية إقليمية متفوقة، مع نشر مبادئ الثورة داخل وخارج إيران، بما يعتبر تدخل مذهبي يستتبعه تدخل سياسي، أو عسكري في شؤون دول أخرى، وهو ما حدث في بعض دول الإقليم مما استدعى تنافسًا وصراعًا حضاريًا (فارسي–عربي) أو مذهبيًا (شيعي–سني).

انتقلت دول الخليج العربية، من مرحلة الفرادى إلى إطار التعاون، في شكل مجلس إقليمي، وتسعى إلى الإنتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة التوحد، إسترشادًا بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لتعويض الضعف في القوة البشرية، التي لا تمكن من بناء قوة عسكرية متفوقة، مما يقود إلى فلسفة الجيوش الذكية قليلة العدد كبيرة التأثير العسكري القتالي.

سعت إيران لبناء قدرات نووية، مع نظم صاروخية متعددة، كوسائل نقل للرؤوس النووية، ولكن اتفاق (٥+١) أوقف البرنامج النووي، ولكنه لم يتعرض للبرنامج الصاروخي الباليستي، الذي يمضي قدمًا، حيث غطى كل شبه الجزيرة العربية، وتجاوزها إلى ما هو أبعد. مما حدا بالولايات المتحدة إلى إنشاء نظام القبة الصاروخية الخليجية، لتتكامل مع نظيرتها الإسرائيلية، تحت السيطرة والدعم الأمريكي.

وسوف تشهد المرحلة المقبلة، تغيرًا في شكل التحالفات في المنطقة، في أعقاب (٥+١) واتهام أمريكا بالتقارب مع إيران على حساب حلفائها في المنطقة، خاصة مع قدوم رئيس جديد، وإدارة جديدة لها توجهاتها الخاصة حيال المنطقة.

أولاً: القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي والمقارنة بإيران والعراق وإسرائيل

تصنف القدرات العسكرية دوليًا، إلى ثلاثة مستويات تصاعديا طبقا لدرجة التأثير (تقليدية – فوق تقليدية – نووية) ويحدد جدول الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ماهية تلك الأسلحة، حيث الخلاف الذي أحاط بتعريفها، بعد مبادرات ضبط التسلح وحظر نقل التكنولوجيا إلى منطقة الشرق الأوسط، في أعقاب حرب تحرير الكويت، من الغزو العراقي عام (١٩٩١م) وتحديدًا مبادرة الرئيس الأمريكي (بوش الأب) كما أنه لا خلاف على تعريف القدرات النووية سواء ذرية أو هيدروجينية، حيث تنتمي الأولى إلى خاصية الإنشطار النووي، والثانية إلى الإندماج النووي، حيث تكون أكثر تدميرًا وتأثيرًا.

كانت هناك خلافات في وجهات النظر لتحديد الأسلحة (فوق التقليدية) أو غير التقليدية كما يسميها البعض، ولكنها حسمت

مسعى دول الخليج إلى الانتقال من التعاون إلى التوحد يقود إلى فلسفة الجيوش الذكية قليلة العدد كبيرة التأثير العسكري القتالي

بأنها الأسلحة التي لا تنتمي إلى أي من الأسلحة (التقليدية أو النووية) حاليًا ومستقبلاً مثل (الصواريخ الباليستية ومضاداتها- الأسلحة الكيميائية والبيولوجية – الأقمار الصناعية العسكرية - الطائرات بدون طيار ..... وهكذا مع ما يستجد).

ثانيًا: تحليل القدرات العسكرية التقليدية (رقميًا) لدول مجلس التعاون الخليجي، وإيران والعراق وإسرائيل، (ملحق رقم (١))

١. القوة البشرية تحت السلاح (عاملة - احتياطية)

١- القوة العاملة (الدائمة):

وتعتمد عليها كل الجيوش محل المقارنة، عدا إسرائيل، التي تعتمد على قوات الإحتياط ذات المستوى القتالي العالي والمرتبط بخطة تعبئة عاجلة، وهي النقطة التي اعتمدت عليها حرب اكتوبر (تشرين) (١٩٧٣م) المصرية السورية ضد إسرائيل، حيث حُسمت الحرب في المراحل الأولى وخاصة على الجبهة المصرية قبل استكمال خطة التعبئة التي كان مخططا لها (٧٢) ساعة، نتيجة نجاح خطة الخداع الإستراتيجي، وإخفاء نية الحرب.

٢- القوة الاحتياطية (المؤقتة):

ويتم تعبئتها وقت الحرب، وعادة ما تكون أكثر عددًا من القوة العاملة، عكس بعض الدول مثل (السعودية -عمان) كما أن هناك دول ليس لديها قوات إحتياطية مثل (الإمارات-قطر) رغم تفكيرهما في ذلك.

٣- يتأثر حجم بناء قوات مسلحة كافية للدولة بحجم القوة البشرية لها، حيث تتأثر بالسلب قوة العمل، مما يحتاج إلى تعويضها بواسطة عمالة أجنبية، كمعظم دول الخليج، عكس دول كبيرة بشريًا مثل إيران محل الدراسة، ودول إقليمية أخرى مثل مصر، وتركيا، وباكستان.

وإلى وقت قريب كانت الدول الخليجية تعتمد في بناء قواتها العاملة على نظام التطوع الذي قد يتقلص في وقت الحرب أو التوتر نتيجة الإحجام الجزئي أو المرحلي عن التطوع، مما حدا ببعض الدول الخليجية للإتجاه إلى أسلوب التجنيد الإجباري، كضريبة للوطن، رغم تأثيره بالسلب على قوة العمل خلال فترات التجنيد أو التعبئة الإحتياطية، وهو ما يستتبعه حاجة أكبر إلى العمالة الأجنبية لسد تلك الثغرة في سوق العمل والإنتاج.

٢-الأسلحة البرية الرئيسية (الدبابات-مركبات القتال المدرعة-المدفعية):

١- الدبابات:

ونعني بها دبابات القتال الرئيسية (MBT) حيث تعكس القدرة الهجومية، وقوة الصدمة، وإمكانيات تطوير العمليات الهجومية، أو الضربات المضادة في العمليات الدفاعية، وتتفوق إسرائيل، ثم مجلس التعاون، ثم إيران، فالعراق، ولذلك تتفوق القوة الخليجية في مواجهة أي من العراق أو إيران منفردتين أو مجتمعتين.

كما أن الدبابات الإسرائيلية والخليجية تتفوق على الدبابات الإيرانية والعراقية من حيث الكفاءة القتالية والتكنولوجيا المتقدمة.

٢- مركبات القتال المدرعة (AFV):

تتفوق كل من القوة الخليجية وإسرائيل -المتقاربتان في القوة- بشكل كبير على كل من العراق ثم إيران التي تأتي في المرتبة الأخيرة.

٥- المدفعية:

تعتمد عليها إيران بشكل كبير لتعويض ضعف القدرات الجوية، على عكس إسرائيل، وتأتي الدول الخليجية في منطقة متوسطة ومتوازنة، أما العراق فيواجه ضعفًا في القدرتين.

٨- الأسلحة البحرية (الفرقاطات - الغواصات - الزوارق البحرية متعددة المهام):

● الفرقاطات:

تنتمي إلى مجموعات السفن الكبيرة، ولا تملكها سوى السعودية وإيران فقط، نظرًا لطول شواطئهما، ونجحت إيران في بناء آخر فرقاطتين كاملتين محليًا، وقد استغرق ذلك قرابة (١٢) عامًا، (كماجاء على لسان نائب قائد البحرية الإيرانية).

● الغواصات:

لا تملكها سوى إيران وإسرائيل لإطلالهما على مياه عميقة لكل أو جزء من شواطئهما، وتتفوق إيران في (الكم) ولكن تتفوق إسرائيل في (الكيف) حيث تملك أحدث الغواصات المتقدمة تكنولوجيًا وذات القدرات القتالية العالية، مثل سلسلة غواصات (دولفين) الألمانية.

● الزوارق متعددة المهام:

وتنقسم إلى خفيفة، ومتوسطة، وزوارق صواريخ، وتتفوق في ذلك الدول الخليجية (خاصة الكويت وقطر) ثم إيران بينما لا تعتمد إسرائيل كثيرًا على تلك النوعيات، أما العراق فيتزيل القائمة نظرًا لمحدودية إطلالته البحرية على الخليج، وتراجع اهتمامه بذلك، ولابتعاد تلك المنطقة عن مناطق الصراعات الداخلية أو الحرب ضد الإرهاب.

● القوات الجوية (طائرات القتال – المروحيات):

– طائرات القتال:

هي قوة النيران الرئيسية لكل من دول الخليج (خاصة السعودية والإمارات) وكذلك إسرائيل، حيث النوعيات المتقدمة من الأجيال الحديثة، ذات القدرات القتالية العالية، مع الإهتمام بالطائرات متعددة المهام من الجيل الرابع، والتطلع لما هو أحدث، بينما تتراجع كل من إيران نتيجة التقادم والحصار الدولي، والعراق للتقادم وعدم القدرة على إستعواض الخسائر الناتجة عن الأعمال الإرهابية. وتعتمد دول الخليج مؤخرًا على تنوع مصادر السلاح وخاصة من روسيا وفرنسا وعدم الإقتصار فقط على الولايات المتحدة الأمركية وبريطانيا.

– المروحيات:

يتقارب تحليل أرقامها مع تحليل طائرات القتال، مع ضعف إيراني كبير بالمقارنة بالقدرات الخليجية كمًا ونوعًا.

● ميزانيات الدفاع (مليون دولار):

لاتقتصر الميزانيات هنا على الأسلحة التقليدية التي يضمها الجدول المرفق، ولكن على كافة أوجه الإنفاق العسكري في مجالات نظم التسلح، مثل القدرات فوق التقليدية للقدرات الصاروخية (كما سيأتي لاحقًا).

● التصنيف الدولي لقوى الجيوش تنازليًا حسب (القوة النيرانية العالمية Global Firepower 4/2016):

– تأتي إسرائيل في المقدمة (١٦)، ثم إيران (٢١) ولا يسبقهما في الإقليم سوى (تركيا ومصر). ثم باقي دول الخليج والعراق بالترتيب التالي: السعودية (٢٤) – الإمارات (٥٨) – عمان (٧٧)– الكويت (٧٨) – البحرين (٩١)، وأخيرًا قطر (٩٣)، بينما احتلت العراق المرتبة (٥٩). وبالتالي أصبح ترتيب الدول محل الدراسة كالآتي: إسرائيل (١) – إيران (٢) – السعودية (٣) – الإمارات (٤) – العراق (٥) – عمان (٦) – الكويت (٧) – البحرين (٨) – قطر (٩).

ثالثًا: توازن القدرات العسكرية فوق التقليدية (عدا الكيماوية والبيولوجية)

القدرات / الدول	الصواريخ البالستية	مضادات الصواريخ البالستية	الأقمار الصناعية العسكرية	الطائرات بدون طيار
مجلس التعاون الخليجي GCC	✓	✓	ـــــ	ـــــ
إيران	✓	ـــــ	✓	ـــــ
العراق	أعداد محدودة متقادمة	ـــــ	ـــــ	ـــــ
إسرائيل	✓	✓	✓	✓

١- دول مجلس التعاون الخليجي :

١- ينظر إليها كنسق إقليمي فرعي واحد، من الإقليم العربي أو الشرق أوسطي، وقد ظهرت القدرات الصاروخية ومضاداتها في منطقة الخليج -إلى حيز الوجود- في أعقاب حرب تحرير الكويت، حيث استهدفت بعض صواريخ (صدام حسين) منطقة الظهران في السعودية وأوقعت خسائر بشرية ومادية، وأيضًا استهداف إسرائيل، وأوقعت بعض الخسائر المادية المحدودة، ولكن كان الأثر المعنوي، بالوصول إلى عمق إسرائيل ودخول دولة عربية من خارج دول الطوق المحيط بإسرائيل، والذي يمكن أن يكرره آخرون يملكون قدرات صاروخية.

٢- كان ذلك إيذانا بإرساء نظام صاروخي، وصاروخي مضاد، وهو ما تم، في كل من منطقة الخليج وإسرائيل بمعاونة أمريكية رغم التحول من التهديد العراقي بعد احتلاله عام (٢٠٠٣) إلى التهديد الإيراني والمستمر حتى الآن ضد كليهما، كالأتي:

(١) **مجلس التعاون الخليجي:**

نشرت الولايات المتحدة، أنظمة الاعتراض الصاروخي (باتريوت – PAC 3) و (ثاد) للاعتراض على الارتفاعات المتوسطة والعالية، وذلك لحماية (المدن – حقول النفط – القواعد العسكرية الأمريكية والخليجية).

ويتم تطوير المنظومة، للوصول إلى استكمال منظومة القبة الحديدية الخليجية، بالإضافة إلى ذلك، فقد سعت بعض الدول الخليجية لامتلاك قدرات صاروخية باليستية هجومية، مثل السعودية، والإمارات.

(٢) إسرائيل:

أصبحت إسرائيل مستهدفة صاروخيًا من ثلاث جهات (إيران – حزب الله من جنوب لبنان – وحماس من قطاع غزة) ورغم أن المصدر التسليحي الصاروخي واحد، وهو إيران، إلا أن طبيعة الصواريخ قصيرة المدى لدى (حزب الله – حماس) فرضت على إسرائيل تصميم نظم الإعتراض على كافة الإرتفاعات (العالية – المتوسطة – المنخفضة) حيث أضافت إلى النظامين الأمريكيين (باتريوت – ثاد) النظام الإسرائيلي (مقلاع داوود) حيتس (١) ، (٢) وإنتاج وتطوير صواريخ (أرو) لإمكان الإعتراض وتغطية كافة الإرتفاعات، وخاصة ضد المدن والمستعمرات المستهدفة.

٢- إيران:

١- سعت مبكرًا لامتلاك قدرات صاروخية متفوقة، تعوض بها ضعف قواتها الجوية، حيث خسرت بعد الثورة الإسلامية (١٩٧٩م) المورد الرئيسي للقوات الجوية المتفوقة تكنولوجيا من الغرب، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، وأن المتوفر لديها يعاني من التقادم وضعف الصيانة، وعدم توفر قطع الغيار والكوادر القائمة على ذلك.

٢- جاء اهتمامها بالقدرات الصاروخية ليواكب سعيها لامتلاك قدرات نووية، لتكون بمثابة وسيلة النقل الأسرع والأسهل والأرخص ثمنًا) بالمقارنة بوسائل الحمل النووية الجوية أو البحرية، وقد نجحت في ذلك بالهندسة العكسية لقدرات روسية الأصل وخاصة صواريخ سكود (بي – سي) بمعاونة من كوريا الشمالية عبر الصين، حيث لم تتكر الأخيرة ذلك.

ومما يزيد الخطورة الإيرانية، أنها على ثالث أضلاع مثلث (الإمتلاك – وسيلة النقل – إرادة الاستخدام) التي لا تبرح أن تهدد بها كلا من دول الخليج وإسرائيل.

ج- أهم الصواريخ الباليستية في الترسانة الإيرانية (راجع مدى صواريخ شهاب على الخريطة أدناه)

د- الاتفاق النووي الإيراني (٥+١) والقدرات الصاروخية الإيرانية:

لم يشتمل اتفاق (٥+١) على أية قيود على القدرات الصاروخية الإيرانية، رغم أنها ستكون وسيلة الحمل الرئيسية لإيصال القدرات النووية الإيرانية إلى أهدافها، باعتبار أن الاتفاق سيوقف البرنامج الإيراني، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لوسائل الحمل، والحقيقة أن إيران استخدمت هذه الورقة بمهارة، خلال المباحثات لتبعد القدرات الصاروخية عن الاتفاق، ولتبقي لها وسيلة الردع الرئيسية فوق التقليدية، ضد كل من الخليج وإسرائيل.

٣-العراق:

١-كان احتلاله للكويت في (١٩٩٠/٨/٢م) نقطة فارقة في تاريخ العراق، والذي كان يصنف ضمن أقوى الجيوش على مستوى العالم، بعد القوى العظمى، بل وسبق بعض القوى الكبرى، ثم كان تحرير الكويت، وأجزاء من السعودية (الخفجي) وتدمير

المواصفات / الصاروخ	المدى بالكيلومتر	الرأس الحربي بالكيلو جرام	نوع الوقود	الإستخدام الفضائي	ملاحظات
شهاب (١)	300	٣٠٠ (غير مؤكد)	سائل	ـــــ	يصل إلى الشاطئ الغربي للخليج
شهاب (٢)	500	٥٠٠ (غير مؤكد)	سائل	ـــــ	يصل ٢٠٠ كم عمق من الشاطئ الغربي للخليج
شهاب (٣)	1,150	670	سائل	ـــــ	يغطي كل شبه الجزيرة العربية
قدر – F	1,950	650	سائل/صلب	✓	يغطي حتى ليبيا –تركيا – آسيا الوسطى
سجيل	2,000	650	صلب	✓	يغطي حتى ليبيا –تركيا – آسيا الوسطى

معظم القدرات العسكرية العراقية، مع الإبقاء على صدام حسين وجزء من الجيش العراقي، للحفاظ على توازن الضعف مع إيران، ولصالح الخليج، وحتى لا يحدث فراغ عسكري في الخليج لصالح أي منهما.

٢- ثم كان غزو الولايات المتحدة للعراق، واحتلاله في (٢٠٠٣م) انتقامًا من أحداث (٢٠٠١/٩/١١م) بأعذار واهية سواء للبحث عن القدرات النووية غير الموجودة ، أو لإرساء نموذج ديموقراطي في المنطقة ليحتذى !!! كان ذلك بمثابة إعلان عن مسرحية هزلية ضعيفة الإخراج، لتخفي الحقيقة التي قام بها الجنرال (بول بريمر) كحاكم عسكري (وهو ما يكافئ في التنظيمات العسكرية الغربية – G5 – وهو المسؤول عن إدارة المناطق العسكرية المحتلة، والذي سارع بتفكيك العراق ومؤسساته الرئيسية (الجيش – الشرطة – الحزب) والغريب أن تعلن الولايات المتحدة لاحقًا، أن ذلك كان خطأ (بريمر نفسه) !!! كما لو كان يعمل بمعزل عن دولته التي أتى لينفذ خططتها الموضوعة له!!! فكان فصلاً هزليًا آخر.

٣- كانت الحقيقة هي تفتت العراق، وإشعال الصراع المذهبي، بما يحقق الآتي:

● تجاه إسرائيل:

إزالة التهديد المباشر وغير المباشر لها، بما يدعم أمنها، الذي هو خط أحمر في سياسة الولايات المتحدة، وأن بعض ما سقط عليها من صواريخ عراقية لن يتكرر.

● تجاه إيران:

التواجد الأمريكي الكثيف على حدودها المباشرة، ومنع التقارب الشيعي بأكثر مما تريد، بما يضر حلفاءها في الخليج.

● تجاه دول مجلس التعاون:

حيث أصبحت الولايات المتحدة، مسؤولة عن أمنه منذ تحرير الكويت، بإقامة تحالف استراتيجي، سمح بتواجدها عسكريًا في الخليج، وبناء على طلب دول مجلس التعاون التي (أقلقها) إمكانية تكرار ماحدث للكويت، وحيث أصبحت تواجه تهديدًا مزدوجًا من كل من إيران والعراق، مما يضمن بقاء هذا التحالف لفترة أطول، مع مزيد من مبيعات السلاح الأمريكية والغربية لدول المجلس.

● إسرائيل:

تأخذ التهديدات الإيرانية على محمل الجد، وتخطط للقيام بضربات جوية لتدمير القدرات النووية الإيرانية، سواء بالتحالف مع آخرين (نقصد الولايات المتحدة) أو منفردة، كما قامت بذلك ضد المفاعل النووي العراقي عام (١٩٨١م).

رابعا: توازن القدرات النووية للدول محل الدراسة:

١- إسرائيل:

دولة نووية رغم إنكارها، في إطار الردع بالشك، وأدخلت مؤخرًا ضمن النادي النووي (المعدل) ليصبح عدد أعضائه ليس فقط الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن، ولكن زاد عليهم كل من (الهند – باكستان – كوريا الشمالية – إسرائيل) وقدرت القدرات النووية الإسرائيلية بعدد (٢٠٠) سلاح نووي.

٢- إيران:

قطعت مرحلة كبيرة للوصول إلى السلاح النووي، الذي أوقفت خطواته بعقد اتفاق (٥+١) الساري لمدة (١٠) سنوات، حيث تخضع للتفتيش، وتحجيم قدرات وحدات الطرد المركزي، ومفاعلات الماء الثقيل. ولكن ليس من المستبعد أن تلتف إيران حول الاتفاق في إحدى مراحله، ويمكنها أن تقتدي بما فعلته كوريا الشمالية في مثل ذلك الموقف، مرتين، الأولى في تسعينيات القرن الماضي، والثانية في أوائل القرن الحالي.

خامسًا: التهديد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي:

١- قبل أن نتعرض لحالة الدراسة، دعونا ننظر إلى مفهوم التهديد الإستراتيجي، ضمن الأدبيات الخاصة بذلك، ثم نطبقه على دول مجلس التعاون الخليجي (حيث يتحقق التهديد عند تعارض المصالح والغايات القومية، ويتعذر معه وجود حل سلمي، يحقق الحد الأدنى للأمن القومي الشامل، مما يضطر معه (طرف أو الأطراف) المتصارعة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، بما يعرض الأمن القومي للطرف المعتدى عليه للخطر) وهو مايتحقق، في حالة استخدام إيران للقوة العسكرية وخاصة الصاروخية (والنووية في حالة الوصول إليها) مما يعرض الأمن القومي لدول مجلس التعاون، ليس للتهديد فقط، بل للخطر أيضًا.

٢- وتوصف أنواع التهديد من حيث (الديمومة) سواء دائم أو مؤقت، ومن حيث (المباشرة) سواء مباشرة أو غير مباشرة، ومن حيث (الشدة) سواء متوسط أو مقلق، أو شديد، ومن حيث (الواقع) سواء محتمل أو حادث فعلاً، كالآتي:

دول المجلس تجاه أنواع التهديد	إيران	العراق	إسرائيل	ملاحظات
الديمومة	دائم	مؤقت	مؤقت	
المباشرة	مباشر	غيرمباشر	غيرمباشر	
الشدة	مقلق	متوسط	متوسط	لا يعلو المقلق إلا الشدة
الواقع / الحال	حادث بالفعل باحتلال الجزر الإماراتية	محتمل	محتمل	

لذلك يتضح أن التهديد الإستراتيجي لدول مجلس التعاون، يأتي أساسًا من إيران، حيث أنه تهديد (دائم، ومباشر، ومقلق، وحادث بالفعل باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث) (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، بينما يتراجع التهديد العراقي والإسرائيلي، كما يتضح في الجدول أعلاه.

٣- كما أن التهديد يكمن في أهداف الأمن القومي الإيراني والذي يشمل:

- ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج وآسيا الصغرى، حيث يترجم ذلك في الخليج، في حالة تقلص التحالف الأمريكي والغربي، خاصة بعد الإنسحاب الأمريكي العسكري من أفغانستان (٢٠١١م) شرق إيران، ومن العراق (٢٠١٤م) غرب إيران.
- تحديث قدراتها العسكرية وتطويرها، لتكون لها اليد العليا في المنطقة.
- الإستعداد لاحتمال المواجهة مع القوى الدولية والمحلية.
- تحقيق الانتعاش الإقتصادي، حتى وقت العقوبات (حيث تم الالتفاف حول بعضها إلى أن رفعت بعد توقيع اتفاق (٥+١)).
- الحفاظ على مبادئ الثورة الإسلامية في الداخل (ونشرها في الخارج) وهو ما يترجم التدخل في (العراق - اليمن - لبنان - سورية) والمحاولة في دول أخرى.

٤- التهديد الإقتصادي لدول مجلس التعاون، وأثره على التوازن العسكري في الخليج:

- يعتبر البعد الاقتصادي، من أهم أضلاع مربع الأمن القومي الشامل (العسكري - السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي) بالإضافة إلى رفاهية الشعب، من خلال مستوى معيشي جيد، وفي دراستنا هذه، فإن التهديد الإقتصادي في الخليج سوف يؤثر في تقلص موازنات الدفاع، التي تهدف الدول الخليجية إلى زيادتها، لتوفير الأفضل للقوات المسلحة، لتحقيق توازن مرحلي مع إيران، ثم تفوق نوعي مستقبلاً.
- أدى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، إلى خسائر ضخمة لدول مجلس التعاون، الذي يعتبر النفط هو المصدر الرئيس لاقتصادياتها، خاصة أن معظم دول المجلس أعضاء في (OPEC) وتعتبر السعودية أكبر مصدري المنظمة (١٠,٣) مليون برميل/ يوم حتى العام الماضي، وبالتالي ستكون الخسائر الأكبر من نصيبها. وقد تم ذلك نتيجة الحرب الإقتصادية بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، حيث عرضت الأولى كميات كبيرة من النفط الصخري في السوق العالمي، مما أثر على روسيا، بصفتها أكبر منتج للنفط في العالم خارج (OPEC)، مما كان له أثر سلبي على العلاقات الأمريكية الخليجية المتميزة.

سادسًا: الخليج ومظلة القبة الصاروخية، لتحييد الصواريخ الإيرانية:

١- تسعى دول مجلس التعاون بالتنسيق مع الولايات المتحدة، إلى استكمال مشروع القبة الصاروخية (الحديدية) لاعتراض وتدمير الصواريخ الإيرانية، وهو بناء تراكمي على ما تم في الخليج من نشر نظم الاعتراض (باتريوت - ثاد) إلا أن المشروع يحتاج إلى مكونات أخرى، تتلخص في القدرات الرادارية عالية التقنية، والتي تتواجد على الأرض، أو محمولة جوًا، بهدف إعطاء الإنذار المبكر، بمجرد إطلاق الصواريخ المعادية، حيث أن فلسفة النظام، تكمن في إمكانية الإعتراض وخاصة جوًا بمجرد الإطلاق حيث يكون الصاروخ المعادي في أضعف حالاته نظرًا للآتي:

- سرعة إطلاق أقل من المراحل التالية.
- ثقل الصاروخ بكامل خزان الوقود، وخاصة السائل (كمعظم صواريخ سلسلة شهاب الإيرانية).
- ضعف القدرة على المناورة والتوجيه.
- عدم القدرة على إطلاق شرائح خداع.
- سهولة التتبع بالأشعة تحت الحمراء.
- سهولة الاعتراض من الجو بمجرد الإطلاق، وكذلك سهولة اعتراض الصواريخ بعيدة المدى، بمجرد عودتها إلى الغلاف الجوي متوجهة إلى الأرض (كالصواريخ الإيرانية، قدر F، وسجيل).

اتفاق (٥+١) أوقف البرنامج النووي ولم يتعرض للبرنامج الباليستي الذي غطى كل شبه الجزيرة العربية

٢- وقد أجرت الولايات المتحدة العديد من التجارب في المحيط الهادي، باستخدام صواريخ (محاكاة) لصواريخ (سكود) الروسية، واستخدام صواريخ (كروز) للقيام بدور الصواريخ المعادية، حيث تم الإعتراض من الجو والبحر بنجاح، وخلال مراحل الإطلاق الأولى، حيث أن الثانية الواحدة في عامل الوقت تعني الكثير، وقبل إنطلاق الصاروخ بسرعات كبيرة في المراحل التالية (كما ورد عن المقدم (إيدي بوكس) بمعهد واشنطون للشؤون العسكرية عام (٢٠١٣).

٣- وتعزي الولايات المتحدة، التأخر في إتمام النظام الصاروخي في الخليج، إلى اختلاف وجهات النظر بين دول الإتحاد والولايات المتحدة، رغم إنشاء القيادة الموحدة الخليجية، إلا أنها لم تفعل، لاختلافات هيكلية ونظامية، وتأمل الولايات المتحدة وحلفاؤها، المضي قدمًا لاستكمال النظام، حيث يتكامل مع النظام الإسرائيلي، كنظامين إقليميين، تحت المظلة الأمريكية المرتبطة بالفضاء.

٤- التحدي بين الصواريخ الإيرانية ونظم الإعتراض الخليجية:

يكمن جوهر التحدي، في كثافة الإطلاق الإيرانية، حيث يمكنها إستخدام عشرات المنصات، لإطلاق مئات الصواريخ قصيرة

المدى، في وقت قصير، وبالتسليم بإمكانية إعتراض معظمها، فسوف ينفذ منها عدد محدود إلى الأهداف الاستراتيجية الكثيفة المتمركزة على طول الساحل الغربي للخليج، ذات العمق الاستراتيجي المحدود (عدا السعودية - وعمان نسبيا) مثل المدن، والقواعد العسكرية الأجنبية والوطنية، وحقول النفط، والتي تشكل أهدافًا مساحية كبيرة، لاتحتاج إلى دقة توجيه هذا النوع من الصواريخ، التي تفتقر إلى تلك الخاصية.

سابعًا: مستقبل التحالفات في المنطقة، وأمن دول مجلس التعاون الخليجي:

١- تطور شكل التحالف الغربي، وخاصة الولايات المتحدة، مع دول الخليج، بدءًا بالتسهيلات العسكرية، وخاصة البحرية والجوية، في مرحلة ماقبل حرب أكتوبر عام (١٩٧٣م) والتي غيرت مرحلة التسهيلات إلى مرحلة تكديس العتاد العسكري، لدى الدولة أو الدول الحليفة (حيث لم تستطع أن تقدم العون العسكري لإسرائيل في الوقت المناسب نظرًا لبعد المسافة)، ورغم استخدام نهج التكديس جزئيًا في الخليج بعد الثورة الإيرانية (١٩٧٩م)، إلا أنه لم يكن كافيًا لمجابهة الغزو العراقي للكويت، الذي أفرز أهمية التواجد العسكري الأمريكي، في شكل قواعد عسكرية كاملة في كل دول مجلس التعاون، مع تواجد بريطاني قديم في سلطنة عمان، وبنهاية عام (٢٠١٦م) في البحرين، والتواجد الفرنسي في الإمارات منذ عام (٢٠٠٩م).

٢- ينقسم التحالف الاستراتيجي إلى نوعين فرعيين، الأول: تحالف استراتيجي دائم ومستقر لمدى زمني طويل (وهو ما ينتمي إليه التحالف الغربي الأمريكي في الخليج)، والثاني: هو التحالف المرن المؤقت، الذي ينتهي بانتهاء مهمة محددة، مثل تحالف (عاصفة الحزم) وهناك مزج بين هذا وذاك كالذي تحاوله روسيا في سورية، ليتحول من تحالف مرن إلى استراتيجي في شرق المتوسط.

٣- لجأت الولايات المتحدة إلى تخفيض وسحب بعض قواتها من الخارج، لأسباب إقتصادية، وضغط الرأي العام الأمريكي لخفض نفقات قواتها في الخارج، ما لم يكن ذلك لحماية الأمن القومي الأمريكي بشكل مباشر، بالإضافة إلى عدم قبول الخسائر البشرية، مما أدى إلى سحب القوات الأمريكية الرئيسية من أفغانستان عام (٢٠١١م) ومن العراق (٢٠١٤م)، وهو ما أقلق دول مجلس التعاون، أن يكون دورهم هو التالي، وزاد القلق بعد اتفاق (٥+١).

٤- لا ينتظر أن يتقلص التحالف الأمريكي والغربي في الخليج في المدى القريب وربما المتوسط، نظرًا للتهديد الإيراني للمنطقة، وتأمين تدفق النفط عبر الممرات الاستراتيجية الهامة، كما أن أي انكماش أمريكي في الخليج سوف يؤدي إلى تمدد روسي، وهو ما لا ترضاه الولايات المتحدة وحلفاؤها خاصة (بريطانيا وفرنسا) وربما كان احتمال أي تخفيف أمريكي محتمل تمشيًا مع رئاسة (ترامب)، أحد الدوافع لتواجد بريطانيا بشكل أكبر لإرساء قاعدة كبيرة، في البحرين بنهاية العام الماضي، وفي حضور رئيسة وزراء بريطانيا (تريزا ماي) كضيفة شرف للقمة الخليجية في البحرين في (٢٠١٦/١٢م) والتي أعلنت عن توجهات بريطانية كان ملخصها الأتي:

- مساندة الدول الخليجية في التصدي للعدوانية الإيرانية.
- التعهد بترسيخ شراكة استراتيجية مع دول الخليج لتعزيز الأمن، ورصد (٣) مليارات جنيه استرليني، خلال العام القادم من أجل ذلك.
- ربما تحاول روسيا إرساء تحالف مرن مع إيران (بعد الأزمة السورية) خاصة بعد التعاون العسكري الاستراتيجي بينهما، حيث تولت إيران أعمال القتال البرية مدعومة من حزب الله، وتولت روسيا الغطاء الجوي، والتمهيدي للقوات البرية.

ثامنًا: مستقبل التوازن العسكري والتهديدات والمخاطر التي تواجه منطقة الخليج:

١- التهديدات والمخاطر على المدى الزمني المتوسط والبعيد:

حتى المدى المتوسط، ستشكل إيران تهديدًا لمنطقة الخليج، فبعد انتهاء الأزمة السورية، ستعود قوات الحرس الثوري الإيرانية منتشية، لما قدمته من عون أكسبها كفاءة قتالية ميدانية، منذ عام (٢٠١٣م) بالتعاون مع حليف قوي مثل روسيا، وأحيانًا مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وربما يساعدها ذلك على إرساء تحالف استراتيجي -قد يبدأ كتحالف مرن- مع عقد صفقات سلاح متطورة من روسيا، مع توفر التمويل اللازم، بعد تحررها من العقوبات الإقتصادية، بعد اتفاق (٥+١)، وفي حالة النجاح في ذلك على المدى البعيد، ستكون منطقة الخليج في خطر، حيث تحالف إيراني روسي في الشرق، مقابل تحالف خليجي أمريكي غربي في الغرب، مما يعيد شبح الحرب الباردة إلى المنطقة مرة أخرى.

٢-مستقبل التوازن العسكري الخليجي الإيراني على المدى الزمني المتوسط والبعيد:

١- على المدى العاجل والمتوسط:

تتفوق دول الخليج مجتمعة، على إيران في مجال الأسلحة التقليدية، وبشكل كبير، كمًا ونوعًا، في القوات الجوية والمروحيات ومركبات القتال المدرعة والدبابات. وفي مجال الأسلحة فوق التقليدية، تتفوق على إيران بشكل كبير في مضادات الصواريخ الباليستية. وفي المقابل تتفوق إيران – في المجال التقليدي-في القوة البشرية تحت السلاح، والغواصات، وتتفوق بشكل محدود في المدفعية، لتعويض الضعف النيراني الجوي. وفي المجال فوق

التقليدي، تتفوق إيران في مجال الصواريخ الباليستية متدرجة المدى، ولكنها تفتقر إلى مضادات الصواريخ. لتكون الخلاصة لقوة الردع والردع المضاد كالتالي:

● الخليج: بامتلاك القوة الجوية المتفوقة، والصاروخية المحدودة، ومضادات الصواريخ المتفوقة.

● إيران: بامتلاك القوة الصاروخية المتفوقة، والقوة البشرية تحت السلاح، بالإضافة إلى الغواصات.

٢- على المدى البعيد:

سيحاول كل طرف تلافي نقاط ضعفه، وتطوير نقاط قوته كالآتي:

● الخليج: استكمال القبة الصاروخية، لاعتراض وتدمير وتحييد القوة الصاروخية الإيرانية، مع الحفاظ على التفوق الجوي كمًا ونوعًا. ولتلافي ضعف القوة البشرية، فيتم التوجه إلى فلسفة الجيوش الذكية (قليلة العدد) كبيرة التأثير، بامتلاك نظم تسلح متطورة وخاصة في مجال القيادة والسيطرة.

● إيران: ستحاول الإستفادة من عائدات النفط، بعد رفع العقوبات الإقتصادية، للحصول على نظم تسليح متطورة من روسيا وخاصة في مجال القوات الجوية، والدفاع الجوي.

٣- مستقبل التوازن العسكري الخليجي العراقي على المدى الزمني المتوسط والبعيد:

١- على المدى العاجل والمتوسط:

سيظل التفوق الكمي والنوعي، في كافة مجالات التسلح، لصالح دول مجلس التعاون، عدا القوة البشرية تحت السلاح. نظرًا للظروف التي يمر بها العراق، من تفتت وإرهاب.

٢- على المدى البعيد:

في حالة توحد العراق والقضاء على الإرهاب، سيتم إعادة بناء قوات مسلحة قوية، لا تفتقر إلى الكوادر المتاحة، وفي حالة التقارب الشيعي مع إيران، فسيشكل ذلك نوعًا من الخلل في التوازنات تجاه دول مجلس التعاون. وفي حالة عدم التقرب مع إيران، فإن التهديد العراقي يمكن أن يتم تداركه بنسبة كبيرة داخل جامعة الدول العربية، وأن تجربة غزو الكويت من الصعب أن تتكرر.

٤- وأخيرًا:

ستزداد قوة مجلس التعاون استراتيجيًا وعسكريًا، إذا نجح في التحول من مرحلة التعاون إلى مرحلة التوحد الفيدرالي، كما نجحت في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة.

القدرات العسكرية التقليدية لدول مجلس التعاون الخليجي + (إيران - العراق - إسرائيل)

القدرات	القوة البشرية		أسلحة برية			اسلحة بحرية			الطائرات الحربية		ميزانية الدفاع	التصنيف	تصنيف
الدول	العاملة	الاحتياطية	دبابات	عربات قتال مدرعة	مدفعية	فرقاطات	غواصات	زوارق حربية	طائرات عسكرية	مروحيات	مليون دولار	العالمي	داخلي
السعودية	٢٣٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١,٢١٠	٥,٤٧٢	١,٢٧٨	٧	٠	٣٩	٧٢٢	٢٠٤	٥٦,٧٢٥	٢٤	٣
الكويت	١٥,٥٠٠	٣١,٠٠٠	٣٦٨	٨٦١	١٢٥			١٠٦	١٠٦	٤٢	٥,٢٠٠	٧٨	٧
عمان	٧٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٩١	٩٥٠	١٩٥			٨	١٠٩	٤٥	٦,٧١٥	٧٧	٦
الإمارات	٦٥,٠٠٠	٠	٥٤٥	٢,٢٠٤	٣٣٦			١٢	٥١٥	١٩٩	١٤,٣٧٥	٥٨	٤
البحرين	١٥,٠٠٠	١١٢,٥٠٠	١٨٠	٢٧٧	٤٨			٢٥	١٠٤	٦٢	٧٣٠	٩١	٨
قطر	١٢,٠٠٠	٠	٩٢	٤٦٤	٥٧			٦٩	٨٦	٤٥	١,٩٣٠	٩٣	٩
GCC	٤١٤,٥٠٠	١٨٨,٥٠٠	٢,٥٨٦	١٠,٢٢٨	٢,٠٣٩	٧	٠	٢٥٩	١,٦٤٢	٥٩٧	٨٥,٦٧٥		
ترتيب	٢	٤	٢	١	٢	١	___	١	١	١	١		
إيران	٥٤٥,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	١,٦٥٨	١,٣١٥	٣,٨٧٢	٦	٣٣	٢٥٤	٤٧٩	١٢٨	٦,٣٠٠	٢١	٢
ترتيب	١	١	٣	٤	١	٢	١	٢	٣	٤	٣		
العراق	٢٧٢,٠٠٠	٥٢٨,٥٠٠	٢٩٧	٥,١٧٣	٢٩٨	٠	٠	٢٣	٢٦٠	١٥٩	٦,٠٥٥	٥٩	٥
ترتيب	٣	٣	٤	٣	٤	___	___	٤	٤	٢	٤		
إسرائيل	١٦٠,٠٠٠	٦٣٠,٠٠٠	٤,١٧٠	١٠,١٨٥	٩٩٨	٠	٦	٤٦	٦٨١	١٤٣	١٥,٦٠٠	١٦	١
ترتيب	٤	٢	١	٢	٣	___	٢	٣	٢	٣	٢		

مصدر القدرات global firepower 4/2016

* أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مستشار المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية - القاهرة

القدرات العسكرية الخليجية تحرم إيران من الانتصار في أي مواجهة

التوازن العسكري الخليجي – الإيراني: المخاطر والتحديات والرهانات

تتناول هذه الدراسة عددًا من المحاور التي من بينها إيضاح المقصود بمفهوم "التوازن الإستراتيجي" وطبيعته وعناصره المختلفة مع التركيز على الشق العسكري والأمني والاقتصادي بين دول الخليج وإيران، وأن دراسة التوازن العسكري والأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران لا تتعلق بهذا التوازن في منطقة الخليج فقط ولكنها تمتد إلى الدوائر المحيطة بهذه المنطقة والتي تتفاعل معها وتؤثر وتتأثر بما يجري فيها من تحركات وخاصة تلك الدوائر التي تشهد حضورًا سواء من جانب إيران، أو بعض دول مجلس التعاون الخليجي ارتباطاً بمصالح متناقضة للطرفين ويمثل هذا الحضور في النهاية مجالاً للمنافسة والمواجهة وصراع النفوذ ويتضح ذلك في دول تمثل دوائر للأمن المباشر الخليجي خاصة اليمن والعراق وسوريا.

د. محمد مجاهد الزيات

ولا يمكن الحديث عن طبيعة وأبعاد التوازن العسكري الخليجي-الإيراني دون الإهتمام بطبيعة التحالفات التي يسعى إليها كل طرف ويتمتع بها خاصة مع قوى إقليمية ودولية ذات قدرات عسكرية مؤثرة يمكن أن تضيف لمعايير القوى الشاملة للقدرات العسكرية لكل طرف وتحسب لصالحه عن دراسة هذا التوازن العسكري، ومن الضروري –في البداية– إيضاح أن رصد القدرات العسكرية لكل من دول الخليج وإيران وكيفية مواجهة المخاطر والتهديدات التي تعكسها القدرات العسكرية الإيرانية لدول الخليج، لا يعني توافر معطيات على مواجهات عسكرية بين الطرفين بل أن المقصود بهذه العملية هو استكشاف قدرات كل طرف خاصة العسكرية والأمنية، وكيف تمثل هذه القدرات عامل ردع وضبط لأية مغامرات عسكرية، وصولاً إلى كيفية تحقيق التوازن العسكري الذي يرجح في النهاية نوعًا من الإستقرار والتوازن الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وانعكاسات ذلك على الممارسات والسياسات الجارية وفي القضايا المثارة في دول الجوار الجغرافي.

مفهوم التوازن الإستراتيجي:

من الضروري الإشارة إلى طبيعة وأبعاد التوازن الإستراتيجي بين الدول أو في منطقة محددة تضم أطراف لها مصالح وسياسات متناقضة، وتشير الدراسات إلى أن المقصود بالتوازن هو حالة الإستقرار أو التعادل فيما يتعلق بقياس القدرات الشاملة للدول بأبعادها المختلفة، كما يرون أن الإستراتيجية وباختصار شديد هي علم وفن استخدام القدرات الشاملة لدولة أو مجموعة من الدول لتحقيق أقصى قدر ممكن لتحقيق الأهداف والسياسات التي تسعى لاتخاذها تلك الدول سواء في زمن الحرب أو السلم، ونرى أن التوازن الإستراتيجي طبقاً لذلك هو الحالة التي تتعادل أو تتكافأ أو تتوازن عندها قدرات وإمكانيات دولة أو مجموعة من الدول التي يجمعها مع غيرها إطار واحد يكفل لها مواجهة التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها سواء منفردة أو مجتمعة وكذلك ردع المخاطر التي تتعرض لها والقدرة على التحرك السريع لإعادة الإستقرار والتوازن عند اختلاله لتحقيق الإستقرار.

إن مفهوم التوازن العسكرى والأمني طبقًا لذلك يعني تعادل أو تكافؤ القدرات العسكرية والأمنية التي تساهم في تحقيق حالة الإستقرار في الإقليم وتوصف هذه الحالة بالتوازن العسكري المستقر، أما إذا اختلت حالة التعادل أو التكافؤ فيصبح التوازن غير مستقر أو عدم توافر التوازن بصفة عامة. والتوازن هنا كما يرى الخبراء له أبعاد ثلاثة أساسية أولها التعادل والتكافؤ

صفقات الأسلحة الخليجية خلال العامين الأخيرين ذات نوعية وكفاءة تتجاوز القدرات الكمية للأسلحة الإيرانية في إطار الردع

بين القدرات العسكرية لدولة أو لمجموعة الدول أو القوة الشاملة للقوى الفاعلة في منطقة أو إقليم، وثانيها مرونة وفاعلية الأطراف الفاعلة في هذه المنطقة وقدرتها على التعامل مع محاولات إخلال هذا التوازن، وثالثها مدى رضا أو رفض القوى الإقليمية الأخرى أو الدولية لمرجحات حالة التوازن التي تسود المنطقة.

من ناحية أخرى، فإن تحقيق التوازن العسكري والأمني بأبعاده السابقة أي تعادل القدرات المرتبطة بالقوة الشاملة للدولة أو مجموعة الدول في الإقليم ومرونة وفاعلية حركة تلك الدول ومواقف القوى الدولية والإقليمية ذات التأثير إنما يستند بالدرجة الأولى على قوة وتأثير تلك المجموعة من الدول المعنية لتحقيق التوازن في مواجهة الأطراف الأخرى المنافسة وقدرتها على حشد التحالفات اللازمة لدعم هذا الاستقرار. ونشير هنا إلى أن قوة هذه الدول تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى أو الأطراف الأخرى، ونعني بالقوة هنا توافر الإرادة والرغبة لتحقيق التوازن بغض النظر عن حجم الدولة أو تفاوت قدارتها العسكرية، فالمعيار هنا هو قدرتها على إنتاج القوة وممارسة التأثير وتطوير هذه القدرات وتحديثها.

وتاريخيًا، كانت الدول تمارس قوتها لتحقيق التوازن العسكري مع الدول المنافسة لها من خلال أداة رئيسية هي الحرب وتقرر الدول متى تمارس هذه الأداة أو تكتفي بالتهديد باستخدامها وإذا كانت الأداتان وسيلتين لتحقيق القوة فإن مجرد التهديد بهما أصبح أداة للردع، وقد تطورت أشكال القوة والتأثير من خلال الأدوات الاقتصادية والإعلامية والنفسية التي تضيف للقدرة العسكرية وتحقق للدولة التوازن مع منافسيها.

لقد شهدت الفترة الأخيرة تصعيدًا إيرانيًا لفرض الهيمنة على منطقة الخليج، وجاء الاتفاق النووي ليوفر نوعًا من الشرعية الدولية لإيران بدأت في توظيفها لتنفيذ مشروعها السياسي، وزاد من حجم القلق الخليجي، وفرض ضرورة التحرك لضبط الحركة والممارسات الإيرانية حتى لا تخل بالتوازن العسكري سواء على ضفتي الخليج أو دوائر الجوار الإستراتيجية ذات التأثير المباشر. وبصفة عامة، فإن الحركة الإيرانية في مجملها والتي انعكست في تزايد النفوذ في العراق وامتلاك تأثير متزايد على عملية صنع القرار في بغداد والحضور المباشر في أغلب عناصر ومحركات الأزمة السورية ومحاولات الإختراق في اليمن، وتثبيت النفوذ في لبنان وجميعها دول تمثل مجالاً حيويًا لكل من دول مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية ودولة الإمارات وكذلك مصر والأردن وتفرض ليس فقط قياس القدرات العسكرية الإيرانية ولكن كذلك القدرات العسكرية لحلفائها وكيف يمكن أن تضيف إلى قدراتها أو تؤثر سلبًا على دول الخليج وتخل بالتوازن العسكري في المنطقة.

التوازن العسكري بين دول الخليج وإيران

تتزايد حدة التوتر في العلاقات بين إيران من جانب وغالبية الدول العربية الخليجية من جانب آخر في الفترة الأخيرة، واكتشاف منظمات إرهابية تعمل بالتنسيق مع إيران في كل من البحرين والكويت وكذلك عقب المحاولات الإيرانية لتهديد الأمن القومي السعودي بصورة مباشرة من خلال تبني ودعم الإنقلاب الحوثي في اليمن وضرب المؤسسات الشرعية وهو ما فرض التدخل السعودي مدعومًا عربيًا ويعمل على استعادة الشرعية في اليمن ومحاصرة التمدد الإيراني الذي هدد الأمن والمصالح الخليجية والعربية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (باب المندب) بوجه عام وهدد الأمن القومي السعودي والخليجي بصفة عامة.

وقد زاد مستوى التوتر عندما أعلنت إيران تحرك الأسطول الإيراني نحو منطقة التوتر وقريبًا من باب المندب وتحرك الأساطيل العربية (السعودية ومصر على وجه التحديد) والطيران العسكري لعدة دول عربية في منطقة الأزمة، الأمر الذي أثار الحديث عن تقييم القوة العسكرية للطرفين الخليجي من جانب وإيران من جانب آخر وأثيرت التساؤلات حول طبيعة التوازن العسكري الخليجي مع إيران في مستوياته المختلفة.

وبالرجوع إلى موقع "جلوبال فاير باور" والذي تتضمن دراسته فحوى بيانات عن الجيوش والقوة الشاملة لـ ١٢٦ دولة من أنحاء العالم كشفت المقارنة بين القدرات الإيرانية من ناحية والخليجية وفق "مقياس القوة العسكرية" الخاص بالموقع والذي يستند إلى ٥٠ عنصرًا مختلفًا لتقييم القوة العسكرية في مختلف الدول إلى احتلال إيران للمرتبة الـ ٢٣ على مستوى العالم بينما احتلت السعودية المرتبة الـ ٢٨ والإمارات المرتبة الـ ٥٠ والكويت المرتبة الـ ٧١.

أولاً: إيران

يبلغ التعداد الرسمي للجيش العامل ٥٤٥ ألف فرد، وقوات الاحتياط العاملة مليون و٨٠٠ ألف فرد. الطائرات من كافة

الأنواع ٤٧١ طائرة، المروحيات ١٢٣، المروحيات الهجومية ١٢، الطائرات الهجومية (جناح ثابت) ١١٩، مقاتلات ١٣٧، طائرات تدريب ٧٨، طائرات نقل ١٩٦، مطارات فى الخدمة ٣١٩، دبابات ١٦٥٨ دبابة، مركبات قتال مدرعة ١٣١٥، مدفعية ذاتية الحركة ٣٢٠، المدفعية المسحوبة ٢٠٧٨ مدفعًا، نظم الصواريخ متعدد الإطلاق (إم إل آر اس) ١٤٧٤، إجمالى عدد القطع البحرية ٣٩٧، فرقاطة ٦، الطرادات ٣، الغواصات ٣٢، زوارق حماية السواحل ١١١، وحدات مكافحة ألغام بحرية ٧، وتقدر ميزانية الدفاع الإيرانية بستة مليارات وثلثمئة مليون دولار سنويًا.

ثانيًا: السعودية

يبلغ التعداد الرسمي للجيش العامل ٢٣٣ ألف فرد، وقوات الاحتياط العاملة ٢٥ ألفًا، الطائرات من كافة الأنواع ٦٧٥ طائرة، المروحيات ١٨٢، المروحيات الهجومية ١٨، الطائرات الهجومية (جناح ثابت) ٢٣٦، مقاتلات ١٥٥، طائرات تدريب ١٦٨، طائرات نقل ١٨٧، مطارات فى الخدمة ٢١٤، دبابات ١٢١٠ دبابات، مركبات قتال مدرعة ٥٤٧٢، مدفعية ذاتية الحركة ٥٢٤، المدفعية المسحوبة ٤٣٢ مدفعًا، نظم الصواريخ متعدد الإطلاق (إم إل آر اس) ٣٢٢، إجمالى عدد القطع البحرية ٥٥، فرقاطة ٧، الطرادات ٤، الغواصات : لايوجد، زوارق حماية السواحل ٣٩، وحدات مكافحة ألغام بحرية ٣، وتقدر ميزانية الدفاع السعودية ٥٦ مليارًا و٧٢٥ مليون دولار سنويًا.

ثالثًا: الإمارات

يبلغ التعداد الرسمي للجيش العامل ٦٥ ألف فرد، وقوات الإحتياط العاملة "لايوجد"، الطائرات من كافة الأنواع ٤٩٧ طائرة، المروحيات ١٨٥، المروحيات الهجومية ٣٠، الطائرات الهجومية (جناح ثابت) ١١٤، مقاتلات ٩٦، طائرات تدريب ١٦٠، طائرات نقل ١٨٣، مطارات فى الخدمة ٤٣، دبابات ٥٤٥ دبابة، مركبات قتال مدرعة ٢٢٠٤، مدفعية ذاتية الحركة ١٧٧، المدفعية المسحوبة ١٠٥ مدافع، نظم الصواريخ متعدد الإطلاق (إم إل آر اس) ٥٤، إجمالى عدد القطع البحرية ٧٥، فرقاطة "لايوجد"، الطرادات ١١، الغواصات "لايوجد"، زوارق حماية السواحل ٣٤، وحدات مكافحة ألغام بحرية ٢، وتقدر ميزانية الدفاع الإماراتية ١٤ مليار و٣٧٥ مليون دولار سنويًا.

رابعًا: الكويت

يبلغ التعداد الرسمي للجيش العامل ١٥٥٠٠ فرد، وقوات الإحتياط العاملة ٣١ ألف فرد، الطائرات من كافة الأنواع ١٠٦ طائرات، المروحيات ٤٢، المروحيات الهجومية ١٦، الطائرات الهجومية (جناح ثابت) ٢٧، مقاتلات ٢٧، طائرات تدريب ٢٩، طائرات نقل ٣١، مطارات فى الخدمة ٧، دبابات ٣٦٨ دبابة، مركبات قتال مدرعة ٨٦١، مدفعية ذاتية الحركة ٩٨، المدفعية المسحوبة "لايوجد"، نظم الصواريخ متعدد الإطلاق (إم إل آر اس) ٢٧، إجمالي عدد القطع البحرية ٣٨، فرقاطة "لايوجد"، الطرادات "لايوجد"، الغواصات "لايوجد"، زوارق حماية السواحل ١٠، وحدات مكافحة ألغام بحرية "لايوجد"، وتقدر ميزانية الدفاع الكويتية ٥ مليارات و٢٠٠ مليون دولار سنويًا.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن المقياس المذكور وما تضمنه من الترتيب الخاص بالدول لم يتطرق إلى ما تمتلكه تلك الدول من الأسلحة غير التقليدية كما لم يتطرق إلى التحالفات العسكرية التى تنضم لها الدول، والتي تمثل عامل إضافة ودعم يجب وضعها في الحسبان في إطار هذه المقارنة أو عند حساب التوازن العسكري. ويأتي على رأس هذه التحالفات مصر التي تعد حليفًا رئيسيًا للقوات العسكرية الخليجية وتدخل في تحالف واضح مع دول الخليج ويؤكد الرئيس السيسي أن أمن الدول الخليجية جزء أساسي من الأمن القومي المصري، وتحتل مصر وفق مقياس "جلوبال فاير باور" المذكور المرتبة الـ ١٨ عالميًا من حيث القوة العسكرية، كما تشارك الأردن أيضًا والتى تحتل المرتبة الـ ٦٤ عالميًا والمغرب ٤٩ والسودان ١٠١. فهناك تعاون عسكري وثيق بين دول مجلس التعاون الخليجي وتلك الدول من خلال صيغ تحالف وتعاون متعددة، بالإضافة لوجود تعاون خليجي ـ غربي عسكري رفيع المستوى (مع الولايات المتحدة تحديدًا). إذًا لقياس أو مقارنة التوازن العسكري يجب أن تؤخذ هذه الأمور على أنها فائض قوة يضاف للقوة الخليجية عند الضرورة.

لقد دفعت الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا والخليج بشكل خاص، إلى التوجه إلى بناء تحالفات عربية -عربية أو عربية – إقليمية وذلك في ضوء ما يكتنف الوضع الراهن. ويُشير المشهد الجيوسياسي الراهن في الشرق الأوسط إلى وجود تهديدات أمنية، وتحولات جوهرية في أدوار القوى الرئيسية الفاعلة وتحالفاتها ومصالحها، وهو الأمر الذي يفرض تداعياته على طبيعة ومستقبل التوازنات الإقليمية والدولية خاصة في منطقة الخليج.

ورغم ما كشفته المقارنة السابقة من نوع من التميز للقوة الإيرانية مع القوة العسكرية من الناحيه الكمية لكل دولة خليجية منفردة، إلا أن هذه النظرة تتجاهل اعتبارات أخرى من أهمها سوء نوعية المعدات العسكرية الإيرانية، ومقارنة الإنفاق الدفاعي وكفاءة القوات المسلحة حيث يتضاعف حجم الإنفاق العسكري للدول الخليجية بصورة كبيرة عن إيران، بل إن الإنفاق العسكري لدولة الإمارات يتجاوز ضعف الإنفاق العسكري الإيراني كما

الإنفاق العسكري للإمارات ضعف الإنفاق العسكري الإيراني
والقوات الجوية الإماراتية تتجاوز كفاءة وحداثة مثيلاتها الإيرانية

أن القوات الجوية لدولة الإمارات تتجاوز كفاءة وحداثة تسليح القوات الجوية الإيرانية بصورة كبيرة، وذلك دون الحديث عن القدرات السعودية والقدرات المصرية والأردنية الداعمة.

وإذا كانت إيران تتميز فيما يتعلق بقدراتها البحرية، وقدرة الحرس الثوري على شن حروب غير متماثلة أو القيام بأنشطة إرهابية إو إغلاق مضيق هرمز أو التحرك نحو مضيق باب المندب، فإن هذا المستوى لن يتعلق بدول الخليج ولكنه سيدفع إلى انخراط قوى إقليمية ودولية تفرض على إيران ضبط حركتها وتعيد التوازن الإستراتيجي الذي يعبر عن محاولات الإخلال به.

وبصفة عامة يمكن القول أن النموذج الإيراني للتصنيع العسكري سواء فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية أو القطع البحرية الصغيرة، وما اكتسبته خلال هذا النموذج من خبرات تكنولوجية ليس منخفضًا بصورة كبيرة، فدول الخليج ومعها مصر بما لديها من الخبرات والقدرات التكنولوجية العسكرية والقدرات الاقتصادية ما يمكن أن يتجاوز القدرات الإيرانية ويفقد إيران القدرة على تغيير التوازن الإستراتيجي بأبعاده العسكرية لمتسوى أعلى مما هو عليه، وأن بعض الحساسيات القائمة حاليًا بين بعض دول الخليج ودول عربية حليفة لها، على سبيل المثال مصر يمكن أن تتغير تمامًا عند تعرض هذه الدول لأية عمليات إيرانية مباشرة كما أن الواقع الإقليمي والدولي لا يوفر لإيران مجالاً لمثل هذه المغامرات أو يسمح لها بالإخلال بالتوازن العسكري القائم حاليًا.

إن صفقات الأسلحة الخليجية خلال العامين الأخيرين كانت من النوعية والكفاءة التي تسمح بتجاوز القدرات الكمية للأسلحة الإيرانية وإن كان ذلك كله سوف يبقى في إطار الردع المتبادل والتلويح باستخدام القوة عند الضرورة.

الخلاصة هنا، أن القدرات العسكرية الخليجية مقارنة بالقدرات العسكرية الإيرانية تؤكد أن لدى دول الخليج القدرة على حرمان إيران من تحقيق أي انتصار سريع في أي مواجهة عسكرية وأن ذلك يفقد إيران الكثير من أدوات الضغط أو الردع التقني لدول الخليج، بل أن تجربة عاصفة الحزم أكدت بصورة كبيرة أن تحقيق التوازن العسكري من خلال قوة خليجية مدعومة عربيًا أمر قابل للتحقيق وأكدت كذلك أن الأوضاع الجيوسياسية في الخليج والمشرق العربي بصورة أساسية تدفع إلى التوجه الجاد لبناء تحالفات عربية في ضوء ما يكتنف الوضع الراهن في تلك المناطق من تهديدات أمنية وتحولات جوهرية في حركة القوى الإقليمية والدولية الفاعلة وهو ما يفرض تداعياته على طبيعة ومستقبل التوازنات الإقليمية خاصة في منطقة الخليج، والسؤال هنا هل هناك احتمال لدخول الطرفين فى حرب مباشرة وأن كافة التطورات العسكرية والسياسية تؤكد أن هناك احتقان في العلاقات الخليجية الإيرانية، كما تؤكد أيضًا دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي لا تنظر لإيران وقدراتها العسكرية بأن تبقى مخاوف دول خليجية أخرى، وبالتالي تبقى مثل هذه الدراسة وإطارها النظري المرتبط باحتمالات غير مطروحة حاليًا، فجميع الشواهد تؤكد أن إيران ليست لديها القدرة على القيام بمغامرات عسكرية مباشرة ضد أي من دول مجلس التعاون الخليجي أو رفع درجة التوتر في المنطقة.

هكذا نرى أن تحقيق التوازن العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران وإن كان يتركز في البداية على الوضع فى منطقة الخليج فإنه يجب أن ينظر إليه كذلك في دوائر الحوار خاصة فى البحر الأحمر والمشرق العربي، فالواقع الإيراني الجديد الذي بدأت معالمه تتضح حاليًا بأبعاده المختلفة خاصة النووية سوف يصبح مغايرًا إلى حدٍ كبير كما كان عليه في الماضي. فالاتفاق النووي الإيرانيٍ وما تضمنه من مكاسب استراتيجية لإيران والتي من أهمها المحافظة على البنية التحتية لبرنامجها النووي الذي يحتم ضرورة أن يشمل التخطيط الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي والدول المتحالفة معها خاصة مصر لتحقيق التوازن معها للتعامل الجدي مع هذا الواقع الجديد دون الإنتظار، حتى لا تتاح الفرصة لطهران للإخلال بالتوازن في المنطقة بأكملها.

ولا يمكن الحديث عن التوازن العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، دون التطرق لآخر الصفقات العسكرية التي عقدت بين كل منها والدول المصدرة للسلاح مؤخرًا والتي تكشف عن قدرات تضاف للقدرات العسكرية السابقة، وعلى هذا المستوى نشير إلى تقرير موقع Defense News في ٢٥ مارس ٢٠١٦م، حول صفقات الأسلحة التي عقدت بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية. والذي أوضح أنه تم عقد صفقات سلاح بين واشنطن ودول الخليج العربي بقيمة ٣٣ مليار دولار خلال ١١ شهرًا منذ مايو ٢٠١٥م، بعد عقد القمة الأمريكية الخليجية بـ "كامب ديفيد" في مايو ٢٠١٥م. ووفقًا لذلك تلقت دول الخليج العربي الست ما يلي:

١- أسلحة وصواريخ باليستية.
٢- مروحيات هجومية.
٣- فرقاطات بحرية متطورة.
٤- صورايخ مضادة للدروع.
٥- ذخيرة دقيقة التوجيه منها جزء من المخزون العسكري الأمريكي.
٦- اتفاق الكويت وقطر على شراء ٤٠ طائرة من نوع F/A-18 سوبر هورنيت"، و٧٢ طائرة من نوع F-15 إلى قطر.

أشار موقع الدفاع العربي إلى عقد كل من دول السعودية والإمارات وقطر صفقات سلاح مع كوريا الجنوبية وتايوان بقيمة ١,٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٦م، لتطوير صواريخ باتريوت. كما أشار تقرير للكونجرس الأمريكي نشرته صحيفة نيويورك تايمز بأن قطر تتصدر صفقات السلاح مع الولايات المتحدة وفقاً للأرقام العام الماضي لصفقات سلاح وصلت قيمتها إلى ١٧ مليار دولار. وحصلت الإمارات على راجمات صواريخ صينية من نوع AR3 MLRS و SR5 MLRS إضافة لمجموعة من الأسلحة والمعدات.. الأخرى من الصين. كما عقدت الإمارات صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة بقيمة ٢,٥ مليار دولار وتشمل شراء أكثر من ٦ طرازات مختلفة من المدرعة الأمريكية MaxxPro في ٢٠١٤. وفي يناير ٢٠١٦م، وافق وزير الاقتصاد الألماني "زيغمار غابرييل" على صفقة بيع ١٥ زورق دورية للسعودية.

يأتي ذلك في وقت تواصل فيه إيران استعراض قوتها في مياه الخليج العربي، وتوسعها في المنطقة من خلال مليشيات تابعة لها في عدد من البلدان العربية. ولم تتوقف الدول الخليجية في استعداداتها الأمنية على المناورات والتمارين، إذ توجهت إلى تمتين ترسانتها العسكرية من مختلف صنوف الأسلحة بعشرات الاتفاقيات، ومئات المقاتلات، ومليارات الدولارات، كانت حصيلة صفقات سلاح الخليج في ٢٠١٦م، والذي جاء امتدادًا لسلسلة من التجهيزات والتحضيرات الخليجية بشراء الأسلحة على مدار السنوات الماضية.

وأدى ارتفاع نسبة التسلح إلى احتلال جيوش بلدان الخليج مراتب متقدمة في تصنيف أقوى جيوش العالم، الذي تعده مؤسسة "جلوبال فاير باور". إذ أكملت الدول الخليجية في ٢٠١٦م، مسيرة التسليح بأحدث الأسلحة العالمية، مع تنويع مصادر هذا التسليح بين أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبين الطائرات والغواصات والمدرعات والسلاح الخفيف.

الحضور الروسي في المنطقة:

جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا، والذي أدى إلى نوع من التفاهم والتنسيق مع إيران ليطرح الكثير من الإحتمالات حول تأثير ذلك على الحراك الإيراني ليس في الأزمة السورية فقط ولكن في دول المنطقة وجوارها الإقليمي، ورغم أن هذا الحضور الروسي لا يتوافق بصورة كاملة مع طبيعة وأهداف المشروع الإيراني في المنطقة وسوريا، إلا أن استثماره لصالحها وتجاوزها عن نقاط التباين والخلاف قد زادت من حجم قلق دول المنطقة، والثابت حتى الآن أن هذا التقارب قد انعكس على حجم التعاون العسكري بين الطرفين، والواقع أن الدوافع هنا أبعد من الحرب في سوريا رغم أنها تتم تحت مظلتها، ومن هذا الحضور خاصة مع تزامن ذلك مع تقارب رؤى ومواقف كلاً منها تجاه قضايا تشهد نوعًا من الإهتمام المشترك في آسيا الوسطى والقوقاز ومحاولات الحصار الأمريكي للسياسة الروسية فضلاً عن التعاون العسكري والنووي بين البلدين.

ويشكل التعاون العسكري المشترك بين روسيا وإيران، أحد أكثر الملفات الدولية طرحًا في الآونة الأخيرة، لكنه يخضع لعدد من المعايير ومن أهمها، فيما تتباين تطلعات الطرفين، حيث ترنو روسيا إلى توسيع مجال نفوذها على الساحة الدولية، واستعادة مكانتها، بتوظيف منطقة الشرق الأوسط (بما فيها إيران) ضمن استراتيجياتها، فإنّ إيران تسعى إلى توسيع مجال نفوذها إقليميًا، وتحديدًا في المنطقة العربية، وهو ما يعتبر سببًا مباشرًا في التقاء مصالح الطرفين.

وعليه، فإن أي تحالف أو تعاون عسكري بين الطرفين، سيكون لصالح توسيع النفوذ الروسي دوليًا، ولحماية المصالح الإيرانية (بل وحتى حماية إيران) إقليميًا. بحيث تكون إيران هي الطرف الأضعف في هذه العلاقات، ما يجعلها أكثر استعدادًا لتقديم تنازلات لروسيا، طالما أنها الدولة الوحيدة التي تحقق لها مصالحها، ولهدف أعلى وهو حماية النظام الإيراني.

إن مصالح روسيا تتجاوز المصالح الإيرانية وتتعارض معها في بعض الملفات، وخصوصًا مصالحها مع دول الخليج العربي أو مع تركيا. وتحاول روسيا الموازنة بين هذه الأطراف، بحيث لا تخسر أحدها لصالح الآخر. ويصب في هذا المنحى الأخير، تطلّع روسيا التاريخي للحضور العسكري في مياه الخليج العربي، ضمن استراتيجية البحار الثلاثة (الأسود والمتوسط والخليج العربي). وهو ما يتّفق مع التطلعات الإيرانية بموازنة الحضور

التحالف بين موسكو وطهران لصالح توسع النفوذ الروسي دوليًا وحماية المصالح الإيرانية إقليميًا وإيران هي الطرف الأضعف

الأميركي العسكريّ في الخليج العربي، وإنشاء قواعد روسية موازنة للقواعد الأميركية. عدا عن طروحات بين الطرفين، لا يمكن الأخذ بواقعيتها في الظروف الحالية، تتناول مشروع ربط بحر قزوين بالخليج العربي عبر قناة مائية.

الصفقات العسكرية الروسية لإيران:

تنطبق الملاحظات الأولية للمحور السابق، على هذا المحور، لناحية التقنية الإيرانية المستخدمة في أسلحتها، والإشكاليات السابقة بين الطرفين، وتطلعاتهما بعد رفع كامل للعقوبات الدولية عن إيران. وتتمثّل أبرز الصفقات المعلن عنها بين الطرفين عام ٢٠١٦م، في الآتي:

- أعلنت موسكو في فبراير ٢٠١٦م، عقد صفقة لبيع إيران مقاتلات حديثة من طراز سوخوي SU 30، تقدر قيمتها بحوالي ٨ مليارات دولار، وذلك بعد زيارة وزير الدفاع الإيراني إلى موسكو، حيث أعلنت موسكو عن قرب تسليم طهران منظومة الصواريخ الدفاعية S 300. وقبيل الصفقات الروسية، كان لا يزال سلاح الجو الإيراني يعتمد بشكل كبير على نسخ معدلة محليًا من طائرات حربية قديمة، بما في ذلك طائرات الميغ السوفيتية وطائرات "إف ١٤ إيه توم كات" الأميركية التي تعود إلى سبعينيات القرن الماضي.
- حصول طهران على نظام دفاع متقدم، سيعزز من قدراتها الدفاعية وسيمنح إيران مقاتلات سوخوي الحديثة زيادة نوعية في العتاد الحربي الإيراني.
- وصول حجم المشتريات الإيرانية من السلاح الروسي في الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) إلى ٣٠٤ مليارات دولار.
- بلغت التجارة البينية بين الطرفين لعام ٢٠١٤م، حوالي ٦٨,١ مليار دولار، معظمها تجارة عسكرية ونفطية، تشكل ٢٠٪ من مجمل التجارة الخارجية الروسية.
- خصص النظام الإيراني في عام ٢٠١٦-٢٠١٧ م، إلى تخصيص ٢١ مليار دولار لإعادة بناء الجيش الإيراني المتهالك.
- ووفقًا لوزير الطاقة الروسي، ألكسندر نواك، فإنّ هناك حزمة روسية تجارية قدرها ٣٥-٤٠ مليار دولار، تعمل روسيا على بلورتها مع إيران، وفي فبراير ٢٠١٦م، أعلن مصدر عسكري روسي أن إيران ترغب في شراء المنظومة الروسية المضادة للطائرات "S-400 ترايمف" ومقاتلات "سوخوي سو-٣٠ أس أم إي فلانكر/صورة رقم ١"، في حال استطاعت الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي، على أن يتم تسليم بعض هذه الطائرات بشكل كامل التصنيع، فيما يتم تجميع الباقي منها من قبل شركات طيران إيرانية قرب أصفهان، وليس معلومًا فيما إذا كانت الصفقة ستشمل الرادارات الخاصة بها.

الاتفاقيات العسكرية والأمنية المشتركة:

لم تشهد علاقة الطرفين عام ٢٠١٦م، توقيع اتفاقيات تعاون جديدة في المجالات العسكرية والأمنية، باستثناء ما يلي:

- التنسيق الثلاثي بين روسيا وإيران وتركيا للعمل في منطقة الشرق الأوسط.
- التنسيق الروسي-الإيراني تحت ادعاء الحرب على الإرهاب.

لكن الأبرز هو ما تم على مستوى الاستخدام الروسي لقاعدة نوجة/همدان الجوية العسكرية. وأتى ذلك وفق التطورات التالية:

- ٢٠١٦/٨/١٤: قال رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني، أن بلاده ستفتح منشآتها أمام روسيا لمحاربة الإرهاب في سوريا. وأكد أن التعاون الروسي-الإيراني في مجال مكافحة الإرهاب في سورية خيار استراتيجي، مشيرًا إلى تبادل التسهيلات بين البلدين في هذا المجال.
- ٢٠١٦/٨/١٦: أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أن قاذفات توبوليف-٢٢، وإس يو ٣٤ انطلقت من مطار همدان في إيران وقصفت أهدافًا لتنظيم داعش وجبهة النصرة/فتح الشام، ومواقع للمعارضة السورية، في مناطق حلب ودير الزور وإدلب.

ولتحقيق التوازن الإستراتيجي مع إيران في المنطقة وخاصة في الدول التي تشهد أزمات سياسية وحضوراً إيرانياً مكثفاً وخلافات وتباين وجهات النظر بخصوص تقييم تلك الأزمات والمبادرات المطروحة لإيجاد حلول لهذه الأزمات، فالواقع يشير إلى ضرورة الاهتمام من جانب دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة حضورها وتأثيرها داخل القطاعات والدوائر المؤثرة فيها بفاعلية، الأمر الذي يمكن أن يساهم في وقف الإختراق والتمدد الإيراني فيها أو زيادة الهيمنة والإستقطاب السياسي داخلها وحتى لا يوفر لها ذلك المزيد من أوراق المساومة وأدوات الحركة بالإخلال بالتوازن الإستراتيجي بالمنطقة.

ففي العراق، على سبيل المثال، رغم ما أتاحه الاحتلال الأمريكي لزيادة النفوذ الإيراني في مختلف فصائل الدولة العراقية ومراكز اتخاذ القرار السياسية والاقتصادية والعسكرية والمذهبية، إلا أن ما يسمى بالحملة الدولية لمواجهة تنظيم داعش قد أتاحت لإيران فرصة إضافية لدعم وتطوير النفوذ والتأثير داخل العراق خاصة بعد تشكيل ما يسمى بقوات الحشد الشعبي التي تضم أكثر من عشرة تنظيمات عسكرية مذهبية ترتبط استراتيجيًا بإيران وعضويًا بالحرس الثوري الإيراني، ونجحت في فرض إرادتها وتأثيرها ولا تزال على الحكومة ودوائر صنع القرار على اختلافها في العراق مع تراجع واضح للمكون السني (تنظيمات وقيادات) وهو ما أخل بالتوازن السياسي داخل العراق، الأمر الذي يتطلب بالضرورة ويقتضي التزامًا خليجيًا لموازنة ذلك التأثير والتمدد والنظر في صياغة علاقات متطورة

مع الحكومة العراقية والقوى السنية على اختلافها وبعض القوى والأحزاب الشيعية العراقية والمكونات الأخرى التي من أهمها الأكراد لزيادة الحضور العربي والخليجي ومحاولة ضبط السياسة الإيرانية.

وتعتبر سوريا هي ميدان الصراع الأوضح على النفوذ بين عدد مهم من دول الكتلة الخليجية وإيران وتعترض إيران نقطة إرتكاز استراتيجي لها في منطقة المشرق العربي ويجب الإنتباه إلى أنه من الثابت حتى الآن رغم كل ما يجري من مواجهات عسكرية إلا أنه لن يكون حلاً عسكرياً للأزمة السورية ولن يتمكن طرف من أطراف الصراع من فرض إرادته على الآخرين بصفة كاملة، وأن الحل السياسي ضمن المبادرات المطروحة لا يزال يحتاج إلى حوارات وتفاهمات.

ولا شك أن الطموح الإيراني لتثبيت النفوذ في منطقة البحر الأحمر والتي ظهرت ملامحه في الفترة الأخيرة يجعل من هذه المنطقة ميداناً للصراع، ولفرض النفوذ يتطلب اتخاذ كافة السياسات والإجراءات لضمان تحقيق التوازن العسكري في تلك الدائرة ومن الواضح أن تنامي القدرات البحرية لكل من مصر والمملكة العربية السعودية والصفقات العسكرية البحرية في كلا البلدين مؤخرًا تؤكد حجم الإنتباه والالتفات إلى التحركات الإيرانية في تلك الدائرة، كما أن الحديث عن تعاون عسكري سعودي مع جيبوتي يخدم هذه الإستراتيجية.

وهكذا نرى أن تحقيق التوازن العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران أمر ممكن التحقيق ويمكن المحافظة عليه من خلال بلورة رؤية استراتيجية للتعاون الإستراتيجي الخليجي المدعوم بتحالف من بعض الدول العربية المؤثرة ذات الاهتمام بالقضية خاصة مصر والأردن. ولا شك أن التحالف المصري والخليجي والأردني لم يدعم فقط التوازن العسكري في منطقة الخليج ولكنه يساعد على تحقيق هذا التوازن في الدوائر المحيطة بالخليج وفي الأزمات المثارة فيها ويؤكد ويدعم هذا التوازن في المستقبل.

* عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

من الحرب النظامية إلى التعامل الشامل لمواجهة العصابات الإرهابية المحترفة

اتفاقية الدفاع العربي المشترك: الواقع والمأمول

بالرغم من توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية منذ ١٩٥٠م، بغرض فض النزاعات بين الدول الأعضاء بالوسائل والأساليب السلمية إلا أن الواقع يقول إنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في مرات قليلة جدًا، ومع تفاقم الصراع في العديد من الدول العربية، واتساع رقعة عمليات تنظيم الدولة الإسلامية داعش مؤخرًا، تعالت أصوات العديد من زعماء وحكام عرب للعودة إلى إنشاء قوة عربية مشتركة للتصدي لها. وفي هذا السياق لابد من رؤية منفتحة وشاملة لأن قواعد الحرب اليوم تختلف عما عهده العالم خلال الحرب الباردة، وقد تغيرت طبيعة الحروب ولم تعد مجرد مواجهات عسكرية. ويهتم العصر الذي نعيشه اليوم بإدارة المخاطر في كل شيء، كما أن الوضع الراهن لا يحتاج إلى حرب نظامية، وإنما يتطلب الأمر نوعًا من التعامل الشامل لمواجهة العصابات الإرهابية المحترفة التي تهدد الأمن والسلم العربيين.

لواء د. محمد علام سيد

حول الاتفاقية

الدول المشاركة في الاتفاقية هي سورية، العراق، مصر، لبنان، السعودية، اليمن، والأردن، وقد تركزت المواد الخمس التي نصت عليها الاتفاقية حول توحيد الخطط لمواجهة أي عمليات إرهابية معادية واتخاذ التدابير الدفاعية اللازمة، ولكن مُجمل ما نشهده لا يعكس أفعالا حقيقية تجسد روح هذه الاتفاقية تجاه عدد من القضايا المتعثرة في الواقع العربي. وخلاصة هذه المواد الخمس كالتالي:

١- تشكيل لجنة عسكرية مهمتها إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة أو أي اعتداء مسلح على أي من الدول المتعاقدة.

٢- جواز تشكيل لجان فرعية لبحث أي موضوع في نطاق اختصاصها، ولها أن تستعين بذوي الخبرة والرأي.

٣- ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة إلى مجلس الدفاع المشترك، وتقارير سنوية عن إنجازاتها خلال السنة.

٤- اللجنة العسكرية مقرها القاهرة وتنتخب رئيسها من الضباط القادة العظام.

٥- القيادة العامة للقوات الميدانية من حق الدولة المشاركة الأكثر أعدادا وعتادا إلا إذا اختير القائد العام بالإجماع على وجه آخر.

ثمة من يرى أن الدعوات لإنشاء قوة عربية مشتركة تضفي مزيدًا من الشكوك حول مدى استعداد الدول العربية للقبول بتشكيل هذه القوة، إذ لا يمكن الحديث عن جدوى المطالبات العربية دون استعادة تاريخ التعاون العسكري العربي. وبالرغم من وجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك، إلا أن محطات التعاون العسكري العربي كانت محدودة جدًا في تاريخ المنطقة، وربما كان أبرزها مشاركة قوات عربية لمصر وسورية في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وتدخل قوات الأمن "الردع" العربية في لبنان في سبعينات القرن الماضي.

هناك من المراقبين من يرى أن الاتفاقية لم تُتَرجَمْ إلى آليات تفعيل حقيقية، وأن التعاون العسكري العربي اقتصر على مواقف طارئة ولم يعكس توجهًا عامًا، بل إن بعض الدول العربية اعتمدت أساسًا على دول أخرى غربية وشرقية وإقليمية وارتبطت بها في حين أهملت التعاون العربي. وهناك مشاركة فعلية من جانب معظم الدول العربية في التحالف الدولي ضد الإرهاب، وإن اقتصر على الدعم اللوجيستي والمعلوماتي في بعض الأحيان.

وليس خافيًا أنه لا توجد دولة عربية واحدة تمتلك قوة عسكرية ذاتية، بمعنى أنها تمتلك مقومات إنتاج الأسلحة

والذخائر، فضلاً عن صيانتها واستيعابها، لذا فموافقة الدول الكبرى المتحالفة مع الدول العربية ستكون شرطًا ضروريًا لبناء قوة عسكرية عربية مشتركة.

هناك من يقول إن جوهر الفكرة مفقود أصلا، إذ لا يوجد ما يربط بين ٢٢ دولة عربية للقيام بعمل عسكري مشترك، وقد يكون "الإرهاب" خطرًا مشتركًا فعلاً، ولكن تعريفه وتحديده ينطويان على خلافات، فلكل دولة عربية تعريف للإرهاب مختلف عن الآخرين. ولذلك فقد اتسم رد الفعل العربي على داعش بالبطء والالتباس، ولم يُحشَد إزاء هذا الخطر ما يلزم من أدوات وآليات، وتمخضت الاجتماعات العربية عن العديد من البيانات والدعوات لتشكيل قوة مشتركة للمواجهة. وما صدر من قرارات عربية إزاء هذه الأزمات يعطي مؤشرًا أن ثمة عجز، ولم تتبلور حتى الآن ملامح إستراتيجية عربية واضحة للتصدي لـ "داعش"، وما يحدث أن كل دولة تتحرك بشكل فردي، أو كرد فعل لتحرك القوى الإقليمية والدولية.

مصادر وطبيعة التهديدات المحتملة للأمن القومي

من الشاطئ الشرقي للخليج العربي تشكل إيران مصدرًا محتملاً للتهديد لدول الخليج بما في ذلك استمرار احتلالها الجزر العربية الثلاث، وهي تمثل قوة تدخل في اليمن، وهي تتدخل في الشؤون الداخلية في سورية والعراق، وتنسب إليها بعض حوادث الاغتيالات، وتخشى الدول العربية من احتمالات امتلاك إيران قوة نووية وتطوير قواتها العسكرية، وبالذات صواريخها البالستية.

وفي الشمال تشكل تركيا مصدرًا لتهديد مباشر لكل من سورية والعراق، في حين تتدخل تدخلاً سافرًا في الشؤون الداخلية للدول العربية في سورية والعراق وليبيا ومصر، وبخاصة من خلال علاقتها بالحركات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين وداعش والنصرة والجيش السوري الحر.

وقد أصبح تدخل حلف شمال الأطلسي واضحًا في ما سمي الربيع العربي، حيث قامت دول الحلف بالتدخل المباشر في ليبيا، وبخاصة فرنسا وبريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة، في حين تقوم تركيا عضو الحلف بدورها في شرق البحر المتوسط، وهو تدخل مسلح ومباشر إضافة إلى التدخل غير المباشر بالتمويل والتسليح واستضافة وتنظيم المؤتمرات للمعارضة المسلحة.

لكن التنظيمات الإرهابية أصبحت أكثر خطورة، وبخاصة أنها تختفي بين أبناء البلد الواحد، وتفاجئهم بأعمالها وتقوم بإعاقة تقدمهم وتدمر منشآتهم وتستنزف قدراتهم، وتدمر تراثهم، بل وتشغل جيوشهم وقواتهم المسلحة وعناصر المقاومة عن أداء واجبها الدفاعي ضد الأخطار الخارجية. وقد ظهرت منذ عام ٢٠١١م، تنظيمات كثيرة وإن كان يبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هو أكثرها خطورة، وبخاصة بعدما استولى على الموصل ثانية المدن العراقية وسيطر على بعض موارد النفط، ونهب أموال بعض البنوك في المناطق التي أتمّ سيطرته عليها.

تهديدات حديثة تتطلب التعاون

يشير كريستوفر كوكر في كتابه الحرب في عصر المخاطر إلى أن الحروب التي كانت في جوهرها في الماضي صراعًا بين إرادات قد تطورت لتصبح إدارة للمخاطر، ويقتضي ذلك إعادة التفكير في كيفية توقع الحروب وأساليب خوضها. كما أن الدفاع عن المواطِن الآن بات يمثل تحديًا أكبر من الدفاع عن الدولة. ويرى أن قواعد الحرب اليوم تختلف عما عهده العالم خلال الحرب الباردة، ويهتم العصر الذي نعيشه اليوم بإدارة المخاطر في كل شيء، والمخاطر بدورها تدفع إلى تطوير المؤسسات اللازمة لمعالجتها، وإدارتها، وتنظيمها، والسيطرة عليها. وتتسع فكرة إدارة المخاطر، لتشمل ضرورة التعامل مع نزع أسلحة الدمار الشامل أو الحد منها، ولو باستخدام القوة، لأن كلفة التدخل الاستباقي أقل بكثير من كلفة عدم التدخل في الوقت المناسب. وسواء حدث تقصير أو إفراط في اتخاذ الإجراءات فالنتائج سيئة. ويلفت المؤلف النظر إلى أن على الدول كافة التعامل مع أمور غير يقينية وليست تكرارًا لسوابق تاريخية؛ وهي تعبر عن مخاطر مبنية على الاحتمالات لا اليقينيات. أما السياسة اليوم فلا تتعلق بالهدف بل بالنظام، وينسحب الاهتمام الآن إلى مجال إدارة انعدام الأمن، أو تحقيق درجة أكبر أو أقل من الاستقرار، أو العمل على ضمان تقديم خدمة أفضل. إن التاريخ يتحرك على ما يبدو في شكل دورات، وتركيبة هذا العصر ترشحه للحرب المحدودة أو لإدارة المخاطر، ولاشك أن تنوع التحديات وتزايد التهديدات واتساع دائرة الخطر الاستراتيجي يفرض ضرورة تعزيز القدرات الجماعية لأنظمة القيادة والسيطرة ودعم وتسهيل تبادل المعلومات بين الدول.

كلفة نزع أسلحة الدمار الشامل ولو بالقوة أقل كلفة من عدم التدخل في الوقت المناسب

التحديات التي تواجه تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك

ربما يشار إلى أن الوضع الراهن لا يحتاج لحرب نظامية، وإنما يتطلب الأمر نوعًا من التعامل الشامل لمواجهة العصابات

الإرهابية المحترفة التي تهدد الأمن والسلم العربيين. لقد تغيرت طبيعة الحروب ولم تعد مجرد مواجهات عسكرية. وعندما وقعت سبع دول عربية اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في عام ١٩٥٠م، كان وجود البعد الاقتصادي داعمًا لإعداد القوات المحاربة. ليس مطلوبًا أن تُحشد الجيوش في شكلها النظامي والأجدى أن تتجه الجهود إلى تبادل المعلومات أو القيام بعملية عسكرية محدودة. والأمر يقتضي مزيدًا من التعاون الوثيق والانتباه إلى دقيق التفاصيل من أجل حصار الخطر وتقليصه وتجنب تداعياته السلبية على المنطقة. إن التنسيق والتشاور بين المسؤولين في الدفاع والخارجية والداخلية والإعلام ضرورة لتوسيع صيغ التعاون، وتحديد الأدوار والمهام، لدرء المخاطر وصيانة الأمن القومي العربي.

وتواجه تفعيل اتفاقية التعاون العسكري المشترك تحديات عديدة منها:

- هناك أطراف عربية مقيدة باتفاقيات ذات طابع عسكري تغل يدها عن أية أعمال عسكرية ضد إسرائيل.
- تتباين الرؤى المعلنة وغير المعلنة بين بعض الدول الحليفة مثل الموقف من سورية والموقف تجاه إيران.
- يختلف العرب في خيارات التسلُّح لاختلاف رؤيتهم حول مصادر التهديد، ويعتمدون على جلب السلاح من الخارج في معظم الحالات وليس تصنيعه محليًا، مما يضر باقتصادهم ويحرمهم من فاعلية وتفوق عتادهم العسكري في مواجهة الأعداء.
- ليست هناك أنظمة عسكرية عربية مشتركة للقيادة والسيطرة لإحداث التناغم والتكامل بين الجيوش العربية التي تختلف في تسليحها وقدراتها.
- ضرورة توحيد العقيدة العسكرية على المستوى القومي، واعتبارها تصب في مصلحة العقائد الوطنية.
- ينبغي انتهاج آلية متوافق عليها لصنع القرار، والالتزام بتبعاته متى تم إصداره.
- تمثل القواعد العسكرية الأجنبية والارتباطات السياسية والاقتصادية بدول بعينها، قوة ضاغطة قد لا ترضى بنشأة قوة عربية مشتركة وترى فيها انتقاصًا لهيمنتها في المنطقة. ومن الطبيعي أن تعارض دول أجنبية كالولايات المتحدة وباقي دول حلف شمال الأطلسي وإسرائيل فكرة الاتفاقية، فهي تمثّل خروجًا عن النظام العالمي المتعارف عليه، كما تنافس التحالف الدولي ضد الإرهاب. وتلك القوى يمكن تطويعها بالاعتماد على علاقات جيدة وتوثيق العلاقات العسكرية بأطراف التوازن الاستراتيجي العالمي.
- تصاعد النزاعات المسلحة داخل المنطقة العربية، تجد من يُزْكيها بالمال والسلاح، ويجد مصلحته في أن يرى المزيد من الفرقة والدم والدمار.
- اتخاذ القرار السياسي بمهمة العمل العسكري العربي المشترك، ويمكن البدء بالقوى العربية الأساسية لتعبر عن حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، وتصر على التعاون دون انتظار.
- وضع إطار لسبل التعاون بين القوة العربية المشتركة وأي قوات موجودة فعلاً مثل قوة الانتشار السريع المصرية، وقوة درع الجزيرة.

دول الخليج في المرتبة الثانية عالميًا بعد الناتو في التسليح وعليها الاستفادة من المتقاعدين والتجنيد الإجباري وفتح الباب للتطوع

– تتجلى خطورة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مثل يوتيوب وفيسبوك وتويتر في أنها تصل مباشرة إلى كل الناس وفي أي مكان، وتنشر المعلومات صحيحة كانت أو مغلوطة. ويعلم الجميع أن لدى داعش وسائل تكنولوجية متقدمة وهم يوظفون وسائل التواصل ويروجون لأنفسهم من خلالها، ولابد من وضع خطة طويلة المدى للحد من تأثيرها.

هل تمثل التحديات معضلة مزمنة أم يمكن تجاوزها؟

إن الإطار القانوني والسياسي لتشكيل قوة عربية مشتركة متوافر في اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي وقعت عام ١٩٥٠م، وتقوم فلسفة الاتفاقية على التعاون للتصدي لأي عدوان خارجي على الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية، ولكن هذه الاتفاقية بقيت بلا تطبيق فعليٍّ في معظم التحديات التي واجهت الأمن القومي العربي، بدءًا من الصراع العربي الإسرائيلي ومرورًا بأزمة احتلال العراق للكويت وتداعياتها، وحتى الأوضاع الحالية في ليبيا وسورية والعراق واليمن. حتى لو رأى البعض أن الاتفاقية بشكلها الحالي قد لا تصلح كإطار مناسب لتشكيل قوة عربية مشتركة فإن مخرجًا عربيًا آخر ربما يمثل الأساس القانوني والسياسي الصحيح، يتمثل في مجلس الأمن والسلم العربي، الذي أقرته القمة العربية في الخرطوم عام ٢٠٠٦م، وكان أول اجتماع لهذا المجلس في ٢٠٠٧م، بعد قيام اثنتي عشرة دولة بإيداع وثائق التصديق عليه لدى الأمانة العامة للجامعة، وعقد سلسلة اجتماعات مكثفة مع الأجهزة السياسية والقانونية والإدارية المعنية في الجامعة لمراجعة الإجراءات اللازمة لبدء عمل نظام الإنذار المبكر وتشغيل بنك المعلومات اللذين سيزودان المجلس بتقارير حول الأوضاع التي يمكن أن تفضي إلى اندلاع نزاعات وتقديرات لاحتمالات تصعيدها، وكان التوجه نحو تمكين جامعة الدول العربية من التحرك المؤثر للحيلولة دون نشوب النزاعات أو تسويتها عبر أربع آليات رئيسية هي نظام للإنذار المبكر، وهيأة حكماء، وقوات حفظ سلام، وبعثات مراقبين عسكريين ومدنيين.

تتمحور أبرز مهام هذا المجلس حول وضع التدابير الجماعية للتعامل مع أي اعتداء على دولة عربية أو تهديد بالاعتداء عليها، وكذلك في حال تعرض أي دولة عربية لاعتداء أو تهديد بالاعتداء من دولة عربية أخرى، وأيضًا اقتراح تشكيل قوة حفظ سلام عربية وإدارة عمليات إزالة الكوارث، وهذا النص على وجه التحديد ينطبق على الأوضاع العربية الحالية لإقرار فكرة إنشاء قوة عربية عسكرية مشتركة، من خلال مجلس الأمن والسلم العربي، ولكن هل يمكن ذلك فعلا في ظل وجود قوى محلية داخل نسيج بعض الدول العربية لها مصالح خاصة تتعارض مع الأمن القومي العربي، وتدعمها قوى خارجية؟

ومن الممكن اتخاذ الخطوات الجدية التالية لإحياء الاتفاقية:

– البدء بتنقية الأجواء السياسية بين الدول التي لا تنخرط في نزاعات داخلية مسلحة، وتبادل الرؤى حول ضرورة وحتمية التعاون العسكري بين الدول العربية حماية لأمنها ومصالحها.

– مبادرة عدد من الدول العربية، دون انتظار لباقي الدول، بالإعلان عن التزامها باتفاقية الدفاع المشترك وإعادة تشكيل أجهزتها من مجلس دفاع مشترك، وهيأة استشارية عسكرية ولجنة عسكرية دائمة. وتضع استراتيجية دفاعية موحدة، تحدد الأسس والثوابت التي تنطلق منها لبناء قدرات لردع العدوان والتعاون لمواجهة التحديات من خلال البناء الذاتي وإجراء التقييم الاستراتيجي الشامل للبيئة الأمنية عن التهديدات والتحديات والمخاطر بصفة دورية.

– الشروع في إنشاء قوة عسكرية مشتركة بين هذه الدول، تحت قيادة موحدة، في مجالات يسهل التنسيق فيما بينها كالاستطلاع، والدفاع الجوي، والقوات الجوية، ومكافحة الإرهاب. وتُعيَّنُ قيادة مشتركة تكون من نصيب الدولة ذات الإسهام الأكبر، ويُعيَّن فيها ضباط محترفون من أعلى المستويات على أن لا تنضم أية قوات عسكرية بصفة مستديمة إلى هذه القيادة، بل تبقى كل قوة في بلدها، وتُستدعى فقط عند تنفيذ التدريبات المشتركة أو مجابهة الأخطار، وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها بناءً على توجيهات القادة ووزراء الدفاع. ويكون لدى القيادة العسكرية صلاحيات حقيقية، لكي تبدي آراءها وتخطط وتتصرف في الشؤون العسكرية حسب مقتضيات الظروف سواء في أوقات الحرب أو في أوقات السلم. ففي حالة الحرب، تكون مهمة القيادة الدائمة ممارسة القيادة العملياتية على قوات المجلس لردع أي عدوان محتمل أو دحر أي عمل عدائي. أما في حالة السلم، فتكون مهمتها تقييم الأخطار وإعداد الخطط لمواجهتها، وإعداد السيناريوهات لكل حالة، وتحقيق التنسيق بين القوات، وتقديم المشورة في شأن العقائد العسكرية، والحصول على الأسلحة والمعدات، وإنشاء مركز مشترك للاتصالات والاستخبارات والعمليات العسكرية، والإشراف على تدريب وحدات القيادة المشتركة والتفتيش

عليها وتقييمها، ورفع التقارير عنها، لتحقيق أعلى مستوى من الاستعداد القتالي، وتقديم المشورة في شأن تجهيز البنية الأساسية لمسرح العمليات، وتحديد الإسهام العسكري لكل دولة. ولما كانت الحرب الحديثة قائمة على الأسلحة المشتركة؛ فمن العسير على دولة واحدة أن تشكل وحدات لخوض مختلف أنماط المعارك. ومن شأن وجود قوة مشتركة للتدخل السريع أن تسد الفجوة القائمة على مستوى القدرات العسكرية بين عدة دول، وأن تعالج اختلال توزيع القوى البشرية بينها.

- تكوين مجموعة عمل رفيعة المستوى لمراجعة الاتفاقية وتقديم الاقتراحات بأي تعديلات.
- استئناف عمل الهيأة العربية للتصنيع ودعمها لتنفيذ إنجازات تقنية محددة في مجالات التسليح الحرجة، وتسويقها.

مجالات تفعيل الاتفاقية

تمهد اتفاقية الدفاع المشترك لظهور هياكل التعاون العسكري الكبرى كوضع الرؤية الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، والقيادة العسكرية الموحدة، وإنشاء الكيانات القتالية القوية مثل الدرع الصاروخي، والقوة المشتركة للتدخل السريع، بالإضافة إلى أجزمة الإنذار المبكر والربط بالألياف البصرية بين القوات كافة ومراكز العمليات. ويبرز تعاون عسكري آخر في مجالات عدة؛ منها التدريبات والمناورات المشتركة البرية والبحرية والجوية والاتصالات والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والمشعة والحرب الإلكترونية والخدمات الطبية، والاستخبارات والأمن العسكري والمساحة العسكرية. ولتحقيق التوافق والتنسيق وتوحيد الأسس والمفاهيم بين القوات المسلحة بمختلف الدول يجري التعاون في مجال التعليم العسكري في صور عديدة منها تبادل العسكريين كدارسين ومعلمين، وإنشاء مؤسسات للدراسات الاستراتيجية والأمنية تعتمد مناهج موحدة، وعقد دورات عسكرية مختلفة لمراكز التدريب العسكري، وإنشاء نظام موحد لمد الحماية التأمينية للعسكريين، والاستفادة من ذوي الخبرات والكفاءات من العسكريين والمدنيين المتقاعدين.

والمأمول أن يعتمد العرب على وسائل التقنية الحديثة من أسلحة ذات قوة نارية كثيفة وعالية الدقة لتعويض النقص في القوى البشرية. فدول الخليج مثلا تمتلك من العدة والعتاد حاليًا ما لا تمتلكه دولة أخرى في العالم من حيث النوعية، وهي تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد حلف الناتو من حيث التسليح. ولتعزيز القوى البشرية لها أن تفتح الباب لأصحاب الخبرات والكفاءات العسكرية من المتقاعدين فالخبرات لا تتقاعد. ثم بالعمل الجاد ببرامج التجنيد الإلزامي للشباب من الفتيان والفتيات، أو بفتح أبواب التطوع المباشر للشباب للانضمام للقوات.

وقد تعاني الدول المشاركة من غياب سياسة تسلح موحدة، وهي معضلة على مستوى صنَّاع العقيدة القتالية إلا أنه بالإمكان جعلها ميزة باعتبار أن تنوع مصادر التسلح يلغي الاعتماد على مصدر واحد. كما يعاني التعاون العسكري في البعد اللوجستي وأبسطه توحيد أعيرة ذخيرة الأسلحة الصغيرة، فتسلح الدول الأعضاء بذخائر من عيارات متماثلة يفسح المجال لطلبات شرائية أكبر حجمًا وأقل كلفة، بالإضافة إلى ضرورة توحيد نظم تخزين الأسلحة والذخائر باعتماد العلامات وأوصاف البيانات لكي لا تهدر فرصة تزويد قوات إحدى الدول بما تحتاجه من معدات مماثلة من النظام اللوجستي لدولة أخرى.

خاتمة

من الطبيعي أن يناسب تنظيم قوات الدفاع العربي حجم التهديدات القائمة والمحتملة، ليضم عناصر مكافحة الإرهاب، وقوات الانتشار السريع وقوات الإبرار الجوي والبحري، وعناصر الاستطلاع والمعلومات ووسائل الاتصال والقيادة والسيطرة، وعناصر التأمين القتالي والتعبوي. ومن المتصور أن يشمل التعاون العسكري العربي وفقًا للاتفاقية نظام دفاع جوي عربي يسمح بتبادل المعلومات والإنذار المبكر، وتشكيل قيادة موحدة تتولى التحضير والتخطيط الاستراتيجي للتعاون، وتنفيذ مهمات قتالية وتعبوية.

وربما يتفق على تعديل بعض بنود الاتفاقية للتعامل مع الموجة الرابعة للحروب لضمان مواجهة شاملة للإرهاب تتجاوز البعد الأمني لتمس الجوانب السياسية والاقتصادية وغيرها. ومن الضروري أن تخلو المنطقة العربية من القواعد والقوات الأجنبية، فالتراب العربي لا تحميه إلا قوة عربية، ومن شأن نظام عربي مستقل متحالف مع القوى الإقليمية أن يضمن الحماية الحقيقية بمعنى أن تلعب كل من تركيا وإيران دورهما كحليفين داعمين بعيدًا عن أوهام التدخّل والسيطرة.

إن على العرب أن يتصرفوا على أساس أن الخطر الحقيقي يكمن في الوجود الإسرائيلي، وأن هذا الخطر سيمس كل دولة من الدول العربية، ويبقى حلم إسرائيل في الهيمنة والتوسع شغلها الشاغل ومشروعها الأهم، وهي المستفيد الأول من كل مظاهر الفرقة والتمزق والتناحر والشتات في المنطقة.

إن تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ضمان أكيد لأمن المنطقة، وحماية لمشروع انطلاقة عربية قوية، لديها كل مقومات النجاح، تجسد حلم المستقبل، وتحمل رسالة السلام.

* أكاديمي . جمهورية مصر العربية

٢٠١٧ عام عربي بمناعة أقل ومتربصون كثر.. وملء الفراغ أفضل خيار للمواجهة

إصلاحات هيكلية كبرى تؤطرها رؤية سعودية شاملة على مستوى تطلعات العرب

مرت مائة عام على اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت اتفاقًا وتفاهمًا بين فرنسا وبريطانيا بمصادقة من الإمبراطورية الروسية على اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ بعد تهاوي الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى في مايو ٢٠١٦م، مقابل وصول الشيوعيين إلى سدة الحكم في روسيا عام ٢٠١٧م. كانت ردة الفعل الشعبية-الرسمية العربية المباشرة قد ظهرت في مراسلات حسين ـ مكماهون التي لم تكترث بها بريطانيا أو فرنسا، لإرضاء أتاتورك استكمالا لمخطط تقسيم وإضعاف سوريا عقدت اتفاقية معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م، لتعديل الحدود بين تركيا وسوريا في التنازل عن ميناء الأسكندرونة لتركيا.

د.عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

وبعد أن ظل عرب الجزيرة يسيطرون على ساحلي الخليج العربي منذ أن فتح أبو موسى الاشعري منطقة الأهواز ظلت تحت الخلافة الإسلامية تابعة لولاية البصرة ٦٣٧ – ١٢٥٨ ثم جاءت المشعشعية العربية في الأحواز ١٤٣٦ – ١٧٢٤م، واعترفت الدولتان الصفوية والعثمانية باستقلالها ثم نشأت الدولة الكعبية ١٧٢٤ – ١٩٢٥م، لكن بعد تأهيل نهر كارون وإعادة فتحه للتجارة وإنشاء خطوط سكك حديدية مما حول مدينة الأهواز إلى أن تصبح نقطة تقاطع تجاري إلى جانب شق قناة السويس في مصر مما جعل بريطانيا تمنح الإمارة الغنية بالنفط خصوصًا عبدان إلى إيران بعد اعتقال أميرها خزعل على ظهر طراد بريطاني عام ١٩٢٥م، ودخل العراق في مفاوضات لاسترداد الإقليم في عام ١٩٣٧م، ومفاوضات أخرى في عام ١٩٦٩م، وكان آخرها اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م، بين شاه إيران محمد رضا بهلوي ونائب الرئيس صدام حسين، بالطبع أتت الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨م، أوقفت تلك المفاوضات.

تحالفت أمريكا مع العرب وبشكل خاص مع السعودية بتشكيل فصائل جهادية لمحاربة الإتحاد السوفيتي وإخراجه من أفغانستان في زمن الحرب الباردة ساهم ذلك في استنزاف الاتحاد السوفيتي إلى أن أنهار عام ١٩٩٠، وتحول العالم من الثنائية القطبية إلى القوة الأحادية للولايات المتحدة، لكن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، جعلت الصقر الأمريكي يتجه نحو احتلال أفغانستان بذريعة أنه مأوى إرهاب القاعدة، ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، بحجة أنه يمتلك أسلحة دمار شامل، مما أدى إلى اختلال موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط.

وقدمت إيران كل التسهيلات لأمريكا التي رفضها العرب وتركيا مما أطلق يد إيران في العراق، لكن بعدما تم توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م، بين إيران ودول ٥+١ أطلق يد إيران بالكامل في المنطقة العربية وبشكل علني بدأت إيران تتحدى العرب بينما أوباما يتذرع بحجة أن الاستراتيجية الأمريكية تحولت جزئيًا نحو الشرق من أجل أن تتخلص من الإحراج ومن التزاماتها تجاه دول الخليج بعد التقارب بين إيران والولايات المتحدة الذي فرضه الاتفاق النووي.

السعودية بدأت تفقد الثقة في الولايات المتحدة والدور الأمريكي بعدما وجدت نفسها محاصرة من جميع الجوانب من قبل إيران، ما جعلها تقود تحالفًا عربيًا لشن عاصفة الحزم في اليمن وتخليصه من التدخل الإيراني الذي يريد أن يتخذ من اليمن منصة انطلاق لمحاصرة السعودية مستهدفة مكة المكرمة والمدينة المنورة، بل السعودية بشكل كامل، مستغلة الفراغ الذي تركته واشنطن بحجة الانسحاب نحو الشرق، وتعتبرها موافقة مبطنة على ما تقوم به إيران في اليمن وفي المنطقة.

لم تتوقف السعودية عند هذا الحد بل اتجهت إلى تشكيل التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب يتكون من ٤١ دولة بعدما انضمت إليه سلطنة عمان، مما جعل السعودية تتحول إلى رقم صعب كونها تمتلك مقومات استراتيجية عديدة منها دينية واقتصادية وذات مكانة عالمية.

تمكنت السعودية من تحقيق مفهوم القوة الإقليمية قبل القمة الأمريكية ـ السعودية في الرياض، وأثبتت أنها تمتلك القوة والقدرة على التأثير داخل إقليمها، حتى أصبحت مشابهة للقوى الكبرى في النظام الدولي، على المستوى الإقليمي، والفرق بين القوة التقليدية والصاعدة امتلاك القدرة على القيادة، حيث أصبحت السعودية بمشاركة دول الخليج وخصوصًا دول عربية كبرى مثل مصر رغم التفاوت في الرؤى بينهما حول العديد من الملفات، وبين دول إسلامية مؤثرة في المنطقة مثل تركيا والباكستان.

أصبحت السعودية تتمتع بامتلاك مهارة القيادة مما جعلها قادرة على تشكيل ائتلافات، خصوصًا أنها تمتلك قدرًا كافيًا من مصادر القوة الصلبة والناعمة جعلها قادرة على التصرف في قضايا النظام الدولي بتبني أنماط من السلوك ترتكز على التوافق، بالإضافة إلى محاولة الخروج بحلول قائمة في الأساس على مبدأ الشراكة لتحقيق مصالح مشتركة.

تزامن عقد القمة الخليجية ـ الأمريكية عقد قمة خليجية مغربية لضبط الاستقرار، ما يعني أن السعودية رقم صعب، وممثلة للأمتين العربية والإسلامية، بل لديها تحالفات دولية واسعة مع الصين والهند، وهي التي استطاعت أن تحصل على القرار الأممي ٢٢١٦ حول اليمن الذي يعتبر أهم قرار يدين النفوذ الإيراني، وحصلت على قرارات خليجية وعربية وإسلامية لإدانة اقتحام قنصليتها وسفارتها في إيران.

في هذه القمة الثانية أثبتت السعودية أن الاتفاق النووي الذي وقعته إيران أصبح هشًا بعدما شكل إحدى نقاط التباين بين الجانبين وسيكون أكثر هشاشة في عهد ترامب، حتى أن وزير الدفاع الإيراني اعتبر دعوات كيري للتفاوض حول الصواريخ مجرد ثرثرة، بل إن البحرية الأميركية نفذت أكبر مناورة بحرية بمشاركة ٣٠ دولة للتدريب على حماية الممرات المائية هرمز وباب المندب وقناة السويس وهي رسالة لإيران لوقف تدخلها في المنطقة، ولن تقبل هيمنة إيران على تلك الممرات الدولية.

رغم أن هناك دول خليجية طالبت واشنطن بتوقيع معاهدة دفاع مشترك على غرار معاهدة حلف الناتو، إلا أن السعودية في الوقت نفسه تتجه نحو الاعتماد على القوة العربية المشتركة التي لم تفعل حتى الآن نتيجة اختلاف الرؤى العربية تجاه تشكيل هذا التحالف، لأن السعودية ترفض أن تستمر في إطفاء الحرائق، حيث أن الولايات المتحدة حسب تصريحات كارتر بأنها أعطت الضوء الأخضر بشراء دول الخليج في سنة واحدة نحو ٣٥ مليار دولار تجهيزات عسكرية، وضاعف الجانبان من الدوريات البحرية المشتركة في مياه الخليج، كما يعملان على مشروع دفاع جوي وصاروخي مشترك للدول الست المنضوية في مجلس التعاون.

توجه السعودية أكثر استقلالية نتيجة تحكم متغيرات استراتيجية في القرار السعودي:

حتى الآن لم تثبت سياسة تنويع الشراكات السعودية قدرتها على الإحلال محل التحالف السعودي-الأميركي أو تقديم ضمانات فعلية لأمن الخليج بديلاً عن المظلة الأمنية، لكن خيار الضرورة في البحث عن توجهات استقلالية، وهو نفس النهج الذي سار عليه الملك عبد الله بن عبد العزيز بقيادة الدبلوماسي المحنك سعود الفيصل ـ يرحمهما الله ـ ردا على سياسات واشنطن الغامضة بشأن الالتزامات الأمنية تجاه منطقة الخليج والتي لم تقنع زعماء دول الخليج حتى في قمة كامب ديفيد.

تنويع الشراكات الدولية لا تعني إحلالاً أو استقطاعًا من رصيد علاقات السعودية وبقية دول الخليج بالولايات المتحدة، لكن وجدت السعودية غايتها في روسيا، وتوقيت هذا التوجه في وقت يفرض الغرب عقوبات اقتصادية على روسيا محاولة فرض العزلة الدولية عليها، وجدت السعودية أن روسيا تغازل السعودية، وكذلك السعودية هي بحاجة إلى أن تغازل روسيا أيضًا واستبدالها كموازن للضغط على مواقف الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت محاولة حلحلة مواقف روسيا في سوريا واليمن وإيران.

وكما لدى دول الخليج هواجس حول العلاقة المستقبلية بين أمريكا وإيران، فإن لدى روسيا نفس الهواجس من تطوير العلاقات الإيرانية ـ الغربية، لذلك من المقنع أن تجد روسيا هناك حوافز مع السعودية كبديل مستقبلي محتمل لإيران، خصوصًا إذا أعيد تموضع إيران في الاستراتيجية الأمريكية، فهل هي استدارة سعودية نحو روسيا، أو روسيا نحو الخليج، وهل تقبل أمريكا أن يتحقق ذلك على أرض الواقع في المستقبل على المدى القريب والمتوسط؟، ما جعل بريطانيا تسارع إلى حضور قمة خليجية في البحرين لأول مرة لملء الفراغ الأمريكي وفي نفس الوقت احتواء الغضب السعودي.

إذا توجه السعودية تجاه روسيا وفرنسا بشكل خاص توجه تكتيكي متوازن ذو أساس استراتيجي من أجل ضمان عدم أخذ الغرب مواقف مشتركة ضد السعودية، وهي خطوة ذكية من السعودية في تعدد الشراكات ليس فقط مع روسيا التي يضع الغرب عليها عقوبات.

مصر مرتكز أمني لدول الخليج رغم عدم تطابق المواقف السياسية

وتحديات الجانبين تفرض توحيد المواقف والتنسيق لمواجهتها

واجهت السعودية تحديات وتهديدات استراتيجية، وضعتها في قلب المواجهة الإقليمية مع الإرهاب وجماعات الإسلام السياسي، فهي بحاجة إلى دائرة تحرك استراتيجية لن تختلف عن عهد الملك عبد الله.

هناك العديد من المحللين ممن راهن على نأي الملك سلمان عن النهج الذي اتخذه الملك عبد الله بن عبد العزيز خصوصًا تجاه مصر، ولكنهم جميعًا خسروا رهانهم خصوصًا بعدما لاحظوا استمرار نهج الملك سلمان الذي اتخذه الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي اعتبر دولة مصر مرتكز أمني لدول الخليج في عصر لم يعد هناك تطابق في المواقف السياسية، بل هناك تنسيق حول مواجهة التحديات المشتركة رغم اختلافهما حول العديد من الملفات لكن التحديات التي تواجه دول الخليج ومصر ستفرض عليهما توحيد مواقفهما خصوصًا وأن السعودية فرضت إرادتها بحكم قدرتها على صناعة التحالفات الإقليمية والإسلامية والدولية التي يفرضها الواقع الجديد على بقية الدول العربية في الفترة المقبلة ولا يمكن أن تتطابق الرؤى بين الجانبين السعودي والتركي حول سوريا وتختلف وجهة نظر دولة عربية كبرى مثل مصر.

هل يصحح بوتين نظرة ستالين القاصرة للمملكة العربية السعودية؟

على مدى ستين عامًا قبل الثورة البلشفية التي أطاحت بالإمبراطورية عام ١٩١٧م، تلقت روسيا ضربات أغلقت في وجهها الطريق إلى القسطنطينية، وفقدت السيطرة على الشعوب السلافية في البلقان على يد الإنجليز ثم ألمانيا وبمساندة النمسا، وفي عام ١٩٠٥م، هزمتها اليابان وأوقفت كل توسع لها في اتجاه منشوريا وكوريا.

الثورة البلشفية التي أسست أول دولة اشتراكية ضمت لها ١٥ جمهورية سميت باسم الاتحاد السوفيتي الذي ضم ما يزيد عن مائة أمة وقومية، برز دور الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٣م، عندما تمكن من مواجهة الجيش الألماني في ستالينجراد واستسلم الجيش الألماني السادس، بل نجحت القوات السوفيتية في وقف هجوم ألماني على كورسك، لكن القوات الأمريكية كانت تتابع الانتصارات السوفيتية ودخلت الأراضي الألمانية في سبتمبر ١٩٤٤م، بعد شهور من عبور القوات السوفيتية من الحدود الشرقية.

زار الملك فيصل بن عبد العزيز موسكو عام ١٩٣٢م، بعد عدة زيارات قام بها إلى أوربا وكانت الزيارة اقتصادية أكثر منها سياسية، حيث كان هذا العام عام كساد في الولايات المتحدة، بينما كان يتمتع الاتحاد السوفيتي برخاء، ولم تكن عوائد النفط حينها بدأت تتدفق على خزانة الدولة، خصوصًا وأن الدعم الإنجليزي كان محدودًا.

لم يقدر ستالين مكانة السعودية حق التقدير بل اعتبرها بلاد صحراوية لا تعني له شيئًا خصوصًا وأنه كان أوروبيا التوجه، ولم يعي ستالين أن الملك عبد العزيز كان يهدف على الاستقلالية

رغم الضغوط التي تمارس عليه من الجانب الإنجليزي، رغم ذلك لم يوافق ستالين على منح الملك فيصل قرضًا خصوصًا وأن الملك فيصل لم يكن متحمسًا للحصول على السلاح حتى لا يثير ضغائن لندن.

رغم ذلك ساهمت موسكو بإقامة أول محطة للهاتف الآلي في الطائف عام ١٩٣٤م، وتم تدريب سعوديين، لكن تجمدت العلاقة بين البلدين عام ١٩٣٨م، بسبب إعدام موسكو كريم حكيم الممثل السوفيتي في السعودية بعد اتهامه بأنه تخلى عن ثورة ١٩١٧م، وأصبح جاسوسًا للملك عبد العزيز ورفض الملك عبد العزيز استقبال مبعوثًا آخر وهي خطوة يستخدمها ستالين لترهيب دبلوماسييه خصوصًا وأن مرحلة شبح النازية العالمية بدأت بعدما ضمت ألمانيا النمسا وتتطلع لضم تشيكوسلوفاكيا وكان ستالين مشغولا بمتابعة الأوضاع في أوربا ولم يكن معروف أن السعودية تمتلك احتياطيات ضخمة من البترول تقدر بربع احتياطيات العالم.

فيما أوفدت السعودية جون فلبي المستشار الخاص للملك عبد العزيز في عام ١٩٤٣م، بعد الانتصارات التي حققها الاتحاد السوفيتي مع النازية، وقابل مخائيل رئيس مركز الاستشراق في القاهرة الذي أسس عام ١٩١٧م، فيما أقيمت سفارة للاتحاد السوفيتي لاحقًا في القاهرة، وحاول أن يقنع رئيس المركز السفارة في القاهرة بعودة العلاقات بين السعودية وموسكو التي توقفت، لكن السفارة طلبت من فلبي أن يتجه نحو القنوات الدبلوماسية خصوصًا وأن الملك عبد العزيز التزم الحياد حتى عام ١٩٤٥م، ولم يرد إثارة الإنجليز المهيمنين على الجزيرة العربية في ذلك الوقت.

لكن اغتنمت أمريكا الفرصة عندما التقى فيها روزفلت مع الملك عبد العزيز في ١٤ فبراير ١٩٤٥م، على السفينة في قناة السويس.

حيث أدرك روزفلت أهمية السعودية، وكان يعلم أنها تمتلك ربع احتياطيات النفط، بل أخبر روزفلت الملك عبد العزيز بأنه رجل أعمال قبل أن يكون رئيسًا لأمريكا على عكس ستالين الذي يجعل الأيديولوجية هي الأولوية، ونجح روزفلت في تمرير قانون يمنح السعودية مساعدات في إطار التأجير والإعارة ولم يقيم روزفلت سفارة في السعودية فقط بل وسع من البعثات ولم تسع أمريكا لترسيخ الرأسمال الأمريكي بل لترسيخ الدولة الأمريكية في السعودية، لذلك قال روزفلت للملك عبد العزيز روسيا تقرر الحرب بينما أمريكا تقرر السلام.

عام ٢٠١٧م، عربي جديد ولكن بمناعة أقل ومتربصون كثر، يبقى أفضل خيار لمواجهة المتربصين خارجيًا القائم على إصلاحات هيكلية كبري تؤطرها رؤية سعودية شاملة في مستوى تطلعات الشعب العربي.

وهو الدور الذي تقوم به لملء الفراغ العربي حينما انهارت أسعار النفط لم تتدخل السعودية كعادتها في قيادة خفض الإنتاج بل تركت السوق ينهار نتيجة الصراع على تمسك الدول الكبرى المنتجة للنفط حينها أدرك بوتين أن عليه أن يعيد دراسة المستقبل من خلال أخطاء ستالين الذي لم يعير أهمية السعودية التي احتضنتها أمريكا نتيجة وعيها الجيواستراتيجي خصوصًا وأن التحالف السعودي الأمريكي أصابه وعكة نتيجة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي مكنت إيران من التوغل في المنطقة العربية ولم تعد تثق السعودية في مخططات أمريكا رغم أنها لا تستطيع أن تستغني عنها لكنها تبحث عن خيارات أخرى لتغطية هذا العجز.

وكيف نجحت أوبك بقيادة السعودية مرة أخرى لدورها المعتاد في السوق بقيادة السعودية بعد التنسيق مع روسيا، حيث اقتنعت روسيا بنصيحة السعودية بأن نمو مستدام لأسعار النفط مرهون بإجراءات إضافية من المنتجين بعد تقليص مليون وثمانمائة ألف برميل يوميًا.

هذا التفاهم بين السعودية وروسيا أوجد ثقة بين الطرفين وظهرت هناك فرص تعاون جديدة لتطوير العلاقات بين الطرفين في العديد من الملفات، وبشكل خاص الملف السوري حيث ترغب روسيا في الحصول على سوريا المفيدة روسيًا ولن تقبل بأن تصبح سوريا المفيدة إيرانيًا، وهو ما جعل ترامب يشيد بذكاء بوتين مما أثار حفيظة الحزبين الديمقراطي والجمهوري. تريد إيران من الآستانة استسلامًا لا هدنة بينما يريد بوتين الحل السياسي .. إيران تريد مواصلة الحرب حتى الاستسلام أي أن الاتفاق بين روسيا وتركيا فرض على إيران بسبب أن وقف إطلاق النار يربك مشروع إيران بربط سوريا بالعراق لذلك يحاول نظام الأسد امتصاص غضب إيران باستئناف العمليات العسكرية قرب دمشق.

وبدأ هناك تضارب أجندات بين روسيا وإيران من جهة وبين إيران وتركيا من جهة أخرى، ما جعل مستشار خامنئي يعلن أن حزب الله لن يخرج من سوريا، وبدأت تركيا تتهم دولا ومجموعات بمحاولة عرقلة وقف إطلاق النار في سوريا، وهو ما نجد أن هناك إرهاب في إيران وتركيا ولأول مرة هناك تفجيران يستهدفان أنابيب ثاني أكبر حقول النفط الإيرانية ينقل ٥٠٠ ألف برميل يوميًا تبناه النضال العربي لتحرير الأحواز، بينما في تركيا لإضعاف دورها وإشغالها حتى تتخفف من مطالبها من جهة الأكراد التابعين للولايات المتحدة والسماح لإيران بالحصول على نفوذ أسوة بروسيا أي تقسيم سوريا ولكن هل تقبل السعودية وتركيا بذلك؟.

لذلك بدأت إيران بتخريب المبادرة الروسية – التركية لتكرار التجربة الأفغانية إذا لم تنضم الولايات المتحدة إلى تلك الاتفاقية

التي ترفض المساس بالأكراد فإن الاتفاقية ستصبح بيد إيران تتلاعب بها، ومنذ سقوط حلب روج حزب الله والمليشيات الأخرى التي تقاتل إلى جانب النظام بان الوجهة المقبلة هي إدلب لكنهم تفاجؤوا بالاتفاق بين روسيا وتركيا وفرض هذا الاتفاق على إيران وحزب الله رغم أن روسيا ضمت تركيا وإيران كضامنين للاتفاق، لكن إيران لن تستسلم لمثل هذا الاتفاق الذي يحرمها من التغيير الديموغرافي الذي تمارسه منذ فترة طويلة لتحقيق النفوذ الذي رسمته.

روسيا تريد استثمار التحولات العسكرية والاستفادة من الفراغ الأمريكي في ظل غياب أمن عربي تحاول ملؤه السعودية:

أوروبا والعرب عصفت بهما أزمات، وهما منشغلين بسد الثغرات في مشروع كل منهما الخاص، فقارة أوروبا عصفت بها أزمات الهجرة وخروج بريطانيا ما جعلها تفقد القدرة على التفكير بأسلوب استراتيجي، واكتفى العرب في اجتماعهم الطارئ المتمثل في وزراء الخارجية رفضهم لأي إجراءات ينتهجها النظام السوري أو حلفاؤه لإحداث تغييرات ديمغرافية لكن الموقف الجديد للسعودية يرفض الاستمرار في اجتماعات سلبية دون استخدام أدوات تملكها الدول العربية على الأقل تشكيل قوات عربية مشتركة تدافع عن مكتسباتها وهي خطوة لم تخرج إلى العلن لكن اتجهت السعودية إلى بدائل أخرى ريثما يكون العرب في أهبة الاستعداد.

من الأخطاء الإستراتيجية أن العرب لم تكن لديهم قوة عسكرية وحتى دبلوماسية يتمكنون من خلالها وقف احتلال العراق السد الذي منع تمدد إيران في المنطقة العربية، لكن نرى أن الإمبراطورة النمساوية الشهيرة ماريا تيريزا قالت أنا لن أسمح أبدا بتفتيت الإمبراطورية التركية، وقالت أتمنى ألا يشهد أحفادي من بعدي طردها من أوروبا، بعد اضمحلال قوتها وبداية معاناتها من التحلل السياسي والعسكري التدريجي خلال القرنين الثامن والتاسع عشر.

بوتين على غرار القيصر بطرس الأكبر الذي انتشل روسيا من التخلف وأنشأ جيشًا قويا يسانده أقوى أسطول يستطيع من خلاله مد نفوذ روسيا في ثوبها السياسي والعسكري وهو ما جعل الصدام بين الروس والعثمانيين حتميًا من أجل السيطرة على البحر الأسود وفتح المجال أمام الأسطول الروسي للتحرك ما جعله يحتل مدينة أزوف على البحر الأسود وهو ما جعل أوربا تدعم تركيا بعد مشاركة تركيا في اتفاقية باريس عام ١٨٥٦ التي أنهت حرب القرم بهزيمة روسيا على أيدي التحالف الفرنسي البريطاني العثماني، بينما بوتين يحاول ملء الفراغ الذي تركته أوربا في رفض انضمام تركيا.

إذًا تدرك الولايات المتحدة أن روسيا تستعرض قوتها وكما قال ريتشارد بيرت المستشار السياسي لرئيسين أمريكيين سابقين بأن ترامب لن يسمح لإيران ولا لروسيا بالانتصار في العراق وسوريا، خصوصًا بعدما أخرج بوتين بالتحالف مع تركيا الغرب من سوريا، وأننا نجد أن القوات الأمريكية بدأت العودة مرة أخرى إلى أفغانستان والعراق، ونجد أن الولايات المتحدة وأوربا يجددان العقوبات على روسيا لإضعاف اقتصادها المتهالك، وكذلك وضعت أمريكا عقوبات لعشر سنوات على إيران، ولا زالت روسيا تبحث عن مخرج ولم تعد الاختباء خلف أصبعها لكي تتجنب ردود الفعل المتوقعة وغير المتوقعة على ما جرى في حلب حيث تريد الولايات المتحدة لبوتين أن ينتحر سياسيًا واقتصاديًا، لأن بناء الأمبراطوريات باهظ التكلفة في وقتنا الحاضر أدركها أوباما بأن احتلال بوش الابن العراق كان سببًا في الأزمة المالية التي ألمت بأمريكا عام ٢٠٠٨م، رغم أن بوتين يتجه نحو تعزيز قوة روسيا الضاربة النووية الذي سيكلف روسيا اقتصاديًا أيضًا في ظل اقتصاد متهالك حيث بدأت روسيا في التوسع في صناعة صواريخ اسكندر في مواجهة صواريخ الولايات المتحدة توهاموك.

ستكون إيران الفاشل الأكبر خصوصًا وأن حكومة حسن روحاني قابعة تحت ضربات التضخم والفساد والبطالة والفقر الجماعي وهي غير قادرة على تنفيذ أهدافها الاستراتيجية في سوريا خصوصًا إذا علمنا أن ترامب في الانتخابات كان يتحدث عن منطقة آمنة في سوريا وهي تزعج روسيا وإيران ويطاردها غضب جماهيري في الشارعين العربي والإسلامي وهي تكسب المعارك ولكنها ستخسر الحرب بل ومن المجتمع الدولي تجاه روسيا وإيران إذ أقرت الجمعية العامة آلية لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب في سوريا، وهناك ٥٣ دولة إسلامية أدانت النظام السوري وحلفاءه حيث اعتبرت جرائم حلب ترتقي إلى جرائم حرب.

لم يتبق أمام العرب سوى تشكيل خريطة للتعاون العربي-الأوربي والذي اجتمع بالفعل في القاهرة وتوافق على ملفي ليبيا واليمن وأدان جرائم نظام الأسد الوحشية في حلب، وعلى العرب أن يدركوا أن معركة سوريا هي جزء لا يتجزأ من الهيمنة على العراق الذي يمتلك مخزونا هائلا من النفط ولن تسمح الولايات المتحدة لا لروسيا ولا لإيران أن يسيطران على العراق وربما يصبح العراق المعركة المقبلة بين الولايات المتحدة وإيران في العراق وما جبهة داعش سوى جزء من هذا الصراع من أجل أن يصبح التدخل لمحاربة داعش حجة.

وسيكون العراق محل اختبار بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب مخالف لمرحلة التعاون بين الولايات المتحدة وإيران وتوقيع الاتفاق النووي الذي ترك يد إيران في المنطقة في عهد أوباما، خصوصًا وأن في العراق هناك قوى شيعية وغير شيعية مناهضة لإيران، لذلك من الخطورة الانجرار نحو تسمية ما يدور حرب بين السنة والشيعة، بينما هي حرب بين مليشيات متطرفة أيا كان تسميتها بدعم مشاريع فارسية وروسية استغلت الفراغ الأمريكي استعدادًا لرسم خرائط جديدة تحولوا إلى أدوات تنفيذ هذه المخططات الجديدة.

توجه السعودية نحو التصنيع العسكري محليًا:

لم يعد أمام السعودية خيار سوى التوجه نحو التصنيع العسكري المباشر وقد كشف مسؤول في شركة السلام لصناعة الطيران السعودية عن خطوات حثيثة لصناعة الطائرات العسكرية بشكل كامل داخل البلاد بما في ذلك قطع الغيار وتوسيع أعمال الشركة لتشمل صيانة الطائرات الخليجية داخل السعودية سواء كانت عسكرية أو تجارية وسيتم تصنيع ٩٠ ٪ من المواد الهيكلية داخليا بحلول عام ٢٠٣٠م، حيث يضمن نقل ٥٠ في المائة من قيمة المشتريات العسكرية التي تصرف عليها الدولة إلى السعودية بحلول عام ٢٠٣٠م.

وقد أجرت الشركة تعديلات على الطائرات العمودية للأسطول العسكري الذي يتبع وزارة الداخلية، وبدأت الشركة من مرحلة صيانة وتعديل وتحديث الطائرات إلى مراحل تجميع وتصنيع مكونات رئيسية لبعض الطائرات، بجانب تصنيعها لبعض قطع غيار الطائرات والمعدات العسكرية الأخرى بعد تصنيع أول منتج لمقدمة طائرات القوات الجوية السعودية (15Sa – F) ضمن البرنامج الذي يتم فيه تحويل الطراز (15S – F) إلى الطراز (15Sa – F) وذلك كثاني بلد بعد كوريا الجنوبية يتم فيه تنفيذ مثل هذا العمل والذي يأتي بشكل متوافق مع ما تشهده البلاد من تطور متسارع.

وسبق أن دشنت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦م، في العاصمة الأوكرانية طائرة أنتونوف (AN-132) متعددة المهمات، ذات الوزن الخفيف وهي ضمن مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وهي تمتلك ٥٠ ٪ من حقوق الملكية الفكرية لهذه الطائرة، وسيكون خط إنتاج الطائرة بالتوازي في المملكة وأوكرانيا.

هناك تحولاً كبيرًا في مجال السياسة الدفاعية في الإنتاج الحربي وهو من أجل تقليل التبعية السياسية للولايات المتحدة خاصة وأن السعودية تقود مرحلة مواجهة اندلاع أزمات إقليمية ويمكنها ذلك دون الرجوع للولايات المتحدة التي تستورد منها الأسلحة المرتبطة بقيود في استخدام هذه الأسلحة بأن تكون فقط دفاعية عن حدود الوطن.

ولا يعقل أن تستمر السعودية ثالث أكبر جيش في الإنفاق العسكري عالميًا بنحو ٨٧ مليار دولار متجاوزة روسيا التي احتلت المرتبة الرابعة مكتفية بإنفاق ٦٦ مليار دولار وبريطانيا العظمى في المرتبة الخامسة بإنفاق ٥٥ مليار دولار والهند في المرتبة السادسة تنفق بواقع ٥١ مليار دولار وفرنسا السابعة تنفق بواقع ٥٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥م، فيما تقييم السعودية متراجع إلى المرتبة الـ ٢٠ وهو ما يعتبر أن هناك خلل في التوازن بين الإنفاق والقدرات.

الرياض تركت سوق النفط ينهار حينها أدرك بوتين أن عليه أن يعيد دراسة المستقبل من خلال أخطاء ستالين

تسعى السعودية على المدى القريب توفير نحو ٥٠٪ من صناعاتها الدفاعية الحالية لوجود الإمكانات المادية واللوجستية حيث عملت المؤسسة العامة للصناعات الحربية على تجميع دبابة ليوبارد وتطويرها بالتعاون مع ألمانيا، وتجميع قطع غيار وهياكل الطائرات بالتعاون مع شركة بوينغ الأمريكية، فضلا عن إنتاج أجهزة الاتصالات، وقد أضيف في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز مشروع الطائرات من دون طيار (لونا) ومشروع عربات النقل العسكرية وذخائر المدفعية الثقيلة، رغم ذلك فإن الصناعات العسكرية لم تف بأكثر من ٢٪ من الحاجة المحلية في حين شهدت الفترة الأخيرة إبرام اتفاقات وتطورات هامة بهذا الشأن وهي بصدد إنشاء شركة قابضة للصناعات العسكرية مملوكة ١٠٠٪ للحكومة تطرح لاحقًا في السوق السعودي حتى يكون المواطن مطلعًا على الصفقات العسكرية وأداء الشركة وهي المرحلة التي تصر عليها الدولة وهي الشفافية في أدائها على كافة المستويات، من جانب آخر هناك إعادة هيكلة العديد من الصفقات العسكرية التي تبرمها الدولة مع جهات خارجية بحيث تكون مرتبطة بصناعات سعودية، وإجراء عقود ما تسمى بعقود أوفسيت (Offset agreement) أو العمليات المقابلة التي تجبر المزودين الأجانب على الاستثمار في المشاريع الصناعية المحلية حتى يتسنى لهم تجنب مزيد من التكاليف الباهظة، ومن ثم ينعكس على تزويد العاملين المحليين بمزيد من الخبرة المعرفية المتطورة التي تساهم في توطين التقنية محليًا.

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

تخلي دول الخليج عن "بشت" المناورة الدبلوماسية وارتداء "درع" الحزم

القوة العسكرية الخليجية المشتركة.. جسر لقيام الاتحاد الخليجي

الاستراتيجية بصورة عامة واحدة في هدفها، لكنها تنقسم خلال مراحل التنفيذ لاستراتيجيات متنوعة تهدف لتحقيق الاستراتيجية "الأصلية" أو "الأم" أو "الشاملة" أو "الاستراتيجية الوطنية" أو "القومية" أو "الاستراتيجية العامة" وكلها بالنسبة لنا في الخليج مهما تعددت المسميات "قيام الاتحاد الخليجي". وبما أن تعبير الاستراتيجية هو ذو أصل عسكري أساسًا، لكن التطور أدى لتشعبها لذا سنعود إلى الاستراتيجية العسكرية كجسر لقيام الاتحاد الخليجي متكئين على أن خبراء الاقتصاد الخليجيين أقروا أن تحول دول الخليج من مفهوم "دول مجلس تعاون" إلى مفهوم "الاتحاد الخليجي" مازال يتطلب استكمال بعض الإجراءات الضرورية التي تستلزمها آليات هذا التحول، عبر وضع سياسات اقتصادية موحدة وقاعدة إنتاجية تكاملية،لا تنافسية تقوم على أساس اختلاف الموارد المتوافرة ومن ثم تنوع الإنتاج، وخلق كتلة اقتصادية.

د.ظافر محمد العجمي

من جهة أخرى يذهب السياسيون إلى ضرورة ألا يتشكل "الاتحاد الخليجي" نتيجة ردة فعل عاطفية بسبب ما تشهده المنطقة من تطورات أمنية وسياسية كبيرة وخطيرة، أو محاولة لامتصاص الرغبة الشعبية المتصاعدة في هذا الاتجاه، وإنما يجب أن يكون في إطار خطوات مدروسة بدقة كي يكون هناك اتحاد خليجي قائم على مرتكزات قوية تضمن له النجاح والتطور.

ويتفق رجال الاقتصاد والسياسة والعسكريون على أن الخليج العربي تحيط به العديد من التحديات السياسية والأمنية والعسكرية الإقليمية والدولية، ولعل أهمها القصور الخليجي في الاتفاق على مصادر التهديد، كالسياسة الإيرانية الاستفزازية وتدخلها في بلداننا وجوارنا الإقليمي، والحرب التي يشنها الأسد ضد شعبه ومشكلة اللاجئين الذين يحاول الغرب تحميلنا تبعات توفير الرعاية والحماية لهم دون أن يشرع في إقامة مظلة أمنية لحمايتهم، ثم الأوضاع في اليمن وتبعات انتزاع الحوثيين وصالح للشرعية، إضافة إلى أخطار الإرهاب. وعدم الاستقرار في العراق وظهور هياكل عسكرية خطرة كالحشد الشعبي وما ينضوي تحت مظلته من ميليشيات طائفية.

ويطغى على هذه التحديات تقمص اللون العسكري في أغلب وجوهها، مما يقودنا إلى ما قدمه ليدل هارت"B. H. Liddell Hart" أعظم الكتاب العسكريين في القرن العشرين على الإطلاق من تعريف للإستراتيجية العسكرية مضمونه أنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق الغاية السياسية. وجوهر هذا التعريف أن الهدف من الإستراتيجية العسكرية ليس البحث عن المعركة بل البحث عن وضع استراتيجي ملائم وإن لم يؤد بنفسه إلى النصر فإنه يخلق ظروفاً ملائمة لمعركة تأتي بعده وتنتزع النصر.

البحث عن وضع استراتيجي ملائم

قاد دول الخليج في إطار البحث عن وضع استراتيجي ملائم، إلى صدور قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة بالمنامة، نوفمبر ١٩٨٢م بالموافقة على إنشاء قوة درع الجزيرة، مستقرة في مدينة الملك خالد العسكرية بمحافظة حفر الباطن قرب الحدود بين الكويت والعراق. وفي دورته السادسة والعشرين بأبوظبي، ديسمبر ٢٠٠٥م، تم تعديل المسمى من قوة درع الجزيرة إلى قوات درع الجزيرة المشتركة، بعد زيادة حجمها لتتشكل من فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها وهي المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي. فيما كانت القوة التأسيسية تتألف من لواء مشاة يقدر بحوالي ٥ آلاف جندي من عناصر دول مجلس التعاون الست.وبهذه القوة فإن القدرة القتالية لقوات درع الجزيرة تؤهلها فقط لخوض حرب دفاعية. وتشكل قوات درع الجزيرة حاليًا قيمة استراتيجية وهي قادرة للتصدى لأي تهديد كما حدث في البحرين.

ومما سبق نجد أن "الوحدة العسكرية الخليجية" كهدف للبحث عن وضع استراتيجي ملائم تعود إلى قيام قوة درع الجزيرة وتطورات هيكلها ثم فكرة الجيش الخليجي الموحد التي برزت في قمة مجلس التعاون الثانية عشرة، في الكويت (٢٣ ـ ٢٥ ديسمبر ١٩٩١م)، حيث قدم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان تقريرًا استراتيجيًا مفصلاً، في خصوص قوة مشتركة عرفت فيما بعد، باسم "الجيش الخليجي الموحد".وكان التصور الخاص بقوة من دول مجلس التعاون الخليجي، هي أن تكون مستقلة، وتتداول دول الخليج قيادتها وألا يقلّ حجمها عن مائة ألف جندي، من أبناء دول المجلس، ويُحدد قادته مقر تمركزها.

شرف الغاية يقيدها عدم وضوح الرؤية

يعاني العمل الخليجي المشترك–ولايزال– من غياب مؤسسة مركزية خليجية تمثل المصلحة المشتركة وتتميز بصلاحيات ملموسة لفرض قرارات تنفيذية على الدول الأعضاء ومحاسبة من يخالفها. فشرف الغاية الذي ظهر في اقتراح جلالة السلطان قابوس لبناء جيش خليجي موحد؛ لم يكن محل جدل من ناحية شرف الغاية لتحقيق " الاستراتيجية الخليجية الشاملة" لكن وضوح الرؤية هو حول العديد من التساؤلات التي حالت دون قيام ذلك الجيش، فقد قيل إن بناء هذه القوة الضخمة، بمعايير دول عربية خليجية ذات كثافة سكانية محدودة، سيقتضي تغييرًا في نظام التجنيد والتعبئة فيها. كما تثير عملية تشكيل هذه القوة مشكلات لوجستية أكثر منها قتالية لسعة مسرح عملياتها. فالفقه العسكري يقول إن الأفراد يحملون هم القتال فيما ينشغل القادة بالإمداد."Ignorants talk tactics General talk Logistics" كما كان مما وجه لمقترح الجيش الخليجي في حينه عدم تحديد ملامح واضحة لأنظمة القيادة والسيطرة، والاتصالات، وسلطة اتخاذ القرار في شأن تحريك القوات، ثم فكرة الجيش الخليجي الموحد "أحيلت للدراسة" مما يعني التحفظ على الفكرة ضمناً؛ تبعها ردود فعل متحفظة ثم رافضة للفكرة معلنة عدم الثقة بإمكانية تنفيذ الفكرة، أو بجدوى هذا الجيش؛ أو مؤكدة التحفظ من فكرة منح مجلس التعاون سلطة فوق سلطات الدول الأعضاء، الراغبة في التمسك بسيادتها المطلقة، من دون أي انتقاص، فدول المجلس، ليست مهيأة لها الآن، بل تحتاج إلى ثلاثين أو أربعين سنة قادمة، حتى تتحقق، وكان التحفظ الخليجي هو ما حدّد بِنْية النظام الأمني، وحوّله من نظام أمني جماعي موحد ، إلى مجموعة نُظُم أمنية ذاتية.

البذرة العسكرية تنمو

لم يقم الجيش الخليجي الموحد لكن قوات "درع الجزيرة" بقيت تمثّل نواة قوة مسلحة لخدمة دول المجلس ولا زالت. و"قوات الدرع" كما يسميها الرجال المنتسبون إليها، ربما حققت فكرة الجيش الخليجي الموحد. فقوات "درع الجزيرة" في مقدمة القوى التي تدافع عن أمن دول المجلس حيث تقدمت الكويت في فبراير ٢٠٠٣م، بطلب إلى وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي لنشر وحدات من قوات"درع الجزيرة"على أراضيها تحسبًا لأية تداعيات.ثم قدمت دعمها الكامل لمملكة البحرين، سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا ودفاعيًا، جراء الأحداث التي مرت بها خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١م. فالإمكانيات الخليجية العسكرية تظهر قدرات عالية. فالمملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد قوات الجيش بـ ٢٣٣,٥٠٠ مقاتل، تليها سلطنة عمان بـ ٧٢,٠٠٠ مقاتل، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بـ ٦٥,٠٠٠، تليها دولة الكويت بـ ١٥,٠٠٠ مقاتل، تليها مملكة البحرين بـ١٣,٠٠٠ مقاتل، تليها قطر بـ ١١,٨٠٠ مقاتل. والبحرين تأتي في المرتبة الأولى من حيث قوات الاحتياط بعدد ١١٢,٥٠٠ مقاتل، تليها الكويت بـ ٣١,٠٠٠ مقاتل، تليها السعودية بـ ٢٥,٠٠٠ مقاتل، تليها عمان بـ ٢٠,٠٠٠. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من حيث التسليح، حيث يضم سلاح الجو السعودي ٦٧٥ طائرة مقاتلة، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بـ ٤٩٧ طائرة، تليها الكويت بـ ١٠٦ طائرات، تليها البحرين بـ ١٠٤ طائرات، تليها عمان بـ ١٠٣ طائرات، وتأتي قطر في الترتيب الأخير بـ ٧٢ طائرة. أما سلاح القوات البحرية، فتأتي قطر في الترتيب الأول بـ ٨٠ قطعة بحرية، تليها الإمارات بـ ٧٥ قطعة بحرية، تليها السعودية بـ ٥٥ قطعة بحرية، تليها البحرين بـ ٣٩ قطعة بحرية، تليها الكويت بـ ٣٨ قطعة بحرية، تليها عمان بـ ١٦ قطعة بحرية. أما سلاح القوات البرية، فتأتي السعودية في المرتبة الأولى بـ ٧٩٦٠ دبابة، تليها الأمارات بـ ٣٠٨٥ دبابة، تليها الكويت بـ ١٣٥٤ دبابة، تليها عمان بـ ١٣٥٠ دبابة، تليها قطر بـ ٦١٣ دبابة، تليها البحرين بـ ٥٠٥ دبابات.

واليوم تعود البذرة العسكرية الصلبة التي قاومت الذبول إلى الظهور بإعلان عمان الموافقة على الدخول في التحالف الإسلامي. حيث أن انخراط عمان في تحالف الدول الإسلامية لمكافحة الإرهاب بقيادة المملكة العربية السعودية يظهر في الأفق خطوة لتقوية المؤسسة العسكرية الخليجية، أكثر من كونه مؤشرًا لعودة السلطنة إلى الحضن الخليجي مجددًا. ولأن ما ينقص القوة العسكرية الخليجية هو التدريب المتخصص وهو ما يجب أن تركز عليه الدول الخليجية في الوقت الحاضر لذا يجب الاهتمام بالاتفاق العسكري الخليجي حول إقامة "قوة للتدخل السريع" في حال نشوب حرب أو نزاع مسلح، وكانت الفكرة أن تكون هذه القوة مزودة بأسلحة ردع متطورة ومنظومة دفاعية ورادارية حديثة وغطاء من الطيران، ومروحيات الأباتشي. وقد أختيرت مدينة الملك خالد العسكرية في حفر الباطن مقرًا لها، وتتكون في أغلبها من مشاة ومعدات متنوعة، وستعمل على دعم وإسناد القوات الوطنية لدول المجلس في الجانب

العسكري بأفراد مدربون تدريبًا عاليًا في بلدانهم.

الجاهزية من مؤشر الإنفاق العسكري

الجاهزية العسكرية هي الكفاءة والقدرة على تحقيق المهام بنجاح من ناحيتها الفنية والمهنية.والكفاءة العسكرية يجب أن تشمل كفاءة الأفراد وكفاءة الأسلحة والمعدات. وقد توجهت معظم مشتريات الخليج الدفاعية في العامين الماضيين للسلاح الجوي، وتكاثرت بعد التدخل العسكري الخليجي لمواجهة الحوثيين في اليمن. وللحد من النفوذ الإيراني.ومن أبرز صفقات السلاح التي أبرمتها دول الخليج:

١-المملكة العربية السعودية

- صفقة سلاح "باتريوت" مع الولايات المتحدة الأمريكية قيمتها ٢ مليار دولار في أبريل ٢٠١٥م.
- عقد مع بوينغ لتزويد الرياض بخدمات دعم وأعمال صيانة لمروحيات أباتشي (Apache) بتكلفة ٤١ مليون دولار. في ١٢ يونيو ٢٠١٥م.
- صفقات عسكرية مع فرنسا تبلغ قيمتها ١٢ مليار دولار، واشتملت تلك الصفقات على ٢٣ طائرة هليكوبتر طراز H145 من شركة إيرباص، والطائرة H145 الهليكوبتر الخفيفة في ٢٤ يونيو ٢٠١٥ .
- عقدًا لشركة "رايثيون" الأمريكية لتوريد ٣٥٥ صاروخ جو أرض من طراز "إيه جي إم" بقيمة ١٨٠مليون دولار. في ٢٥ يوليو ٢٠١٥م.
- عقد صفقتي صواريخ وذخيرة تبلغ قيمتهما ٥,٩ مليار دولار؛ وصفقة لبيع ٦٠٠ صاروخ "باتريوت" بـاك – ٣ وملحقاته بقيمة ٥,٤ مليار دولار في ٢٩ يوليو ٢٠١٥
- عقد مع شركة رايثيون(Raytheon) لدعم مهام صواريخ AIM-9X Sidewinder قصيرة المدى بقيمة مليون دولار. في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٥م.
- وقّعت شركة بوينغ (Boeing) عقدًا مع السعودية لتزويدها بـ ١٣ صاروخًا من طراز هاربون بلوك ٣ (Harpoon Block III) المضاد للسفن بالإضافة إلى ٧ حاويات لصواريخ هاربون الذي يتم إطلاقها من الهواء. وتبلغ قيمة العقد الإجمالية حوالي ٢٢ مليون دولار . في ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م.
- صفقة بيع ٩ طائرات هليكوبتر بلاك هوك من طراز (يو إتش إم- ٦٠) بالإضافة إلى ٢١ محركًا من نوع تي- ٧٠٠ جي إي و دي ٧٠١ التي تصنعها جنرال إلكتريك وأنظمة جي بي إس العالمية لتحديد المواقع ورشاشات وأنظمة إنذار مبكر، بلغت قيمة الصفقة ٤٩٥ مليون دولار.
- صفقة قيمتها ١,٢٩ مليار دولار أمريكي، وتقتضي شراء السعودية ٢٢ ألف قنبلة ذكية متعددة الأغراض؛ لـ "المساعدة في تجديد الإمدادات المستخدمة في معركة السعودية ضد المتمردين الحوثيين في اليمن والغارات الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في سوريا". في ١٦ نوفمبر ٢٠١٥م.
- أبرمت السعودية عددًا من الصفقات النووية، من أبرزها ما تم في مارس ٢٠١٦ مع كوريا الجنوبية مقابل ٢ مليار دولار.
- في١٦ يونيو ٢٠١٥م،أبدت السعودية اهتمامها بالحصول على منظومة إسكندر الصاروخية الروسية خلال معرض"آراميا-٢٠١٥م"، وأبدت روسيا في ٣ يوليو ٢٠١٥م، استعدادها لتزويد السعودية بما تريد.

٢-دولة قطر

- في ٤ مايو ٢٠١٥م، وقعت قطر صفقة مع فرنسا لشراء ٢٤ طائرة مقاتلة فرنسية من طراز رافال بقيمة ٦,٣ مليار يورو أي٧ مليارات دولار.
- في يوليو ٢٠١٥م، اشترت قطر صواريخ باتريوت ومروحيات أباتشي من أمريكا بـ ١١ مليار دولار، بعدما أبرمت صفقات عسكرية أخرى في مارس٢٠١٤م، بلغت قيمتها ٢٣ مليار دولار.

٣-دولة الإمارات العربية المتحدة

- في فبراير ٢٠١٥م، عقدت الإمارات معرض إيدكس للأسلحة لعام ٢٠١٥م"-الذي يقام كل عامين-وكانت قيمة ما حصلت عليه الإمارات من صفقات أسلحة خلال هذا المعرض الدولي حوالي ٥ مليار دولار (١٨,٣٢٨ مليار درهم)، تلك الصفقات شملت شراء معدات دفاعية وطائرات وسفن بحرية ومعدات صيانة.

٤-دولة الكويت

- أبرمت الكويت عددًا من صفقات السلاح، وارتبطت معظم هذه الصفقات بتقوية سلاح الجو، ففي٧ مايو ٢٠١٥م، أفادت تقارير صحفية اعتزام الكويت شراء ٢٨ طائرة مقاتلة أمريكية من طراز إف ١٨ سوبر هورنيت.
- أكد الكودنسورتيوم المنتج لطائرات "يورو فايتر" توقيع الكويت لمذكرة تفاهم في ١١ سبتمبر٢٠١٥، تقتضي بشراء ٢٨ طائرة يوروفايتر الإيطالية، لتبلغ قيمة الصفقة ٨ مليارات يورو.
- في ٢١ أكتوبر٢٠١٥م، وقعت الكويت مع فرنسا صفقة لبيع منتجات صناعية دفاعية، وبلغت قيمة الصفقة ٢,٥ مليار يورو، تشتري الكويت بمقتضاها أسلحة وذخائر وعربات عسكرية و٢٤ مروحية عسكرية من طراز كاركال، وتتضمن الصفقة أيضًا مساعدة فرنسا للكويت كي تحدث الأخيرة السفن التابعة لخفر سواحلها.

القيادة الموحدة رأس مجالات التعاون

إذا كانت قوات درع الجزيرة هي المؤشر الأول على مدى نجاح دول الخليج العربية في تحقيق مزيد من التعاون العسكري فيما بينها،

على نحو متكامل فإن صفقات السلاح ليست بأهم من أمر تنظيمي هو في غاية الأهمية في خطوات الوحدة العسكرية الخليجية تمثل في مشروع القيادة الموحدة كخطوة نوعية من مراحل وخطوات التكامل الدفاعي. وقد كان من الحكمة في تقديرنا ألا يتم إنشاء القيادة العسكرية الموحدة وهي قمة العمل العسكري قبل أن يكتمل بناء السفوح التي ترتقي عليها هذه القمة. و منذ بداية مسيرة المجلس حظي العمل العسكري باهتمام القادة حيث تم إقرار العديد من الدراسات والأنظمة والاستراتيجيات التي عززت العمل العسكري المشترك، مثل إنجاز مشروع شبكة الاتصالات المؤمنة والعمل على تطوير وإدامة منظومة حزام التعاون الخاص بربط مركز قيادات الدفاع الجوي في دول المجلس و مجلس الدفاع المشترك لتحقيق التكامل الدفاعي،التي تمثّل عملياً في التمارين العسكرية المشتركة،وكرَّاس الإجراءات الموحدة للقوات المسلحة بدول المجلس لمجابهة الحوادث الإشعاعية،وتبادل الإنذار المبكر عن أسلحة الدمار الشامل،ومتابعة استكمال احتياجات ومتطلبات مقر القيادة العسكرية الموحدة بالرياض والانتهاء من إنشاء مبنى مركز العمليات البحري ،كما أن من محاور التكامل إعداد استراتيجية موحدة للحماية ضد الحرب الإلكترونية وحرب الفضاء الافتراضي. توافق وتكامل أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات للقوات المسلحة بدول المجلس. الاستمرار في السعي لتوحيد العقيدة القتالية والمفاهيم والتدريب المشترك،وتحديد القدرات والإمكانيات والموارد الحالية المتوفرة في دول مجلس التعاون لخدمة المجهود الحربي والتكامل الدفاعي. وإيجاد آلية تنسيق موحدة للقوات المسلحة بدول المجلس لشراء الأسلحة والمعدات والأجهزة وصنوف الذخائر،واختيار وإنشاء مواقع تخزين استراتيجي للأسلحة والمعدات والأجهزة وصنوف الذخائر بين دول المجلس.

التحول في التعامل مع التهديدات بالحزم

لقد كانت «عاصفة الحزم» ضرورة للتصدي لمحاولات اختراق الأمن الخليجي في مارس ٢٠١٥ لتشكل تحولاً في التعامل الخليجي مع التهديدات الخارجية، وقامت على التدخل العسكري الحاسم بعد الخروقات الفجة التي قام بها الحوثيون وقوات صالح لنسف المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني. كما أتت «عاصفة الحزم» لمنع قيام جمهورية الحوثيين الإسلامية. ثم نفذت «عملية إعادة الأمل» لتخفيف معاناة الشعب اليمني، والمساهمة في إعادة الأمن والاستقرار، والبدء في إعادة البناء والإعمار. لكن الأهم هو نزوع دول الخليج الحازم للعمل العسكري.

الحرب واقع والسلم حالة استثناء

إن واقع السياسة الفعلي هو «الحرب»، وإن السلم ما هو إلا لحظة مؤقتة واستثنائية. ومن بين مجالات التعاون الناجحة في منظومة مجلس التعاون يأتي التعاون العسكري متفوقًا على بقية العمل الخليجي المشترك الأخرى بين دول المجلس. فالمشكلة تكمن في أن هيكل المجلس قائم على مبدأ التنسيق في تلك المجالات، إلا المجال العسكري ففي العسكرية لا يجدي التنسيق بل (وحدة القيادة) وما يعنيه ذلك من إلزامية بفتح النار وفك التماس مع العدو. ولا مناص من الاتحاد اقتداءً بالنجاحات التي في التعاون العسكري. ويتطلب حال دول المجلس ضرورة ترقية الهيكل القائم بالتحول من التعاون إلى الاتحاد الخليجي لكي تتجاوز دول الخليج مرحلة حصد المكتسبات عبر التنسيق – وكانت منافع هشة – فالمنافع الجديدة الأكثر صلابة تتطلب الإلزام ولن يتم ذلك إلا بالوصول الى وضع استراتيجي ملائم، وهو وضع لن يحققه التكامل الاقتصادي أو التكامل السياسي، بقدر ما يحققه التعاون العسكري. وللخليج في هذا المضمار خطوات جادة لم يتحقق النجاح لبعضها رغم شرف الغاية إلا أن عدم وضوح الرؤية كتكوين جيش خليجي موحد مكون من مائة ألف رجل بعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١م، بمبادرة جسورة من السلطان قابوس. حيث أدى التقليل من جدواها في مرحلة مبكرة من طرحها إلى تلاشي الفكرة بل أن عمان أصبحت بعدها متحفظة على مشاريع الوحدة المطروحة. لكن ما يثلج الصدر أن البذرة العسكرية الخليجية كان فيها من الصلابة ما يكفي لتحيا وتنمو رغم سنين النسيان،حيث تعود قوة هذه البذرة إلى الجاهزية العسكرية الخليجية العالية، وخير مؤشر على ذلك يأتي عبر مؤشر الإنفاق العسكري ،حيث لم يبخل صانع القرار السياسي في خلق تفوق تسلحي نوعي للمقاتل الخليجي ليسد نقص القوى البشرية ،حتى إن الكيان الصهيوني راح يحث اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لعرقلة التسلح الخليجي بشتى الذرائع،فحكومة تل أبيب تحسب دول الخليج رغم الهدوء الظاهر كعدو رئيسي محتمل في المنطقة بدلاً من سوريا و مصر والأردن والعراق.كما إن من دعائم القوة العسكرية الخليجية وجود هياكل تعاون أكثر تطورًا من هياكل التعاون الاقتصادية والسياسية كالقيادة العسكرية الخليجية الموحدة بدرجة دفعت صانع القرار السياسي على التحول في التعامل مع التهديدات بالحزم المطلوب في أكثر من مسرح صراع فللسياسة روح هي الحرب وحياة هي الدبلوماسية. لذا يجب على دول الخليج التخلي عن ارتداء "بشت" المناورة الدبلوماسية لتلافي قدرها في الصدام مع الطامعين إلى ارتداء "درع" الحزم عبر التراضي على قبول صفة الإلزام لكافة مكونات المنظمة الخليجية.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

النظام الأمني الجماعي في ميثاق الجامعة العربية:

اختياري ولم يحدد مفهوم العدوان أو تدابير ردعه ومشروط بموافقة جميع الأعضاء

الأمن هو نقيض الخوف، وهو غياب الشعور بالتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر. وتحقيق الأمن لأي دولة أو مجتمع هو واسطة العقد ومربط الفرس، فالأمن يمثل حاجة أساسية في حياة كل الدول والمجتمعات، وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الوطني والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم الجماعية ضد التهديدات والأخطار، الخارجية والداخلية. وفي هذا السياق، تطور مفهوم الأمن القومي من التعريف العسكري المحض إلي التعريف المجتمعي الذي يشمل كافة مصادر التهديد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم إلي مفهوم الأمن الإنساني. كذلك ميزت البحوث بين سياسات الأمن على مستوى كل دولة على حدة، ومستوى تعاون مجموعة من الدول لتحقيق أمنها، وهو ما يسمى بالأمن الجماعي أو الدفاع المشترك.

د. علي الدين هلال

ويشير مفهوم الأمن الجماعي إلى اتفاق مجموعة من الدول على مصادر الأخطار والتهديدات التى تتعرض لها، واعتبار أن أي عدوان يقع على إحداها هو عدوان عليهم جميعًا، ويكون على هذه الدول بمقتضى التزامات الأمن الجماعي أن تتدخل لرد العدوان. ويتضمن ذلك توقيع اتفاقية أو معاهدة ترتب هذه الالتزامات، وتحدد الأدوات والآليات اللازمة لتطبيقها.

ويهدف هذا المقال إلى عرض نظام الأمن الجماعي العربي في إطار الجامعة العربية من الناحية النظرية، وخبرات تنفيذه في الواقع، والدروس المستفادة منها ومدى صلاحية هذا النظام في الوقت الراهن، واقتراحات تطويره أو تغييره.

أولاً: الأمن الجماعي في ميثاق الجامعة واتفاقية الدفاع العربي المشترك

تأسس ميثاق جامعة الدول العربية على قاعدة سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها. وانعكس ذلك في نظام الأمن الجماعي وحل النزاعات بالطرق السلمية التي أوردها الميثاق. فبالنسبة لنظام الأمن الذي نصت عليه المادة السادسة فهو نظام اختياري محض ويتسم بالغموض وعدم التحديد، فلم يوضح مفهوم العدوان وترك ذلك للسلطة التقديرية لمجلس الجامعة، كما لم يحدد التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأعضاء الأخرى لوقف العدوان، ولم يحدد أدوات التنفيذ والأجهزة المنوط بها ذلك، كما أنه لم يحدد العقوبات التي تفرض على الدولة المعتدية أو المساعدات التي ينبغي أن تقدم للدولة التي تعرضت للعدوان. أضف إلى ذلك، أن مجلس الجامعة لا يملك حق التدخل إلا إذا لجأت إليه الدولة التي وقع عليها العدوان، أو ممثلها إذا لم تستطع حكومتها الاتصال بالمجلس أو أي دولة عضو بالجامعة إذا عجز هذا الممثل أيضًا عن الاتصال بالجامعة.

ويؤكد من ضعف هذا النظام أن القرارات المتعلقة بتطبيقه ينبغي أن تصدر بالإجماع، فإذا كان العدوان من إحدى الدول الأعضاء في الجامعة فإن رأيها لا يدخل في حساب الإجماع، وإذا تم تجاوز هذه العقبة فإن القرارات الصادرة ليست ملزمة إلا بموافقة الدول المتنازعة. واشتراط قاعدة الإجماع هنا يعني أن كل دولة عضو فى الجامعة تمتلك حق الاعتراض على القرار بشأن رد العدوان الذي يقع على إحدى الدول الأعضاء. وتنطبق قاعدة الإجماع أيضًا على قرار مجلس الجامعة الخاص بتقدير عما إذا كان قد حدث عدوان أم لا، فإذا اختلفت الدول في هذا الشأن فإن الموضوع لا يناقش أصلاً.

ولكل هذة الاسباب فإن النظام الذي وضعه ميثاق الجامعة لرد العدوان هو نظام اختياري، وهو نظام غير محدد من حيث

مفهوم العدوان والتدابير اللازمة لقمعه، وهو نظام مشروط بموافقة جميع الدول الأعضاء على استخدامه.

وفي السنوات التالية لإنشاء الجامعة ظهر قصور نظام الأمن الجماعي الوارد في الميثاق وعدم قدرته على التعامل مع التطورات والتحديات التي شهدتها المنطقة ومنها العدوان الفرنسي على سوريا ولبنان عام ١٩٤٥م، وحرب فلسطين عام ١٩٤٨م، وقيام إسرائيل، وإبرام اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩م. أضف الى ذلك ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة في المواد ٥٢-٥٤ من الفصل الثاني بشأن تشجيع المنظمات الإقليمية على القيام بدور فاعل في حفظ الأمن والسلام في مناطقها.

ولذلك، وافق مجلس الجامعة في يونيو عام ١٩٥٠م، على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وهي الاتفاقية التي دخلت طور التنفيذ في ١٩٥٢م. وأشارت المواد٢،٣،٤،٥،٦ من الاتفاقية إلى شكل نظام الدفاع المشترك بين الدول العربية.

فنصت المادة (٢) على أن أي اعتداء يقع على أية دولة عضو يعتبر اعتداء على كل الدول الموقعة على الاتفاقية عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس، وأعطت الدول الموقعة على الاتفاقية، منفردة أو مجتمعة، الحق في أن تبادر إلى اتخاذ ما تراه من تدابير "بما في ذلك استخدام القوة المسلحة"، لقمع أي عدوان تتعرض له احدى الدول أطراف الاتفاقية، و أدخلت الاتفاقية تطويرًا مهمًا في نظام التصويت، فنصت على أن يكون التصويت في مجلس الدفاع المشترك المسؤول عن تنفيذ الاتفاقية بأغلبية الثلثين، وأن تكون القرارات ملزمة للجميع.

وأشارت المادة (٣) إلى أنه في حالة حدوث خطر أو حالة دولية مفاجئة تقوم الدول الأعضاء بتوحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية لحماية أمنها. وأشارت المادة (٤) إلى التعاون بين الدول الأعضاء لدعم مقوماتها العسكرية، وأنشأت المادة (٥) لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيآت أركان حرب جيوش الدول أعضاء الاتفاقية لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه، وحدد البند الأول من الملحق العسكري للاتفاقية اختصاصات هذه اللجنة والتي تتمثل في تنسيق الخطط العسكرية والتدريب المشترك، والمناورات المشتركة، وتبادل المعلومات، ونصت المادة(٦) من الاتفاقية على إنشاء مجلس الدفاع المشترك الذي يتكون من وزراء الخارجية والدفاع أو من ينوب عنهم. وأخيرًا أشار البروتوكول الملحق بالاتفاقية إلى إقامة هيأة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول الأعضاء للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة.

ولإعطاء هذه الاتفاقية مكانة خاصة وأولوية لدى الدول العربية نصت المادة العاشرة على عدم جواز دخول الأعضاء في أي اتفاقيات دولية "تناقض هذه المعاهدة" وعدم سلوك هذه الدول "مع الدول الأخرى مسلكًا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة".

وهكذا، ففي عام ١٩٥٠م، أي منذ ٦٦ عامًا وضعت معاهدة الدفاع المشترك أسس الدفاع الجماعي عن المنطقة العربية وكذا أقامت مجموعة من المؤسسات لتنفيذ هذا النظام وهي مجلس الدفاع المشترك والهيأة الاستشارية، واللجنة العسكرية الدائمة.

القضية الفلسطينية تصدرت اهتمامات الأمن العربي .. وتغيرت الأولويات وتنوعت في الثمانينيات

وإلى جانب هذه الاتفاقية، أبرم عدد من الدول العربية إتفاقيات للدفاع المشترك مثل الاتفاقية بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٥م، بعد انضمام العراق لحلف بغداد، والاتفاقية الثلاثية بين مصر والسعودية واليمن في نفس العام، والاتفاقية بين مصر والأردن عام ١٩٥٦م، والاتفاقية بين مصر واليمن بعد الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م.

وتعرضت بعض مواد معاهدة الدفاع المشترك للتعديل، فوفقًا لقرار مجلس الجامعة ١٩٧٧م، والخاص بإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي تغير نص المادة الثامنة بتعديل البند الخاص بالقيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان ليكون القيادة العامة للجيوش العربية. وإضافة مادة إلى المعاهدة توضح قواعد التعاون مع قوات دولية بحيث يوافق عليها مجلس الأمن الدولي ومجلس الدفاع المشترك.

ثانيًا: إدراك الأخطار والتهديدات المشتركة في قرارات مؤتمرات القمة العربية

إذا كان الأمن الجماعي أو الدفاع المشترك ينهض على وجود إدراك مشترك بالأخطار والتهديدات، فإنه من الضروري متابعة مدى تعبير بيانات وقرارات مؤتمرات القمة العربية ٠باعتبارها أعلى مستوى سياسي تنظيمي-لهذا الادراك المشترك. ويوضح هذا التحليل أن هذه البيانات أشارت إلى الأهداف الجماعية العربية، فركزت على مدى عقديّ الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فأشار بيان مؤتمر القمة الأول الذي عقد بالقاهرة في يناير ١٩٦٤م، إلى أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسي الذي يواجه العرب، وتأكد هذا المعنى في بيان مؤتمر القمة الثاني بالإسكندرية في سبتمبر من نفس العام الذي ورد فيه "أن الهدف القومي هو تحرير فلسطين".

واستمرت هذه الأولية في مؤتمرات القمة التالية فذكر بيان المؤتمر السادس بالجزائر في نوفمبر ١٩٧٣م، أن "قضية فلسطين هي قضية العرب جميعًا ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام". وورد في بيان مؤتمر القمة التاسع ببغداد في نوفمبر ١٩٧٨ م، "أن قضية فلسطين هي قضية عربية مصيرية". وتكررت نفس المعاني في بيان القمة العاشرة بتونس في نوفمبر ١٩٧٩م.

وإلي جانب الهدف الأساسي الخاص بالقضية الفلسطينية، أشارت بيانات القمة العربية إلى أهداف مرحلية وفقًا للظروف المحيطة بانعقاد كل مؤتمر، فأشار بيان المؤتمر الثاني ١٩٦٤م، إلى قضية تحويل مياه نهر الأردن، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لضمان الأمن العربي، وفي المؤتمر الثالث بالدار البيضاء في ١٩٦٥م، وإيذاء تصاعد الخلافات العربية-العربية، تم توقيع ميثاق التضامن العربي الذي أكد على ضرورة "تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية وخاصة قضية تحرير فلسطين، واحترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية،"

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧م، ورد في بيان قمة الخرطوم هدف "التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧"م، ودعم صمود هذه الدول في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

وفي الحقب التالية، تراجع مفهوم الأمن الجماعي العربي وذلك نظرًا لاختلاف الإدراك بشأن مصادر التهديد من دولة لأخرى والاختلاف حول السبل والوسائل المناسبة للتعامل مع هذه التهديدات. ففي حقبة الثمانينات، برزت مصادر جديدة للتهديد وذلك مع اندلاع الثورة الإيرانية في ١٩٧٩م، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٠م، والتي استمرت حتى نهاية هذه الحقبة، ثم غزو العراق للكويت في الأول من أغسطس ١٩٩٠م، فحرب تحرير الكويت في العام التالي، وفرض العقوبات على العراق وصولاً إلى الغزو الأمريكي له ٢٠٠٣م، وتصاعد تهديدات التنظيمات الإرهابية التي استخدمت العنف.

ومع بداية الحقبة الثانية من هذا القرن، جاءت مظاهرات وانتفاضات عامي ٢٠١٠ -٢٠١١م، في عدد من الدول العربية لتمثل مصدرًا إضافيًا للأخطار والتهديدات، فمن ناحية أدت

في بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة جاءت المظاهرات لتمثل مصدرًا إضافيًا للأخطار والتهديدات والتفكك السياسي والانقسام الاجتماعي

هذه التطورات إلى تصاعد مختلف مظاهر التفكك السياسي والانقسام الاجتماعي وصولاً إلى الحروب الداخلية والحروب بالوكالة وذلك في الدول التي شهدت هذه التطورات. ومن ناحية ثانية فقد سعت الدول الأخرى إلى النأي بنفسها عن تأثيرات هذه التطورات وتداعياتها، والحيلولة دون انتقالها إليها.

وانعكس ذلك على بيانات مؤتمرات القمة، فبرز كل من إيران والتنظيمات الإرهابية المتشددة كمصادر للتهديد والخطر على الدول العربية، كما ظهر الاختلاف بين هذه الدول بشأن أولوية كل من الخطرين و كذا بشأن كيفية التعامل معها.

ثالثًا: الأمن الجماعي العربي في التطبيق

رغم أن معاهدة الدفاع المشترك وضعت الأساس لنظام أمني جماعي، وحددت مؤسساته وأدواته، إلا أن التطبيق واجه قدرًا كبيرًا من العقبات والمشاكل ولم يطبق نظام الأمن الجماعي العربي على أغلب الحالات التى شهدتها الدول العربية. ومن الحالات القليلة التي تم فيها الاستناد إلى نص المادة السادسة من الميثاق هو قرار مجلس الجامعة بتشكيل قوة عربية مشتركة وإرسالها إلى الكويت عام ١٩٦١م، في مواجهة التهديدات العراقية لها. ومن ذلك أيضًا تشكيل "قوة الردع العربية "في يونيو ١٩٧٦م، وتدخلها في الحرب الأهلية اللبنانية تحت إشراف مباشر من أمين عام الجامعة، ويلاحظ أن قرار تشكيل هذه القوة قد تم اتخاذه من خلال مفاوضات بين عدد من الدول العربية وخارج أجهزة الجامعة العربية وأن هذه القوة كانت في الحقيقة قوة سورية. ومع أهمية دور الجامعة في حالتي الكويت ولبنان فإنه يمكن القول إن هذه الإجراءات كانت من قبيل حفظ السلام في الحالة الأولى وقوات فض الاشتباك والفصل بين القوى المتحاربة في الحالة الثانية، ويدخل في هذا المجال أيضًا مشاركة قوات رمزية من عدة دول عربية إلى الجبهتين المصرية والسورية إبان حرب ١٩٧٣م.

وفى حقبة الثمانينات تراجعت الترتيبات والهيآت الخاصة باتفاقية الدفاع العربي المشترك كوجود أمين عام مساعد للشؤون العسكرية وتشكيل اللجنة العسكرية واللجنة الاستشارية العسكرية. وكان أخر محاولة مؤسسية لإحياء التعاون العسكري العربي هي المبادرة المصرية لإنشاء قوة عسكرية مشتركة والتي وافق عليها مؤتمر القمة بشرم الشيخ مارس ٢٠١٥ م، والتي لم تر النور بسبب الاختلافات بين الدول العربية.

لقد واجه الدفاع المشترك على المستوى العربي عقبات وجوانب قصور عديدة حالت دون تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك، أولها: الاختلافات الكبيرة بين الدول العربية في سياساتها الخارجية وإدراكها لمصادر الخطر والتهديد. وثانيها: وجود قواعد وقوات أجنبية في عدد من الدول مما جعلها تشعر بعدم الحاجة إلى جدوى الدفاع العربي المشترك، وثالثها: ضعف القوات المسلحة العربية كمًا ونوعًا حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، وعدم قدرتها على التعامل مع التهديدات والأخطار، علاوة على الاختلاف في نظم التسليح والتدريب.

رابعًا: نظام الأمن الجماعي العربي بين التطوير والإلغاء

على مدى السنوات السابقة، كان نظام الأمن الجماعي العربي موضوعًا لعديد من الدراسات القانونية والتي أشارت الى تطوير بعض جوانب هذا النظام. وقدمت عددًا من المقترحات: يمكن عرض أهمها على النحو التالي:

١- تعديل أحكام الميثاق في ضوء ما نصت عليه المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة بما يكفل للدول الأعضاء في الجامعة الحق في دعوة مجلس الجامعة الى الانعقاد فور حدوث عدوان على أي منها أو وقوعها تحت تهديد العدوان، وكذلك النص على حق المجلس ممثلاً في شخص الأمين العام في التدخل في هذه الحالات بمبادرة من تلقاء نفسه وذلك تأسيسًا على نص النظام الداخلي لمجلس الجامعة الصادر عام ١٩٧٣م، والذي ينص على أنه يكون للأمين العام "أن يسترعي نظر المجلس أو الدول الأعضاء إلى أية مسألة يرى أنها قد تسئ إلى العلاقات القائمة بين الدول العربية أو بينها وبين الدول الأخرى.

٢- اقتراح بضرورة تفصيل وتوضيح الاجراءات التي يقررها مجلس الجامعة لعقاب الدولة المعتدية. وأشار القائلون بهذا الاقتراح إلى ضرورة التدرج في هذه الإجراءات والتدبيرات كالدعوة إلى وقف أعمال القتال، وإرسال قوات عربية لحفظ السلام، أو الفصل بين المتحاربين ....، وصولاً إلى استخدام القوة العسكرية بعد إخطار مجلس الأمن الدولي بمثل هذه التدابير إضافة إلى إجراءات سياسية مثل سحب السفراء المعتمدين لدى الدولة المعتدية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، فرض العقوبات الاقتصادية.

٣- ضرورة تدعيم فكرة إنشاء قوات عربية مشتركة تحت اسم قوات الطوارئ أو قوات حفظ السلام أو قوات الردع، وأن يتم

تشكيلها ضمن إطار الجامعة العربية بهدف ردع العدوان ودعم الدولة المعتدى عليها.

٤- اقتراح بإنشاء مجلس للامن يتولى مسؤولية المتابعة السريعة للأحداث والتعامل معها أسوة بالدور الذي يقوم به مجلس الأمن على المستوى الدولي. وفي مؤتمر قمة الخرطوم ٢٠٠٦م، تم الاتفاق على إنشاء مجلس السلم والأمن العربي وذلك كآلية للوقاية من النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية والعمل على إدارتها وتسويتها وتقديم توصيات لمجلس الجامعة بشأن التطورات التي تمس الأمن القومي العربي، واقتراح نظم للإنذار المبكر ودراسة تشكيل قوات حفظ سلام عربي.

والحقيقة، فقد جاء إنشاء هذا المجلس خاليًا من أي مضمون جاد فهو ليس سوى إدارة تابعة لمجلس الجامعة يرفع إليه تقاريره وتوصياته وترتب على ذلك أن كل مثالب العمل في مجلس الجامعة انتقلت إليه.

على أنه توجد وجهة نظر أخرى ترى أن مكمن الخلل في نظام الأمن الجماعي العربي هو سياسي وليس قانوني، وأنه من الواضح أنه لا يوجد خلل هيكلي في نصوص نظام الدفاع العربي المشترك وبالذات الاتفاقية، ولكن الخلل يكمن في واقع العلاقات السياسية بين الدول العربية والاختلافات بينها بشأن أولويات مصادر التهديد وسبل مواجهاتها، وشيوع الريبة وعدم الثقة بين النظم الحاكمة، فإذا ما استمرت هذه الخلافات فإنه لا توجد جدوى من محاولة تطوير الاتفاقية الحالية أو صياغة اتفاقية جديدة.

ومؤدى هذا أن الجامعة العربية نشأت على قاعدة الاتفاق والرضاء العام فالتوافق العربي هو أساس قيام الجامعة والسبب الرئيسي لاستمرارها من ١٩٤٥م، حتى الآن. فالجامعة لم تنشأ نتيجة وجود دولة إقليمية مسيطرة استطاعت أن تفرض آرائها على الآخرين، وإنما نشأت نتيجة توازنات وتفاهمات وشعور جميع الأطراف بالرضاء، حتى أن الدول المؤسسة اسقطت من الميثاق النص الوارد في بروتوكول الأسكندرية الذي كان ينص على " لا يجوز لأي دولة عضو اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية"، وكان هذا القرار بناء على طلب من لبنان.

والخلاصة أن الثقافة السياسية للجامعة تتطلب اتفاق كل الأطراف، وقد مثلت هذه السمة عنصر قوة وضعف في الممارسة، عنصر قوة لأنها حافظت على تماسك الجامعة ومرونتها، وحالت دون سيطرة أي دولة أو مجموعة من الدول عليها، وفرضت على الدول العربية الكبيرة التي تسعى للعلب دورًا قياديًا أن تلجأ إلى مزيج من أساليب الإقناع والضغط. كما أنه أعطى الدول الصغيرة ضمانة مادية ومعنوية في مواجهة الدول الأكثر قدرة ونفوذًا، وأعطاها فرصة المساومة، وكان من شأن ذلك كله الحفاظ على استمرار الجامعة وتماسكها. وهو عنصر ضعف لأن التوافق فرض قدرًا كبيرًا من الجمود والشكلية وأعطى حق الاعتراض من كل دولة على حده، ولم تتمكن الجامعة من العمل إلا في المجالات التي يتحقق فيها التوافق والرضاء العام.

ماذا عن وضع دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الإطار؟

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو الإطار العربي الوحيد الذي يتضمن اتفاقية أمنية للتعاون في قضايا الأمن الداخلي بدأت في عام ١٩٨٧م، وتم تطويرها وتعديلها في ٢٠١٢م، وقوات دفاع مشترك تحت اسم قوات درع الجزيرة والتي تم تفعيلها في مارس ٢٠١١ م، لحماية المؤسسات الاستراتيجية في البحرين، وقوة عسكرية موحدة ومشتركة بما يحقق الأمن الجماعي الخليجي عام ٢٠١٣ م، و ذلك إضافة إلى القواعد الأجنبية الموجودة في المنطقة وتعهدات الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالدفاع عن المنطقة، وكذلك مبادرة التحالف العسكري الإسلامي، والتحالف العربي في اليمن.

لا يوجد نقص في الأفكار والتصورات الخاصة بالأمن الجماعي العربي بصفة عامة أو الأمن الجماعي الخليجي ولكن المشكلة تتمثل -كما ذكر سلفًا-في اختلاف توجهات وادراكات الدول العربية-والخليجية حول أولويات الأخطار والتهديدات وكيفية التعامل معها. وبالتالي فإن المطلوب هو تصفية الخلافات بين الدول العربية الرئيسية واتفاقها على أن وجود ضمانات دولية بالأمن ليس بديلاً عن تطوير القدرات الذاتية والعربية، والاقتناع بضرورة التعاون العسكري العربي، وأن يكون الالتزام بتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك وفتح الباب لمراجعة آلياتها التنفيذية وأجهزتها. ويمكن أن يتم ذلك بواسطة اللجنة العسكرية ومجلس الدفاع المشترك تمهيدًا لعرض الموضوع على مؤتمر القمة العربية. وضمانًا لنجاح هذا الجهد، ينبغي أن يتسم بالمرحلية والتدرج حتى يتم بناء الثقة بين كافة الأطراف وتوفير التوافق والرضاء المشترك ونقطة البدء هي إدراك أن القدرات العسكرية، الفردية على مستوى كل دولة والجماعية الإقليمية، هي الملاذ الأخير لتحقيق الأمن، ومن المهم أن يدور حوار استراتيجي بين الدول العربية، أو مجوعة منها حول الأخطار المحدقة بالأمن العربي اليوم.

* الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

إسرائيل المستفيد من الوضع العربي بعد الثورات وظهور الإرهاب

القوة العسكرية الإسرائيلية: التوازنات الإقليمية بعد الربيع العربي

المقصود بالتوازنات الإقليمية هو ما ينشأ في العلاقات بين الدول وغيرها من الفاعلين الآخرين في نفس الإقليم، من التفاعلات وعلاقات قوة ناتجة عن تطور موازين القوى العسكرية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية التكنولوجية. وهذه التوازنات الإقليمية موضع الدراسة هنا هي التوازنات الشرق الأوسطية، أي التي تنتج عن تفاعلات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد فيما بين إسرائيل وغيرها من القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة، وبالذات الدول العربية المجاورة لفلسطين وإسرائيل، خاصة مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، والدول الواقعة عند مدخل البحر الأحمر.

د. مصطفى علوي

وبخاصة اليمن، ولأنه قد حدث تطور علمي وتكنولوجي مهم في منظومات التسلح، وبالذات في المدى المكاني لها، فإن ثمان دول عربية أخرى ليست على جوار مباشر مع إسرائيل، ولكنها تدخل طرفاً في التوازن الإقليمي العربي-الإسرائيلي، مثل المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ولا يقوم التوازن الإقليمي على التوازن في القدرات العسكرية فقط، بل يقوم أيضاً، على التوازن في القدرات الاقتصادية، والقوة الثقافية، والقوة العلمية التكنولوجية. ورغم أهمية العناصر الاقتصادية والثقافية والعلمية التكنولوجية في تحديد مستوى التوازن، أو عدم التوازن، إقليمياً، أو دولياً وينطبق ذلك، بطبيعة الحال، على حالة إسرائيل، و حالة الدول العربية، فإن هذا المقال العلمي ينشغل، أساساً بالإطار الإقليمي العربي – الإسرائيلي، وبالذات في مجال القوة السكرية وبشكل أكثر تحديدًا، ننشغل هنا بدراسة القدرة العسكرية الإسرائيلية، وتطورها في مرحلة ما يسمى بثورات الربيع العربي في سنواتها الست الماضية، وهل استفادت دولة إسرائيل من الضعف، أو الانهيار، الذي لحق بعدد من الدول العربية في عناصر قوتها المختلفة خلال تلك المرحلة؟، وكيف يؤثر ذلك على التوازنات الإقليمية التي تقوم على علاقات القوة بين الدول العربية و إسرائيل، وعلى التوازنات التي تقوم بين أطراف إقليمية أخرى مثل إيران وتركيا مع إسرائيل أو دول عربية. ولأن ذلك الإطار الإقليمي الشامل يحتاج على العديد من الدراسات، فإننا سوف نركز هنا على التوازن العربي الإسرائيلي في المجال السكري، وبالذات في بلاد الربيع العربي.

الصراعات العسكرية والحروب قد تتأثر بعوامل عسكرية بطبيعة الحال، ولكنها قد تتأثر كذلك بعوامل غير عسكرية. فوجود أزمة مالية أو اقتصادية تعاني منها دولة طرف في الحرب قد يكون لها أثر قوي على نتيجة الحرب. والجغرافيا السياسية بعناصرها المختلفة، مثل الحجم الجغرافي للدول وطبوغرافيا الأرض، وطبيعة المناخ، كلها عناصر جغرافية بالغة الأهمية في السياسة الاستراتيجية للدولة، بما في ذلك مدى قوتها القومية في مجالات الحياة المختلفة، وبالذات في إدارة الحروب. وفي هذا السياق تمكنت روسيا من توظيف جغرافيتها السياسية لهزيمة نابليون ثم هتلر في حربين كبيرتين كانت أولهما أوروبية وثانيتهما عالمية.

ورغم أهمية أثر العناصر غير العسكرية في دراسة وتوظيف قوة الدولة. فإن هذا المقال يركز على العناصر المباشرة للقوة العسكرية. وتتضمن تلك العناصر حجم القوات المسلحة للدولة، وخبراتها الحربية، ومدى توافر الأموال للإنفاق عليها، وبرامجها التدريبية، ووضوح عقيدتها العسكرية، وحجم منظومات أسلحتها، وقدراتها في مجال صناعة وتطوير أسلحتها. ودقة

عدم استقرار المنطقة يستمر لسنوات لتعدد أطراف الصراع وتأثير إسرائيل وإيران وتركيا وتصارع أيدلوجيات الاصوليات الإسلامية واليهودية

وكفاءة العلاقات التدريبية والعملياتية لمنظومات تسلحها ومدى عمق وسلامة علاقات جيشها مع جيوش دول أخرى. ومن ثم ينشغل هذا المقال بتأثير الربيع العربي على علاقة القوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية، وبخاصة التي كانت منها طرفًا مباشرًا في الحروب العربية – الإسرائيلية، وهي مصر، وسوريا، والأردن أو تلك التي قامت بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، وبين إسرائيل وحركة حماس في غزة، أو التي قامت بين إسرائيل والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية خلال الانتفاضتين الأولى والثانية. ورغم أن ما نتج عن الربيع العربي من أزمات أو حروب أهلية ليس لها علاقة بالصراع العربي – الإسرائيلي، ولم تكن إسرائيل طرفاً فيه، فإن نتائجه وتأثيراته على التوازنات الإقليمية مهمة وقوية، بما في ذلك توازن القوة العربية الإسرائيلية. ومن عناصر القوة العسكرية القدرة على التخطيط العسكري الكلي والوطني الشامل، ثم على مستوى كل من الأفرع والأسلحة، والأجهزة العسكرية التي تشكل معاً القوات المسلحة للدولة. والتخطيط العسكري يتم أو يجب أن يتم على مدى زمني طويل أو متوسط أو قصير. ومن العناصر المهمة للقوة العسكرية للدولة عنصر القيادة العسكرية للقوات المسلحة، ومدى خبرتها العسكرية، وطبيعة علاقتها مع قيادة الدول، وعنصر أهداف العمليات العسكرية، وأدوات تحقيق تلك الأهداف، وهذه العناصر للقوة العسكرية تختلف في أهدافها وأدواتها وأطراها الزمنية تبعاً للاختلاف في طبيعة العدو الذي تستخدم معه أو ضده تلك القوة العسكرية. وقولاً واحدًا، فإن عوامل الرشد والنجاح في استخدام وإدارة تلك العناصر والخطط تختلف حسب اختلاف العدو وقوته العسكرية. فإسرائيل، كعدو للدول العربية، تختلف عن الأطراف والقوى الأخرى المحتملة التي قد تكون دولاً أخرى في المنطقة ومثل جماعات الإرهاب، وهو ما يجعل من استخدام القوة العسكرية من جانب هذه الدول ضد إسرائيل غير محتمل أو قليل الاحتمال. ومعنى ذلك أن إسرائيل سعيدة بالوضع العربي الراهن الذي نتج عن الربيع العربي لأنه في النهاية يضعف الطرف العربي في مواجهة إسرائيل.

وتعاني بلاد الربيع العربي من أزمات اقتصادية خطيرة. ويتمثل ذلك في انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وفي أسعار العملات الوطنية مع ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات،

بل وغيابها في أسواق بعض هذه الدول. ويترتب على كل ذلك انخفاض في الأموال المتاحة للإنفاق على جيوش هذه الدول وتسليحها وإدارة شؤونها، وإنتاج بعض أسلحتها، وتخطيط لأنشطتها التدريبية العسكرية، وشراء بعض منظومات التسلح، وبالذات المتطورة المتقدمة وعالية التكلفة ولم يقف الأمر عند مستوى الأزمات الاقتصادية الكبيرة في كل بلاد الربيع العربي وإنما امتد إلى حد الأزمة السياسية الداخلية المعقدة والحادة فالأزمات التي تواجهها بلاد مثل سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا هي أزمات سياسية، وليس فقط اقتصادية. وهي أزمات معقدة وفق لمؤشرات عدد أطراف كل أزمة، وعدد القضايا التي تقوم عليها تلك الأزمات، وتعدد وتنوع الأدوات والآليات المستخدمة في إدارة الأزمة، وكون القضايا والمسائل التي تشكل مضمون الأزمة جديدة ومعقدة، وغير ذلك من عناصر تعقد الأزمة، فذلك كله يجعل من أزمات بلاد الربيع العربي أزمات بالغة التعقيد. وتزداد صعوبة التعامل مع تلك الأزمات نتيجة تعدد أطراف كل منها، وتعدد القضايا التي تشغل كل طرف، وتعدد أدوات إدارة كل منها، وهو ما يجعل دول الربيع العربي متفرقة في عمليات إدارتها لتلك الأزمات، وهو ما يجعلها، وخصوصاً التي انخرطت قبل الربيع العربي في أزمات بل وحروب ضد إسرائيل غير جاهزة في الانخراط في أزمات ضد إسرائيل قبل انتهاء الربيع العربي وهو ما لن يحدث خلال سنوات هذا العقد.

ويعني ذلك أن المنطقة العربية في حالة من عدم الاستقرار وتغيير سياسي كبير، وهو تغيير سيأخذ سنوات من الصراع السياسي. وتعقد المنطقة، أو خريطتها، نتيجة تزايد عدد أطراف الصراع من العرب، وغير العرب (إسرائيل وإيران وتركيا) وتداخل أو تصارع أيديولوجيات هؤلاء الأطراف (أصوليات إسلامية ويهودية). وقد تحولت بعض أزمات مرحلة الربيع العربي إلى حروب أهلية (حالة سوريا) أو حروب إقليمية (حالة اليمن) أو ساحة لتدخل من جانب قوى دولية كما يحدث في سوريا والعراق وليبيا والأطراف المتدخلة في حروب الربيع العربي تتضمن، إلى جانب من سبق ذكرهم، تنظيمات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو سوريا، المعروفة بتنظيم (داعش) وتنظيم حزب الله الشيعي في لبنان.

ومستقبل ترك الحروب والأزمات والصراعات غير معلوم ولا ظاهر الآن. ومعنى ذلك أن نتائجها، وانعكاسها على مستقبل المنطقة فيما بعدها يتسم بعدم القدرة أيضًا على قراءة دقيقة أو تخطيط سليم لمرحلة ما بعد الربيع العربي ومعنى ذلك أن تحدي المستقبل الخاص بهذه المنطقة بالنسبة لإسرائيل هو أقل من التحدي الذي سيواجه المنطقة العربية. إن البعض يضع غموضاً كثيفاً على خريطة مستقبل المنطقة وما يعنيه ذلك هو أن قراءة مستقبل المنطقة العربية ستكون مهمة صعبة. ولن يقتصر ذلك على الأطراف العربية المعنية، بل قد يمتد إلى قوى شرق أوسطية، بل وقوى دولية من خارج الإقليم. وربما يعني ذلك أن التعامل مع تلك القضية، ورسم خريطة مستقبلية، سيكون مهمة صعبة على كل الأطراف، ولكنها ستكون الأصعب مع دول الربيع العربي وأقل صعوبة مع القوى الإقليمية غير العربية والقوى الدولية من خارج الإقليم.

الربيع العربي أظهر قوى الإسلام السياسي متعدد المذاهب والجماعات وبروز قوى إسلامية غير عربية

وبالنسبة لإسرائيل فإن الربيع العربي يعني بروز قوى الإسلام السياسي في بلاد عربية، مثل مصر (الإخوان المسلمون)، وفلسطين (حركة حماس) ولبنان (حزب الله) واليمن (الحوثيين)وبروز قوى إسلامية غير عربية مثل تركيا (حزب العدالة والتنمية) وإيران.

وقد أدى تصاعد قوة هذه التيارات داخل بلادها إلى إضعاف الطرف العربي سياسيًا بسبب الصراعات الحارة القوية التي تترتب على ثورات الربيع العربي، وأضعفت الطرف العربي وأدت إلى تقوية الطرف الإسرائيلي سياسيًا، واقتصاديًا، ومن ثم عسكريًا. ولا يعني ذلك أن عملية تطوير القوات المسلحة العربية قد غابت أو توقفت. بل إن هذه العملية تطورت إيجابيًا في بعض بلاد الربيع العربي مثل مصر من خلال منظومات تسلح جديدة قوية وفعالة وغير مسبوقة. بل أن جيش دولة مثل سوريا قد تلقى بعض منظومات التسلح الفعالة في السنوات الست الماضية. وصح ذلك فإن التطوير الذي لحق بالقوة العسكرية في بلاد عربية، مثل مصر والعراق وسوريا في هذه المرحلة لم يكن من أجل استخدامه للقتال أو الردع ضد إسرائيل بل ضد قوى الإرهاب المحلية أو الدولية بالأساس، مع إرجاء أي صراع عسكري مع إسرائيل في المرحلة الراهنة وحتى ينتهي الصراع الراهن مع قوى الإرهاب، ثم إعادة بناء الدول العربية التي يتم تدميرها في المرحلة الراهنة، مع إعادة بناء الدولة عسكريًا بواسطة القيادة والخبرة العملية، وكلها عناصر مهمة لدول الربيع العربي ولكن التوظيف الفعال لمثل تلك المنظومة الجديدة التي تكفل وتضمن سلامة الأمن القومي لتلك الدول، وبخاصة دول الجوار المباشر مع اسرائيل هو أمر بالغ الأهمية للإعادة صياغة بنيان فعال للأمن العربي في التعامل مع إسرائيل ولاختلاف الجبهات والعمليات والأسلحة التي تستخدم، أو سوف تستخدم في السنوات المقبلة، من جانب دول الربيع العربي المجاور للإسرائيل

في التعامل مع أهداف وعمليات وقوى ومنظومات أخرى تفرضها طبيعة وبنية الصراع مع إسرائيل، كهدف مختلف وممتد تاريخيًا من منتصف القرن العشرين، ويتوقع أن يمتد مستقبليًا وهو ما سوف يقتضي من الطرفين العربي والإسرائيلي مراجعة الحقائق والمبادئ والآليات والمنظومات العسكرية والسياسية حتى تتناسب مع أوضاع وتفاعلات الربيع العربي، وما بعدها ولا شك أن إسرائيل ستقوم بذلك، وهو ما ترجوه الدول العربية ، وبخاصة التي كانت وما زالت وستظل أطرافًا مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في العلاقات العربية الإسرائيلية أن تقوم بعملية وبحرفية وكفاءة وفعالية في جميع مجلات إدارة الصراع باستخدام الأدوات المختلفة اللازمة في هذا الصدد، وبالأخص في مجال القوة العسكرية أما اذا أخذت القوة العربية بعملية تطوير قواتها العسكرية دون أن تستهدف إسرائيل ، فإن ذلك سيترتب عليه نتائج إيجابية بالنسبة لإسرائيل، وسلبية بالنسبة للعرب . وقولاً واحدًا، فإن الرشد والنجاح في استخدام وإدارة عناصر القوى والأطراف الأخرى المحتملة ، سواء كانت دول أخرى، أو جماعات وتنظيمات إرهابية، وهو ما يجعل من الصعب، أو غير المفيد لدول الربيع العربية، أن تستخدم القوة العسكرية ضد إسرائيل في هذه المرحلة لأن ذلك الاستخدام سيكون في المرحلة الحالية وللأسف في المستقبل القريب غير فعال أو حتى غير ممكن ومعنى ذلك أن إسرائيل سعيدة بالوضع العربي الراهن ومن العناصر المهمة في هذا الصدد عنصر المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وهنا كان للصراع بين حركة حماس وحركة فتح تأثير سلبي على الطرف الفلسطيني لأن إسرائيل استفادت من ذلك الوضع الفلسطيني ومن الوضع العربي العام الذي تأثر سلبيًا بنتائج الإرهاب الذي تعاني منه أطراف عربية عديدة في إطار الربيع العربي ولقد كان تنظيم داعش، أو تنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام ينتشر ليس فقط داخل سوريا والعراق بل وعدة دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بل وفي الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أو راسيا .

وخطورة الإرهاب تتزايد ويتقدم الإرهاب على غيره من مصادر تمهيد أمن الدول العربية ومعنى ذلك أن الموارد المالية للحرب على الإرهاب أكبر من تلك المخصصة لمواجهة تهديدات أطراف أخرى في الوقت الراهن. وينطبق ذلك على الحالة العربية في مواجهتها لإسرائيل، ورغم ما يقال عن الإتلاف الدولي أو التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب ومكافحته فإن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد من القضاء على الإرهاب ذلك أن إسرائيل نفسها تتبع سياسات إرهابية بحكم كونها دولة إرهابية في تعاملها مع الشعب الفلسطيني صاحب الأرض التي أقيمت دولتها والأهم الآن بالنسبة لإسرائيل هو أن تغرق الأقطار والدول العربية في الحرب مع الإرهاب، لأن ذلك سيجعل هذه البلاد العربية غير قادرة على مواجهة إسرائيل عسكريًا وللملاحظة أن المواجهة أو الحرب مع تنظيمات الإرهاب سيحتاج أموالاً ورجالاً وأسلحة كثيرة متنوعة، وهو ما يقلل من إمكانيات وقدرات البلاد العربية عسكريًا واقتصاديًا و التي يمكن أن تخصص لحروب قادمة مع إسرائيل ولذلك تتمنى إسرائيل أن تتواصل الحرب الدولية ضد الإرهاب وربما يساعد على ذلك أن الإطار الدولي الذي تتم فيه هذه الحرب غير دقيق وغير فعال فأولاً ليس مؤكدًا إذا كان ذلك الإطار الدولي بمجرد ائتلاف سياسي أم تحالفًا يفترض أن يكون عسكريًا وسياسيًا، إن أحد المؤشرات المهمة الدالة على قدرة ونجاح الدول العربية على مواجهة إسرائيل على نحو يدفع هذه الأخيرة إلى مزيد من التطوير لقوتها العسكرية يتمثل في حجم القوة التي سيمكن للدولة العربية وخاصة المجاورة لإسرائيل أن تخصصها لمواجهة إسرائيل ليس بالضرورة في حرب وإنما أيضًا في علاقات ردع عسكري - سياسي . وهنا ربما سيكون على البلاد العربية وخصوصًا بلاد الربيع العربي أن تخصص الجزء الأكبر من قوتها العسكرية والاقتصادية لمكافحة الإرهاب وهو ما يقلل الموارد التي يمكن تخصصها لإدارة الصراع مع إسرائيل.

وتزداد الصورة تعقيدًا اذا علمنا أن ثمة دول وقوى أخرى كان لها من القوة والقدرة على إدارة الصراع الذي يواجه بلاد غربية مثل روسيا وإيران وتركيا والغرب ، وهو ما حدث ويحدث في سوريا وليبيا واليمن والعراق ومعنى ذلك مثل هذه الأطراف يكون بها تأثير بالغ لتلك الدول العربية بإدارة العلاقة مع إسرائيل بشكل فاعل وكفء وبغض النظر عن الربيع العربي فإن إسرائيل تتبنى الآن خطة عسكرية إستراتيجية لإنتاج منظومات تسلح عسكرية متقدمة جدًا وتتمثل في أسلحة متقدمة خالية من البشر ، ليس فقط في مجال أقمار صناعية للتجسس أو أسلحة بدون ربان في مجال الأسلحة البحرية وبالأخص الغواصات ويتم ذلك في إطار خطة استراتيجية تمتد من الآن وحتى ٢٠٣٣م، وسيؤدي ذلك إلى خفض العدد الإجمالي لأفراد القوات الإسرائيلية نتيجة للتوسع في إنتاج وحيازة منظومات أسلحة تكنلوجية متقدمة وللأسف فإن الدول العربية غير متقدمة علميًا وتكنولوجيًا ويترتب على ذلك تطورًا وتقدمًا من حيث التسليح لصالح إسرائيل، وهو ما يجب تداركه عربيًا وخصوصًا في إنتاج تلك المنظومات المتقدمة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، أي أسلحة الدمار الشامل النووية، والبيولوجية، والكيميائية.

* أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

برجماتية روسيا تجمع بين شراكة إيران وتقارب تركي وتعاون خليجي

روسيا والصين والهند: التوجه الخليجي للتعاون العسكري والتسليح

رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد تقليديًا وبشكل رئيسي على التسلح الأمريكي والغربي، وتعتبر الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي لها خاصة منذ حرب الخليج الثانية، والدور المحوري الذى لعبته واشنطن في قيادة التحالف الدولي لتحرير الكويت، ثم تدشين الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) من خلال "مبادرة إسطنبول للتعاون" عام ٢٠٠٤م؛ والتي مثلت نقلة نوعية في طبيعة وأبعاد التعاون متعدد الأطراف بين دول الخليج والغرب، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تهيئ الفرصة لدفع التعاون الخليجي مع روسيا والقوى الآسيوية الصاعدة عسكريًا، الصين والهند.

د. نورهان الشيخ

رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد تقليديًا وبشكل رئيسي على التسلح الأمريكي والغربي، وتعتبر الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي لها خاصة منذ حرب الخليج الثانية، والدور المحوري الذى لعبته واشنطن في قيادة التحالف الدولي لتحرير الكويت، ثم تدشين الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) من خلال "مبادرة إسطنبول للتعاون" عام ٢٠٠٤م؛ والتي مثلت نقلة نوعية في طبيعة وأبعاد التعاون متعدد الأطراف بين دول الخليج والغرب، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تهيئ الفرصة لدفع التعاون الخليجي مع روسيا والقوى الآسيوية الصاعدة عسكريًا، الصين والهند.

أولها، يتعلق بالعلاقات الخليجية الأمريكية والتي يخيم عليها الشكوك ويبدو مستقبلها أكثر ضبابية من ذي قبل في ضوء الاتفاق النووي مع إيران والاتجاه لتطبيع الوضع الدولي والإقليمي لها، والتخوف من أن ينطوي ذلك على تخلى أمريكا عن التزاماتها فيما يتعلق بأمن الخليج. وقد زادت هذه المخاوف بعد تبني الكونجرس لقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب "جاستا" وما حمله من رسائل سلبية حول نوايا واشنطن، وفوز دونالد ترامب وتصريحاته المثيرة للجدل خلال حملته الانتخابية بشأن التعاون مع الحلفاء ومنهم دول الخليج. في هذا الإطار، قد تميل دول الخليج إلى تعزيز توجهها نحو تنويع مصادر التسلح والانفتاح على التقنيات العسكرية الشرقية لدعم قدراتها الدفاعية بأحدث المنظومات العالمية. فضلاً عن تجنب ابتزاز الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة من حيث التحكم في نوعية الأسلحة التي تصدرها لدول الخليج، والحظر النسبي على أنواع معينة نتيجة ضغوطات جماعات الضغط الأمريكية، كما أن الاعتماد على مصدر واحد للتسلح يجعل دول الخليج رهينة هذا المصدر من حيث أنواع السلاح وقطع الغيار وعمليات التحديث والتدريب.

ثانيها، يتعلق بالتغير في موازين القوى العالمية، وتأكيد عودة روسيا لمكانتها، وصعود الصين لمصاف القوى العسكرية الفاعلة وكبار مصدري السلاح في العالم. فروسيا قوة عسكرية كبرى، وتقوم مؤسسات التصنيع العسكري الروسية بتصدير أنظمة التسليح المتنوعة الخفيفة والثقيلة والطائرات والمقاتلات والغواصات وأنظمة الصواريخ لأكثر من ٦٥ دولة في أنحاء العالم. وتحتل روسيا المرتبة الثانية عالميًا، بعد الولايات المتحدة، في مجال تصدير الأسلحة والعتاد العسكري، وذلك وفقًا لتقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي في فبراير ٢٠١٦م، حيث استحوذت واشنطن على ٣٣٪ من إجمالي مبيعات السلاح العالمي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، تلتها موسكو في المركز الثاني بحوالي ٢٥٪ في ذات الفترة، وبهذا تكون واشنطن وموسكو قد احتكرتا معًا حوالي ٦٠٪ من صادرات الأسلحة في العالم متقدمتين بفارق

شاسع عن بقية منافسيهما. وتضم قائمة المشترين الرئيسين للأسلحة الروسية شركاء استراتيجيين لموسكو في أمريكا اللاتينية كالبرازيل وفنزويلا، وفي جنوب شرق آسيا، وفي المنطقة العربية.

وتحتل الصين المرتبة الثالثة بين مصدري السلاح في العالم بحوالي ٥,٩٪ من إجمالي المبيعات، حيث زادت صادراتها بنسبة ١٤٣٪، لتتقدم بذلك على كبار المصدرين الغربيين مثل فرنسا وألمانيا. ويذهب ثلثا صادرات الصين من الأسلحة، إلى ثلاث دول آسيوية هي باكستان (٤١٪) وبنغلادش وبورما، وهناك أيضا ١٨ دولة إفريقية استوردت أسلحة صينية خلال السنوات الخمس المذكورة. وقد انعكس الصعود الاقتصادي الصيني وكونها ثاني أكبر اقتصاد عالمي على قدرتها وعقيدتها العسكرية التي تم تعديلها لتتجاوز مفهوم القوة الإقليمية الذي طالما حكم السياسة الصينية، على النحو الذي يتواءم مع وضعها كقوة كبرى فاعلة.

وتعتبر الهند إحدى القوى الصاعدة بقوة في النظام الدولي ومرشحة لتكون إحدى القوى الفاعلة عالميًا خلال العقود القادمة، وذلك بالنظر لما تمتلكه من مقومات، وما حققته من قفزات اقتصادية وعسكرية خلال العقدين الماضيين. فالهند سابع أكبر اقتصاد عالمي، وتحقق نسبة نمو بلغت ٧٪ منذ مطلع الألفية الثالثة، وهي سابع أكبر دول العالم من حيث المساحة، والثانية من حيث عدد السكان، وهي قوة عسكرية نووية.

وتعد الصين والهند من أكبر مستوردي السلاح الروسي، حيث تستأثر الهند وحدها بحوالي ٣٩٪ من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية، مما يجعلها الشريك الاستراتيجي الأكبر لموسكو في مجال التعاون العسكري التقني. ورغم أن واردات الصين من السلاح بصفة عامة تراجعت بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥م) مقارنة بالسنوات الخمس السابقة، مما يشير إلى تزايد الثقة في الأسلحة المحلية صينية الصنع وقدرتها على إشباع طلب الصين المتزايد على الأسلحة، فإنها مازالت من كبرى مستوردي السلاح الروسي، وتحصل على ١١٪ من صادرات الأسلحة الروسية، وتعد من أقوى الشركاء لروسيا في مجال التعاون العسكري التقني، وحصلت على منظومة "إس- ٤٠٠" التي لم تحصل عليها أي دولة أخرى، باستثناء نشرها في سوريا والتعاقد الذي تم بين دلهي وموسكو بشأنها مؤخرًا، بالإضافة إلى حصولها من قبل على منظومة "إس- ٣٠٠"، الأمر الذي يعكس قوة العلاقات الاستراتيجية بين موسكو وبكين.

في ضوء ما تقدم تعتبر الدول الثلاث، روسيا والصين والهند، منظومة عسكرية متناغمة أكثر منها متنافسة خاصة في ضوء الأطر الأمنية والاقتصادية التي تجمعها معًا، ممثلة في شنغهاي وبريكس. كما يجعل هذا أيضًا من روسيا الشريك الأهم باعتبارها التي تمتلك المنظومات الأكثر تطورًا وفاعلية والقادرة على إمداد الشركاء عامة بها، والتعاون التقني لتطوير الصناعات العسكرية المحلية كما يحدث في الحالة الهندية. ولا يمنع هذا من الاستفادة بقدرات الصين والهند، وما حققه الدولتان من قفزات في تطوير الصناعات العسكرية بها والدخول إلى سوق السلاح كمصدرين وليس فقط مستوردين.

ثالثها، إن هناك رصيد هام من التعاون العسكري ومن الأطر التعاونية الأخرى بين دول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والدول الثلاث يسمح بتطوير التعاون العسكري التقني بين الجانبين والدفع به لمستويات أرحب وأوسع نطاقاً. فقد وقعت المملكة العربية السعودية مع روسيا اتفاقية للتعاون العسكري التقني بين البلدين، خلال زيارة الأمير بندر بن سلطان لموسكو في يوليو ٢٠٠٨م، وفي عام ٢٠١٢م، تم الاتفاق على شراء المملكة ١٥٠ مروحية عسكرية من إنتاج روسي، من بينها مروحيات هجومية من طراز (Mi-35)، ومروحيات نقل عسكري من نوع (Mi-17)، وأكثر من ١٥٠ دبابة (T-90S)، و٢٥٠ آلية مشاة مدرعة من طراز (BMP-3).

وخلال زيارة ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان، إلى روسيا في يونيو ٢٠١٥م، تم الاتفاق بين الرياض وموسكو، على تفعيل اللجنة المشتركة للتعاون العسكري والتقني، وتم التوقيع على اتفاقية عسكرية بين البلدين من جانب كل من رئيس هيأة الأركان العامة الفريق أول عبدالرحمن البنيان ومدير الهيأة الفيدرالية في حكومة روسيا الاتحادية الكسندر فامين، وتنص على تفعيل التعاون المشترك في مختلف المجالات العسكرية بين البلدين، وهي الاتفاقية التي كان من المفترض أن تحدث نقلة نوعية في طبيعة العلاقات العسكرية السعودية الروسية، خاصة وأن المملكة أبدت اهتمامًا بالحصول على منظومة إسكندر الصاروخية الروسية خلال معرض "آراميا-٢٠١٥"، وأبدت روسيا استعدادها لتزويد السعودية بما تريد من منظومات دفاعية لتعزيز وضمان أمنها وسلامة أراضيها. إلا أن هذا التطور لم يخرج عن حيزه الورقي ولم يتوج بإجراءات متممة ومكملة نتيجة التطورات اللاحقة في الملف السوري والتي عكست استمرار التناقض في مواقف البلدين تجاه الأزمة السورية خاصة بعد التدخل الروسي في سوريا والذي رأت فيه دول الخليج دعمًا مباشرًا لبشار الأسد الذي كانت تطالب برحيله الفوري عن السلطة.

الصين في المرتبة الثالثة بين مصدري السلاح عالميًا ويذهب ثلثا صادراتها إلى باكستان وبنغلادش وبورما و١٨ دولة إفريقية

ويبدو التعاون العسكري بين الإمارات وروسيا أكثر عمقًا واستقرارًا، حيث تجاوزت قيمة واردات الأسلحة الروسية إلى الإمارات خلال السنوات العشر الماضية مليار دولار. وقد بدأ التعاون العسكري بين البلدين مبكرًا عنه في الحالة السعودية، ومنذ عام ٢٠٠٠م، تتوالى الصفقات بين الجانبين وتمتد لتشمل مدى واسع من المنظومات المختلفة، ومنها على سبيل المثال، توريد ٢٠ مروحية من طراز "مي- ١٧١" إلى إمارة الشارقة عام ٢٠١٠م، وتوريد راجمات الصواريخ من طراز "بانتسير" عام ٢٠١٤م، وهو سلاح غير مسبوق للدفاع الجوي القريب المدى يشتمل على راجمة صواريخ وقذائف، ومهمتها حماية المنشآت المدنية والعسكرية أو حماية منظومات الدفاع الجوي الصاروخية البعيدة المدى مثل "أس-٣٠٠" و"أس-٤٠٠". وفي مارس ٢٠١٦م، أكدت شركة "روس تيخ"، الحكومية الروسية العاملة في مجال القطاعات الابتكارية بالصناعات الحربية والمدنية، أنها تجري مفاوضات مع صندوق "مبادلة" الإماراتي للاستثمار حول بيع حصة ٤٩٪ من أسهم شركة "مروحيات روسيا" للجانب الإماراتي.

وهناك تعاون عسكري أيضًا بين موسكو وكل من الكويت والبحرين، ويوجد في الكويت مكتب روسي لإحدى الشركات الحكومية المتخصصة في تسويق الأسلحة منذ حوالي ٢٠ عاماً، وفي عام ٢٠١٣م، بدأت روسيا تنفيذ الصفقات العسكرية التي أبرمتها مع الكويت، والتي تضمنت "مدرعات بي ام بي ٢" و"مدرعات بي ام بي ٣". كما حضر ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، حفل افتتاح المنتدى العسكري الدولي "الجيش-٢٠١٦" في ضواحي العاصمة الروسية موسكو في سبتمبر من العام الماضي، ووقع البلدان خلال الزيارة اتفاقية للتعاون العسكري. وسبق وأن أعلن أناتولي إيسايكين، المدير العام لشركة تصدير الأسلحة الروسية "روس أوبورون أكسبورت" التي تدير ٨٠٪ من الصادرات الروسية من الأسلحة، في أغسطس ٢٠١٤م، أن البحرين هي أول دولة أجنبية تعاقدت على شراء صواريخ "كورنيت أ أم" الروسية المضادة للدبابات، وهي منظومة صاروخية مشتقّة من سلاح الدبابات "ريفليكس" مخصصة لغرض تدمير الدبابات والمدرعات الأخرى، وذلك ضمن صفقات أخرى وقعتها مملكة البحرين مع روسيا.

وفيما يتعلق بالتعاون العسكري الخليجي مع الصين، فإنه على الرغم من أن العلاقات العسكرية السعودية الصينية حديثة نسبيًا، فإنها تحظى باهتمام واضح من الجانبين، حيث تعود بداية هذه العلاقات إلى عام ١٩٨٥م، والاتفاق المبرم بين الرياض وبكين لحصول السعودية على صواريخ "CSS2". وخلال زيارة تشي هاو تيان وزير الدفاع الصيني للمملكة عام ١٩٩٦م، تم بحث التعاون العسكري بين البلدين، وتوالت الصفقات بينهما، ومنها صفقة تزويد المملكة العربية السعودية بمدافع هاوتزر ذاتيه الدفع PLZ-45 عام ٢٠١١م. وكانت الصين قد سبق وأن صدرت ٥٤ من المدافع ذاتية الدفع إلى الكويت عام ٢٠٠٠م، وهي قادره على إطلاق جميع أنواع الذخيرة، ولها القدرة على إطلاق أربع أو خمس طلقات في الدقيقة الواحدة.

كذلك، تم تأسيس شراكة استراتيجية شاملة بين الهند والإمارات، وتعزيز العلاقات العسكرية الدفاعية بينهما عقب زيارة رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، إلى الإمارات، عام ٢٠١٥م. وقام أسطول من السفن الحربية الهندية في مايو ٢٠١٥م، بجولة في منطقة الخليج شملت كلا من الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وعُمان. وخلال زيارة وزير الدفاع الهندي للرياض في فبراير ٢٠١٢م، تم بحث تعزيز علاقات التعاون العسكري بين الرياض ونيودلهي بما في ذلك بحث تزويد القوات المسلحة السعودية بمعدات وأسلحة هندية الصنع منها صواريخ "البراهموس" الهندية.

رابعها، أن الدول الثلاث تضع ضمن أولويات سياستها في منطقة الشرق الأوسط، تطوير التعاون العسكري مع دول الخليج. فهناك رغبة حقيقة لدى روسيا في إحياء هذا التعاون ودفعه قدمًا، وتبدي موسكو استعدادًا لتصدير أسلحة دفاعية متقدمة تكنولوجيًا قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الدول العربية بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الأمريكية لتوازنات القوى في المنطقة، وما يجب أن تكون عليه. ولعل تأكيد الرئيس الروسي بوتين على أهمية تنشيط تجارة السلاح الروسي وسعيه الدؤوب لذلك، واعتبار تجارة الأسلحة جزءًا من سياسة الدولة في المجال العسكري قد هيأ المناخ لتطوير التعاون العسكري بين روسيا والعديد من دول العالم ومنها دول الخليج، خاصة وأن روسيا تعتبر شريك يمكن التعويل عليه والوثوق به، وعلى سبيل المثال، بعد أن حظرت كل من بريطانيا وفرنسا تصدير المعدات الأمنية للبحرين عام ٢٠١١م، قامت روسيا وللمرة الأولى ببيع نظير لها إلى البحرين، كما أن الأسلحة الروسية تظل أرخص سعرًا من مثيلاتها الغربية، وأكثر مواءمة للعمل في البيئة الصحراوية في كثير من الأحيان.

كذلك لا يخضع تصدير الأسلحة الصينية لشروط وقيود سياسية كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية، فالصين ليست كالدول الغربية من حيث حظر نقل التقنية المتطورة لدول العالم الثالث، سواء تقنية الأسلحة أو غيرها من التقنيات الأخرى. وفي ١٣ يناير ٢٠١٦م، أصدرت بكين وثيقة رسمية تعتبر الأولى من نوعها حول سياسة الصين تجاه الدول العربية، تضمنت التأكيد على عمق التعاون بين الجانبين والآفاق الرحبة التي تتطلع لها الصين في تعاونها مع العالم العربي، ويكتسب التعاون العسكري الصيني العربي أهمية خاصة لبكين في ضوء سعي الأخيرة إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة، وقد تم التأكيد على هذه التوجهات العامة لسياسة الصين خلال زيارة الرئيس

الصيني شي جين بينج للمملكة العربية السعودية في يناير من العام الماضي.

ولا تقل الهند حرصًا على التعاون مع دول الخليج، التي تعطيها أولوية واضحة في الاستراتيجية الهندية بالنظر إلى مصالحها الحيوية في هذه الدول، ومتطلبات أمن الطاقة الهندي. فالهند رابع أكبر مستهلك للنفط في العالم، ويزداد استهلاكها على نحو مضطرد، وتعتمد الهند على دول الخليج في توفير أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط، وثلثي احتياجاتها من الغاز. يضاف إلى ذلك تحويلات العمالة الهندية في دول الخليج حيث يعمل بالأخيرة أكثر من ٦ مليون عامل تتجاوز تحويلاتهم ٣٥ مليار دولار تمثل أكثر من ٤٧٪ من إجمالي تحويلات العمالة الهندية في الخارج وفق تقديرات البنك الدولي. هذا فضلاً عن أهمية التبادل التجاري بين الطرفين والذي بلغ حوالي ١٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤م. ويفسر هذا زيارة رئيس الوزراء الهندي نياندرا مودي للإمارات عام ٢٠١٥م، والتي تعد الزيارة الأولى من نوعها من قبل رئيس وزراء هندي خلال ٣٤ عامًا، والأولى لمنطقة الشرق الأوسط، ثم زيارته للسعودية في أبريل ٢٠١٦م، فزيارته لقطر في يونيو من نفس العام، مما يعكس رغبة قوية لدى الهند في توطيد العلاقة مع دول الخليج خلال المرحلة المقبلة. وفي هذا الإطار يبرز اهتمام دلهي بتطوير التعاون العسكري مع دول المنطقة، وقام وزير الدفاع الهندي مانوهار باريكار بزيارة سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠-٢٣ من مايو ٢٠١٦م؛ ما يجعله أول وزير دفاع هندي يزور الإمارات العربية، وتزامنت الزيارة مع إقامة تدريبات عسكرية جوية مشتركة بين البلدين، حيث توقفت الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو الهندي في الإمارات، وذلك في طريق عودتها من مناورات "العلم الأحمر" التي تُقام في الولايات المتحدة.

ولعل السؤال المطروح هو: هل ستمثل القضايا الخلافية بين دول الخليج وروسيا، والتي تتمحور حول الأزمة السورية من ناحية، والتعاون العسكري والاستراتيجي الروسي الإيراني الذي يزداد عمقًا وأهمية من ناحية أخرى، عائقًا أمام تطوير التعاون العسكري الخليجي الروسي؟

من الواضح أن روسيا تؤسس لتواجد دائم في سوريا وليس من المتوقع أن تغير من سياستها تجاه الأزمة السورية، خاصة بعد تحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية روسية، إلى جانب القاعدة الجوية الروسية في حميميم، وفي ضوء التفاهمات الروسية - التركية الأخيرة التي جذبت أنقرة لنقطة أقرب لموسكو من حلفائها الآخرين في المنطقة. كما أنه لا نية لروسيا في التراجع عن شراكتها الاستراتيجية مع طهران، وهناك اتجاه لدى البلدين لتعميق تعاونهما الاستراتيجي، وخلال زيارة الرئيس بوتين لطهران في نوفمبر ٢٠١٥م، تم التأكيد على استمرار التعاون بين البلدين في المجال النووي وإنشاء محطات نووية جديدة في إيران، وتم توقيع سبع اتفاقيات ومذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في مجال الطاقة وغيره من المجالات. وفي يونيو ٢٠١٦ عُقد اجتماع ثلاثي بين وزراء دفاع إيران وروسيا وسوريا في طهران للتنسيق لمواجهة الإرهاب والتحرك العملياتي في سوريا. وفي أغسطس أقلعت القاذفات الاستراتيجية الروسية من طراز (تي يو-٢٢ أم) و(أس يو-٣٤) من قاعدة "نوجه" في همدان غرب إيران وقصفت أهدافا لتنظيم داعش وجبهة النصرة في مناطق حلب ودير الزور وإدلب، وهو ما عد تطور بالغ الدلالة خاصة وإنها المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا بلدًا ثالثًا لشن غارات في سوريا. وعكس اللقاء الثلاثي المزدوج بين وزراء خارجية ووزراء دفاع كل من روسيا وإيران وتركيا في موسكو يوم ٢٠ ديسمبر، نقلة نوعية أخرى في مستوى العلاقات الروسية الإيرانية واستقرار هذه العلاقات، وكونها أصبحت قلب تغيرات عدة في خريطة التحالفات والتفاهمات في المنطقة.

إلا إن هذا لا يؤثر على الفرص المتاحة لدفع التعاون الروسي الخليجي، وتبدي روسيا استعدادًا لتعاون غير مشروط في المجال العسكري مع دول الخليج، ويتضمن ذلك التزويد بالمنظومات الدفاعية المختلفة، وإمكانية توطين بعض الصناعات العسكرية في دول الخليج ونقل التقنيات العسكرية اللازمة في هذا الخصوص، إذا أرادت دول الخليج ذلك. ولا تربط موسكو تعاونها مع دول الخليج بأي قضية أو علاقة مع دولة أخرى داخل المنطقة أو خارجها. وأكدت موسكو مرارًا أن تعاونها مع إيران لم ولن يكون على حساب علاقاتها بالدول العربية عامة والخليجية خاصة، وأنها حريصة على علاقاتها بدول الخليج العربية بقدر حرصها على العلاقة مع إيران، وطرحت موسكو العديد من المشروعات بهدف تطوير التعاون الروسي الخليجي في مختلف المجالات بما فيها العسكري والنووي السلمي، وتبدي استعدادًا كاملاً للمضي قدمًا في هذا التعاون. ولعل تطور التعاون الاستراتيجي بين روسيا وإسرائيل، التي تناصب إيران وحليفها حزب الله العداء، نموذج لسياسة المتوازيات التي تتبعها روسيا حيث تطور الأخيرة علاقاتها مع الخصمين، إيران وإسرائيل، دون تدخل في العلاقة أو اشتراط تحقيق تفاهمات بينهما.

ويظل الأمر رهنًا بمدى قبول دول الخليج بالشراكة مع روسيا دون اشتراط تخلي الأخيرة عن إيران والذي أصبح أمرًا غير ممكن مع التطور الكبير في العلاقة بين الجانبين، وكون روسيا أصبحت غير مبالية بالضغوطات الخارجية أيًا كان مصدرها. وربما يكون من المفيد أن تتعامل دول الخليج مع روسيا من منظور برجماتي، يتضمن تحدد أولوياتها واحتياجاتها من موسكو على النحو الذي يخدم مصالحها ويعزز من دفاعاتها.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة

يكسب العرب بمشروعات التنمية والتعاون أكثر من الانعزال والأمن التقليدي

مركز الأمن القومي العربي يتجه إلى البحر الأحمر جيواستراتيجيًا

قد يكون من قبيل الاستشراف للمستقبل، القول بأن مركز الأمن القومي العربي يتحرك من الناحية الجيوسياسية ليتجه رويدًا رويدًا نحو البحر الأحمر؛ حيث يزداد تركز المصالح الدولية حول هذا البحر، وتزداد نقاط الارتكاز وبؤر التوتر والصراع، مع الإغراءات والمصالح الاقتصادية والفرص الجديدة في جنوبه وشماله، كما تتكثف مظاهر ومؤشرات الوجود به للقوى الإقليمية والدولية، فضلاً عن خيوط كثيفة من التهديدات والتحديات، علاوة على مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى زيادة الاهتمام العربي به إلى الحد الذي يمكن القول معه بأن هناك اتجاهًا لإعادة اكتشاف البحر الأحمر، وإعادة تعريف أهميته للأمن القومي العربي في ضوء هذه المستجدات، وهو البحر الذي طالما اقتصر النظر إليه باعتباره ممرًا مائيًا يربط بين قناة السويس والبحر المتوسط شمالاً وباب المندب وخليج عدن والمحيط الهندي في الجنوب.

د. معتز سلامة

وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، إلا أن أهميته الجيو سياسية والجيو اقتصادية والعلمية غير مكتشفة على نحو كامل، وما جرى اكتشافه منها ومن مزاياه الاستراتيجية حتى الآن لا يمثل إلا النذر اليسير مما يمكن أن يفيض به هذا البحر من فرص ومزايا أو ما يضيفه من أرصدة وأصول للأمن القومي العربي، ولكل من السعودية ومصر بالأساس، وللسعودية ومصر والسودان واليمن على نطاق واسع، وللعالم العربي على نطاق أوسع.

أولاً: إعادة اكتشاف البحر الأحمر:

لتقدير الأهمية الاستراتيجية والعالمية للبحر الأحمر يتعين معرفة أبعاده مساحة وطولاً وعرضًا وطول سواحله والدول المطلة عليه. حيث تبلغ مساحة البحر الأحمر ٤٣٧٩٦٩ كم٢ (ضعف مساحة الخليج العربي تقريبًا)، وتتجاوز مساحته مساحة دول الشام الأربع مجتمعة (سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين). ويبلغ طول البحر الأحمر ١٩٠٠ كم، كما يبلغ أقصى عرض له ٢٠٤ كم وأقل عرض ١٩ كم (عند مضيق باب المندب)، أما أقصى عمق فيبلغ ٢٦٣٥ مترًا، ومتوسط عمقه ٤٩١ مترًا، ويبلغ طول سواحله ٤٩٣٨ كم (٣٠٦٩ ميل)، وتتميز سواحل البحر الأحمر بكثرة رؤوسه وشروره وأخواره وجزره التي تبلغ المئات، وكل ذلك يتيح إنشاء منافذ بحرية وموانئ ومنتجعات سياحية متميزة. وتتوزع سواحل الدول المطلة على البحر الأحمر وفق الجدول التالي:

الدول المطلة على البحر الأحمر وأطوال السواحل

الدولة	طول الساحل (بالكيلو متر)	النسبة المئوية ١٠٠
المملكة العربية السعودية	١٨١١	٣٦,٠
مصر	١٤٤٥	٢٨,٨
السودان	٤٩٨	٩,٨
اليمن	٤٤٢	٨,٨
جيبوتي	٤٠	٠,٧
الأردن	٨	٠,١
إريتريا	٦٨٣	١٥,٦
إسرائيل	١١	٠,٢
المجموع	٤٩٣٨	١٠٠

المصدر: موسوعة مقاتل من الصحراء
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/AmnBahrAhm/mol01.doc_cvt.htm

وفي الحقيقة، فإنه لا يمكن الإحاطة بمكنون وأسرار هذه المساحة البحرية الهائلة للبحر الأحمر وما تحتويه من ثروات وكنوز، فلم تجر اكتشافات علمية عربية لثروات هذا البحر، وما جرى منها قامت به شركات بريطانية وأمريكية بالأساس في الستينيات، ولا زال البحر الأحمر غير مكتشف فعليًا علميًا واقتصاديًا، كما أن الدولتين صاحبتا أكبر إطلالة بحرية على سواحله، وهي كل من السعودية ومصر، لهما إطلالتين بحريتين أخريين تشغلاهما أو شغلتاهما عن إطلالتهما على البحر الأحمر، وليس مصادفة بأن التعريف الأساسي لكلتا الدولتين (السعودية ومصر) يربطهما بهذه الإطلالة البحرية الأخرى وليس بالبحر الأحمر، وعلى سبيل المثال فإن التعريف الأساسي لمصر هو أنها دولة متوسطية تطل على البحر المتوسط، على الرغم من أن طول السواحل المصرية على البحر المتوسط أقصر من طول سواحلها على البحر الأحمر (طول الساحل المصري على البحر المتوسط ١٠٥٠ كم)، وبينما يشار إلى البحر المتوسط كممر ومعبر للحضارات والثقافات والتلاقح بين الشرق والغرب، لم ينل البحر الأحمر حظه من التركيز على إسهامه الثقافي والتاريخي الثري بين دوله، وظل التركيز على قيمته وفائدته في العصر الراهن عند نفس المستوى من الحديث عن فائدته التاريخية كممر للانتقال، وليس كمعبر ومحطة تواصل ثقافي وحضاري، على الرغم من وجود تاريخ ثري يمكن البناء عليه والحديث عنه للتواصل والتفاعل البشري والتاريخي بين مصر وبلاد الحرمين الشريفين واليمن وباقي دول الخليج، لا تقل أهمية عن التفاعل عبر البحر المتوسط. وبالمثل أيضًا، يتم الإشارة إلى المملكة العربية السعودية بأنها دولة خليجية، على الرغم من إطلالتها الهائلة على البحر الأحمر التي تتجاوز من ناحية الطول واجهتيها البحريتين على الخليج اللتين يبلغ طولهما ١٠٠٠ كم فقط.

وإذا كان لكل دولة مركز لعقلها وفكرها السياسي، فإن مركز وثقل التفكير السياسي السعودي والمصري يمكن أن يشهد تحولات أساسية إذا زادت مساحة الانتباه إلى البحر الأحمر، ليبدأ التعامل معه بمنطق التحديات والفرص الجديدة، فعلى مدى العقود الماضية، شغلت الإطلالة الخليجية للمملكة مركز تفكيرها واهتمامها السياسي لأسباب تتعلق بالمخاطر القادمة من الخليج ومن إيران والعراق، وإلى حد كبير كان التركيز السعودي على الخليج على حساب البحر الأحمر وهو ما جعل وجه المملكة يكتسي الصفة الخليجية بالأساس، وهو الأمر نفسه الذي حدث بالنسبة لمصر، حيث شغلتها اعتبارات المتوسطية على تركيزها على إطلالتها العربية على البحر الأحمر، بحد وارى وجهها على البحر الأحمر، وساعد على ذلك معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩م.

وفي الحقيقة، فإن هناك اعتبارات كثيرة تتجه إلى تغيير هذا الواقع، وتدفع المملكة لتركيز الانتباه على واجهتها على البحر الأحمر وإعادة تعريف نفسها كدولة مطلة على هذا البحر، وتدفع لتعزيز ثقلها السياسي وتركيزها الاستراتيجي على البحر الأحمر، وهو الأمر نفسه فيما يتعلق بمصر، ولا تقتصر ملامح ذلك على إشارات محدودة بالنسبة للبلدين تخص ما اتفقا عليه خلال زيارة الملك سلمان لمصر في إبريل ٢٠١٦م، من اتفاقيات خاصة بترسيم الحدود البحرية أو مشروع جسر الملك سلمان البري الرابط بين المملكة ومصر في شمال البحر الأحمر، وإنما تبرز في ملامح ومؤشرات أخرى، منها على سبيل المثال، إعلان مصر عن إنشاء قيادة الأسطول الجنوبي، بعد إدخال حاملة المروحيات ميسترال (جمال عبد الناصر) إلى الخدمة في منطقة البحر الأحمر، وهو ما يشي بإدراك مصر خطورة التحديات التي يواجهها الأمن المصري والعربي في هذه المنطقة، ثم موافقة مجلس الدفاع الوطني في مصر في يناير ٢٠١٧م، متبوعة بموافقة مجلس النواب، على "تمديد مشاركة العناصر اللازمة من القوات المسلحة المصرية فى مهمة قتالية خارج الحدود للدفاع عن الأمن القومي المصري والعربي في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وباب المندب"(وفق نص ما أعلن)، وهو ما يؤكد إعادة الاكتشاف المصري لقيمة البوابة الجنوبية لقناة السويس. وعلى الجانب الآخر عقد السعودية والسودان في نوفمبر ٢٠١٦م، فعاليات ورشة الرؤية البيئية بجدة بالمملكة لاستغلال ثروات البحر الأحمر المعدنية بمشاركة أعضاء اللجنة الدائمة السودانية السعودية المشتركة "اطلانتس ٢"، والتي نظمتها وزارة المعادن السعودية بالتعاون مع شركة "منافع" العالمية صاحبة الامتياز في رخصة استخراج المعادن من قاع البحر الأحمر، وهو الاجتماع رقم "١٢" بين البلدين لاستغلال ثروات البحر، فضلاً عن إجراء البلدين (السعودية والسودان) المناورات العسكرية البحرية (الفلك٢) في يناير ٢٠١٧م، في قاعدة الملك فيصل البحرية للأسطول الغربي بالبحر الأحمر، كامتداد لمناورات "الفلك ١" التي جرت بين الجانبين عام ٢٠١٣ م، بهدف تعزيز التعاون المشترك في تأمين البحر الأحمر.

ثانيًا: زيادة الثقل الاستراتيجي للبحر الأحمر:

برزت في الأعوام الأخيرة العديد من المؤشرات على أن البحر الأحمر والبحار والمضايق المحيطة به وما تتضمنه من مضيق باب المندب وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي على موعد مع اهتمام دولي واسع بسبب التحديات والمخاطر التي تركزت على مداخله الأساسية، خصوصًا مدخله الجنوبي، ومع تغير الخريطة الجغرافية والجيواستراتيجية لجماعات الجهاد

والإرهاب في المنطقة، وتركز الثقل الدولي في حرب الإرهاب على مقربة من مداخل البحر الأحمر، وانتقالات شبكات الجهاد من أفغانستان إلى الجنوب والشمال من الجزيرة العربية، ومع تعاظم أنشطة القرصنة التي شكلت تحديًا دوليًا بالغًا استدعى تحرك الأساطيل الدولية على سواحل الصومال في خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، كما ازداد نشاط الطائرات الأمريكية بدون طيار(الدرون) في اليمن لتضرب مقرات تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

ومنذ ما قبل الأزمة اليمنية وحرب عاصفة الحزم في مارس ٢٠١٥م، شهدت هذه المنطقة موجة جديدة من الاهتمام الدولي، هذه المرة ليس فقط من منطلق المخاطر والتحديات، ولكن لما تبشر به من فرص واعدة تزيد من قيمتها وأهميتها الدولية، فقد اتجهت العديد من القوى العالمية إلى بناء قواعد عسكرية لها في جيبوتي، هذه الدولة الصغيرة ذات الأهمية الكبيرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والآن تشهد جيبوتي وإريتريا والصومال تمركزا للعديد من القواعد العسكرية الأجنبية لمختلف الدول، من ذلك القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي التي تمثل أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة في إفريقيا ويتركز بها ٤٠٠٠ جندي أمريكي، وفرنسا التي توجد قاعدتها العسكرية منذ استعمارها لجيبوتي (٢٠٠٠ جندي)، واليابان التي لها قاعدة بجيبوتي بها فرقة تابعة لقوات الدفاع اليابانية، والصين التي تتجه لبناء أول قاعدة عسكرية لها في جيبوتي في ٢٠١٧م.

ومن جانبها أعلنت تركيا أنها بصدد إنشاء قاعدة عسكرية تركية في الصومال، وأنها ستتولى تدريب نحو أحد عشر ألف جندي صومالي، وكان الرئيس التركي قد قام بزيارات متعددة لدول إفريقية منها زيارته إلى إثيوبيا وجيبوتي والصومال في عام ٢٠١٥م، وزيارة لكينيا وأوغندا والصومال في ٢٠١٦م. ولا يمكن نسيان المساعي الإيرانية للتدخل في المشهد اليمني وتعزيز نفوذها باليمن عبر دعمها للحوثيين، وهو ما كان الدافع الرئيسي وراء قرار حرب عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية، وشهد مدخل البحر الأحمر الجنوبي (باب المندب) تكثيفًا للنشاط والحركة الإيرانية في السنوات الأخيرة. كما لا يمكن نسيان العلاقة الإسرائيلية الخاصة مع إريتريا، والقواعد الإسرائيلية على حدود السودان، والقواعد الجوية الإسرائيلية في جزيرة "حالب" وجزيرة "فاطمة" عند مضيق باب المندب، والقاعدة البحرية التي استأجرتها إسرائيل في جزيرة "دهلك".

وكل ذلك وغيره دفع الدول العربية إلى الدخول إلى ساحة المنافسة؛ حيث دارت مباحثات سعودية جيبوتية لإنشاء قاعدة سعودية في جيبوتي، واستقبلت جيبوتي وفدًا عسكريًا سعوديًا رفيع المستوى تفقد العديد من المناطق الجيبوتية، تمهيدًا لاستضافة جنود سعوديين وإنشاء القاعدة السعودية، وكانت قطر قد سعت لإيجاد موطئ قدم في منطقة ساحل البحر الأحمر بعد أن لعبت دور الوساطة في النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي، وتمكنت من توقيع اتفاقية سلام بينهما في الدوحة عام ٢٠١٠م، وهو ما أعقبه وضع جنود قطريين على الحدود بين الدولتين. وإلى حد كبير، يلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة مساحات التداخل بين البحر الأحمر وكثير من الفضاءات الاستراتيجية الدولية الأخرى، كالفضاء الاستراتيجي الخليجي، وهناك تداخل ملحوظ بين أمن الخليج وأمن البحر الأحمر، تعكسه وتزيده حرب عاصفة الحزم التي شاركت فيها خمس من دول مجلس التعاون الخليجي، وما ترتب عليها من تداخل في خريطة وشبكات الجهاد والتنظيمات الإرهابية، وفيما تؤدي إليه من التزامات خليجية مستدامة نحو اليمن ومضيق باب المندب، فضلاً عن بعض المشروعات الاقتصادية العملاقة التي يجري أحيانًا طرحها، ولا تزال طي التفكير، والتي منها على سبيل المثال، إنشاء خطوط أنابيب أو قناة عملاقة تصل دول الخليج وتشق الأراضي اليمنية لتنقل البترول الخليجي دون حاجة للمرور بمضيق هرمز لتجاوز التهديد الإيراني بإغلاقه. فضلاً عن ذلك هناك تداخل بين الفضاء الاستراتيجي للبحر الأحمر والفضاء الاستراتيجي الخاص بالشرق الأوسط مع الأفكار بشأن المشروعات الاقتصادية العملاقة التي يجري التفكير فيها في شمال البحر، علاوة على ذلك ما يلاحظ من تداخل في الفضاء الاستراتيجي الآسيوي مع الفضاء الاستراتيجي الإفريقي، وهو أمر لا تعكسه فقط القواعد العسكرية لليابان والصين في جيبوتي وإنما أيضًا الأفكار الصينية الجديدة الخاصة بمبادرة طريق الحرير والتي تزيد من الأهمية الاستراتيجية للعديد من الدول العربية وتزيد الربط الاستراتيجي بين الخليج العربي والبحر الأحمر، وتجعل البحر الأحمر مركزًا لنشاط واهتمام القطب العالمي الجديد(الصين) وحاجته للتجارة العالمية.

ويضيف إلى أهمية البحر الأحمر ما يجري التخطيط له على الجانبين السعودي والمصري من عمليات إعادة الانتشار الديمغرافي المتوقعة على سواحله مع انطلاق أفكار كثيرة على الجانبين السعودي والمصري نحو التنمية والتخطيط القومي تتركز حول بناء مشروعات تنمية ومدن جديدة تنموية وسياحية، مع كتل من التجمعات السكنية التي تتركز على سواحل البحر الشرقية(الساحل السعودي) والغربية (الساحل المصري)، فضلاً عن مشروعات التنمية والأفكار الجديدة بشأن خليج السويس وإقليم قناة السويس وجسر الملك سلمان كبوتقات جديدة للتجارة الدولية، وهناك إدراك لتداخل أمن الخليج مع أمن مصر وأمن السعودية والسودان، وهي أمور تعكسها الكثير من خطوات

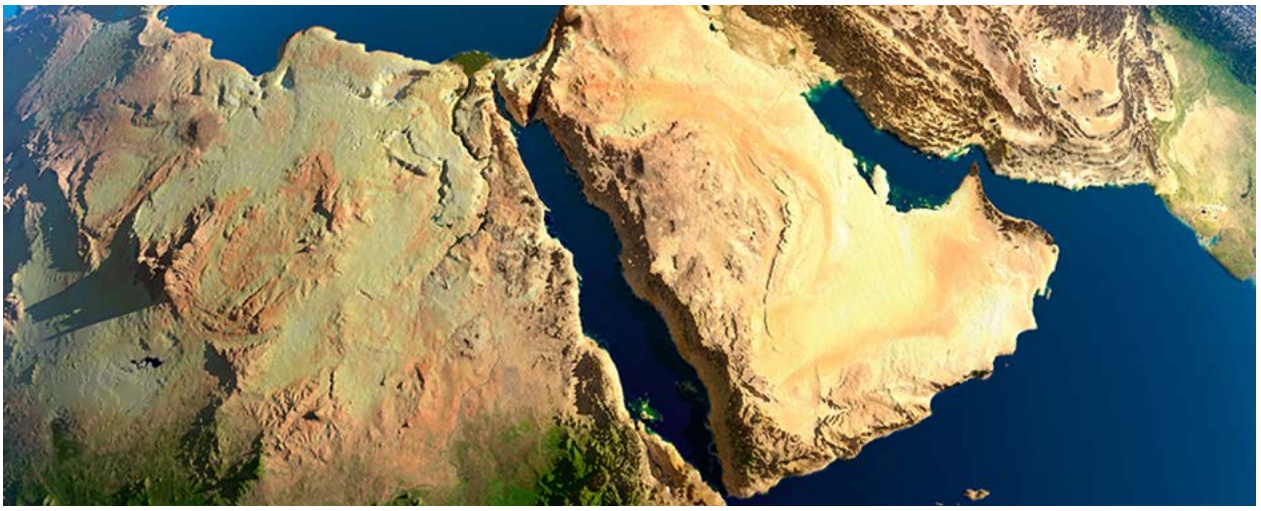

التعاون العسكري وغير العسكري الأخيرة. ويشير كل ذلك إلى اتجاه رؤوس ونقاط ارتكاز أساسية للأمن القومي العربي ناحية البحر الأحمر من الشمال للجنوب، وليصبح هذا البحر حلقة ربط أساسية بين ضفتي العالم العربي. وإلى حد كبير يتنامى التعامل مع البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية بشكل ينقله من مجرد ممر مائي إلى مركز للتجارة والأنشطة والحركة الاقتصادية الدولية، ومن مركز للأخطار والتهديدات إلى مرتكز للفرص والتشابكات الاستراتيجية، وهو أهم وعد وفرصة يقف هذا البحر على موعد معها، وهو ما يمثل إعادة اكتشاف فعلية للبحر الأحمر في الاستراتيجيات الدولية.

الخلاصة:

يتجه البحر الأحمر لأن يكون أكثر من ممر مائي أو بحيرة عربية، وتزداد قيمته الاستراتيجية بشكل كبير، كما يتجاوز الاهتمام به من مجرد حصره في نطاق أهميته للأمن العربي إلى أن يصبح مستقرًا للنفوذ الدولي ولتجمع شبكات المصالح والتجارة الدولية تنتهي به إلى أن يصبح محطة مفصلية لمستقبل الأمن العالمي، مع بروز الصين كقطب عالمي جديد. وعلى الرغم من أن هذا يجلب مخاطر على الأمن القومي بمنظور النظرية التقليدية للأمن العربي التي ترى في كل وجود أجنبي خطرًا وتهديدًا، فإنه يمكن أن يشكل أعظم الفرص إذا جرى إدراك قيمة الانخراط العالمي في عالم لم يعد يعرف حدودًا، وتتحدد قيمة الدول فيه بقدر ما تطرح نفسها كمحطات ومفاصل للوصل لا كمحطات فصل وصراع، وكمحطات استقرار وتنمية ومشروعات وتجارة لا كمحطات صراع وفشل. في ضوء ذلك يمكن أن يشكل البحر الأحمر أعظم فرصة للمستقبل العربي وللتقدم الاقتصادي العربي.

وفي الحقيقة، هناك إرهاصات على تنامي الإدراك العربي بأهمية البحر الأحمر بشكل يتجاوز التعامل معه كمجرد ممر مائي، وهناك تركز كبير للأفكار والمشروعات المستقبلية في خليجيه الشماليين (السويس والعقبة) وعلى سواحله الطويلة بالدول العربية، وفي جزره التي تقدر بالمئات، وفي ثرواته الهائلة التي لم تكتشف على نحو كامل والتي لا تقل أهمية عن اكتشافات المجرات والنجوم والكواكب، ولا تزال مشروعات التعاون بشأنها في بواكيرها. وكل ذلك يدفع الدول المتشاطئة عليه إلى التركيز على وجهها ناحيته، وإعادة تعريف ذاتها من خلاله.

في ضوء ذلك، من المهم أن يتجاوز المفهوم العربي للبحر الأحمر إلى ما هو أبعد من اهتمامات الأمن القومي، وألا تسيطر مدرسة الأمن القومي التقليدية على المفاهيم العربية الخاصة به، والتي تعلي من شأن المخاطر والصراعات على الفرص والوعود الاقتصادية، فبالمنظور الأشمل للأمن القومي والتي يقف الاقتصاد والرخاء الاقتصادي في قلبها، يكسب العرب بمشروعات التنمية والتعاون أكثر بكثير من أفكار الفصل والانعزال ونظريات الأمن التقليدية. وربما يكون طرح فكرة إنشاء مركز دراسات أو مشروع علمي عربي مشترك بشأن البحر الأحمر وإعادة اكتشافه، في ضوء زيادة الاهتمام العالمي به، فكرة مناسبة، ويكون من شأن هذا المركز تقديم مسح شامل بقيمة البحر الأحمر الاقتصادية والجيوسياسية والعلمية، والأهم من ذلك مستقبله في الاستراتيجيات الدولية، وذلك يستبق ما يتوقع من طروحات وأفكار دولية حوله بأفكار عربية تتفيأ الصالح العربي.

* رئيس وحدة الدراسات الإقليمية والخليجية بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

دول الخليج أنفقت ٧ مليارات دولار عام ٢٠١٥ على التسلح البحري

الحفاظ على الأمن البحري لدول الخليج تحدٍ جديد لتوازن القوى الإقليمي الخليجي

كثيرة النظريات التي تناولت العلاقة بين طبيعة الموقع الجغرافي للدولة وأهميتها الاستراتيجية ولعل أكثرها انتشارًا ما كتبه الضابط في البحرية الأمريكية والمؤرخ الأمريكي ألفريد ماهان (١٩٤٠-١٩١٤م) عندما صاغ للعالم نظرية "القوة البحرية هي أساس قوة الدولة ومن يسيطر على البحار سوف يسيطر على العالم"، بالإضافة إلى إسهامات عديدة تلت تلك النظرية، ومع التسليم بأهمية مضامين نظرية ماهان فإن تاريخ الدول يؤكد أن الدولة البحرية بقدر ما يكون لديها مميزات استراتيجية فإنها في الوقت نفسه تواجه تحديات.

د أشرف محمد كشك

وتقدم دول مجلس التعاون نموذجًا واضحًا على ذلك بالنظر إلى موقعها الجيوستراتيجي من ناحية واحتدام الأزمات الإقليمية من ناحية ثانية التي رتبت تهديدات عديدة لأمنها القومي عمومًا والبحري منه على نحو خاص، الأمر الذي يثير تساؤلات أربعة: أولها: ما هي أهمية الممرات البحرية للأمن الإقليمي والأمن العالمي؟ وثانيها: ما هي أهم مهددات الأمن البحري لدول الخليج ولماذا أصبحت أكثر حدة عما ذي قبل؟ وثالثها: كيف واجهت دول الخليج مهددات الأمن البحري؟ ورابعها: ما هي تداعيات مواجهة تهديدات الأمن البحري على توازن القوى الإقليمي؟

أولاً: أهمية الممرات البحرية بالنسبة للأمن الإقليمي والأمن العالمي:

تؤدي الطرق والممرات البحرية دورًا رئيسيًا في نقل النفط بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، حيث يتم نقل ٦٢٪ من كميات النفط التي يتم انتاجها في العالم من خلال ناقلات النفط البحرية، بينما يتم نقل ٣٨٪ من خلال أنابيب النفط أو القطارات أو الشاحنات، ومما يزيد من المخاطر التي تواجه النفط الذي ينقل عن طريق البحر وقوع ممرات النقل ضمن مناطق تشهد نزاعات مزمنة ومنها مضيقا باب المندب وهرمز، وتكتسب تلك الممرات والمضائق البحرية أهمية بالغة في ظل التباعد بين مناطق إنتاج النفط ومناطق استهلاكه، من ناحية ثانية نجد أن الحفاظ على تدفق إمدادات النفط يعد مسألة أمن قومي سواء للدول المنتجة أو تلك المستهلكة على حد سواء وهو الأمر الذي يفسر تدخل الدول الغربية لحماية ناقلات النفط الخليجية خلال الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات فيما عرف بحرب الناقلات، فضلاً عن قيادة الولايات المتحدة تحالفًا دوليًا لتحرير الكويت عام ١٩٩١م، من الغزو العراقي.

ومع أن الحديث عن مهددات الأمن البحري لدول الخليج ليس بالأمر الجديد فإن تلك المهددات قد ازدادت حدتها خلال السنوات الأخيرة بالنظر إلى خمسة أسباب أولها: أنه في ظل زيادة حدة الضربات الموجهة للجماعات الإرهابية في البر فإن ذلك ربما يدفعها للعمل في البحر، وثانيها: عدم قدرة الحكومة اليمنية على السيطرة على كافة السواحل البحرية والتي تمتد حوالي ٤٤٢ كم على البحر الأحمر بما يمثل نحو ٨,٨٪ من سواحل ذلك البحر، والتي تعد منفذًا للأسلحة الإيرانية التي يتم تهريبها للحوثيين، والجدير بالذكر أن اليمن تطل على كل من البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي بشريط ساحلي يصل لحوالي ٢٤٠٠ كم، وثالثها: إعلان الولايات المتحدة عن الاستراتيجية الدفاعية الجديدة عام ٢٠١٢م، والتي بموجبها سوف تقوم بإعادة توزيع قواتها البحرية بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ لصالح الأخير من أجل مواجهة القوة الصينية

الصاعدة بما يعني أنه ربما يكون هناك "حالة فراغ استراتيجي في المنطقة" ربما تسعى الجماعات المسلحة أو بعض القوى الإقليمية لاستغلاله، ورابعها: المكانة التي تحتلها منطقة الخليج العربي كمحور للشحن البحري للكثير من الدول سواء كان النفط أو السلع والبضائع ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبوء ميناء دبي المركز التاسع عالميًا من حيث حركة الحاويات، وخامسها: عدم وجود آلية إلزامية دولية لحماية البحار وخاصة فيما يتعلق بتحديد مفهوم البحر الإقليمي وفقاً لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بأنه ١٢ ميلاً بحرياً إلا أن الكثير من الدول لا تعمل بموجب تلك القاعدة وإنما قد تقوم بعض الدول بتوسيع تلك المساحة وفقاً لما تراه وهو ما قد يصطدم مع مصالح الدول الأخرى.

وتثير تلك العوامل العديد من التساؤلات حول ماهية تهديدات الأمن البحري بالنسبة لدول مجلس التعاون ومدى قدرتها على التصدي لها سواء من خلال قدرتها الذاتية أو من خلال التعاون الإقليمي والعالمي؟

ثانيًا: مهددات الأمن البحري لدول الخليج) مضيقا باب المندب وهرمز)

١- مضيق باب المندب:

يعد مضيق باب المندب أحد الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، حيث يمر منه ما يتراوح بين ٣,٥ إلى ٤ ملايين برميل من النفط يوميًا إلى أوروبا والولايات المتحدة وآسيا،و١٢ مليون حاوية من البضائع سنويًا، وقد شهدت الملاحة في ذلك المضيق تهديدات ملحوظة في أعقاب إطلاق الحوثيين صواريخ باتجاه مدمرة أمريكية تحمل صواريخ موجهة الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة للرد، فضلاً عن تعرض سفينة إغاثة إماراتية لاعتداء من جانب الميلشيات الحوثية، حيث كانت تعمل من وإلى ميناء عدن لنقل المساعدات الطبية والغذائية للشعب اليمني وإجلاء الجرحى والمصابين للعلاج خارج اليمن الأمر الذي كان من شأنه زيادة رسوم التأمين على الشاحنات التي تتجه نحو ميناء الحديدة اليمني، وتعد التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل القرصنة والإرهاب وتهريب الأسلحة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية أبرز التهديدات التي تواجه الأمن البحري سواء في مضيق باب المندب أو المحيط الهندي عمومًا، الجدير بالذكر أنها ليست المرة الأولى التي يثار فيها الجدل بشأن تهديد الملاحة البحرية في مضيق باب المندب حيث تعرضت المدمرة الأمريكية كول لهجوم من جانب تنظيم القاعدة في عام ٢٠٠٠م، مما أدى إلى مقتل ١٧ بحارًا من أفرادها وإصابة ٣٨ آخرين.

٢- مضيق هرمز:

يكتسب مضيق هرمز أهمية بالغة بالنسبة لدول الخليج حيث يعد المنفذ البحري الوحيد لعدد من تلك الدول، ويمر من ذلك المضيق حوالي ٤٠٪ من النفط المنقول بحريًا وحوالي ٩٠٪ من ناقلات النفط الخليجية، ويعد ذلك المضيق موضوعًا مثيرًا للجدل بشكل دائم حيث أن استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى و أبو موسى يمنح إيران السيطرة على المضيق في ظل وقوع إحدى تلك الجزر في أعمق نقطة في المضيق مما يجبر السفن الكبيرة على المرور بالقرب منها، من ناحية أخرى يلاحظ سعي إيران لتوظيف سيطرتها على ذلك المضيق ضمن صراعها مع الدول الغربية سواء قبل أو بعد توقيع الاتفاق النووي لإظهار قوتها البحرية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح محمد باقري رئيس هيأة الأركان الإيرانية بالقول" تنازلنا عن قوتنا النووية ونحن نعوضها الآن ببناء قوة بحرية ستعطينا قيمة أكبر، أسطول عسكري في بحر عمان وأسطول آخر في المحيط الهندي، وبناء قواعد بحرية على سواحل أو جزر في كل من اليمن وسوريا، وتطوير قدرتنا الاستخباراتية العسكرية من خلال طائرات من دون طيار في امتداداتنا البحرية"، وقد شهد ذلك المضيق حوادث تمثل مؤشرات على تهديد الملاحة البحرية منها على سبيل المثال اقتراب زوارق بحرية تابعة للحرس الثوري الإيراني غير ذي مرة من مدمرات أمريكية في مضيق هرمز، والجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب قد توعد خلال حملته الانتخابية برد قاس تجاه أي مضايقات إيرانية للمدمرات الأمريكية في مياه الخليج بالقول" عندما يطوقون مدمراتنا الجميلة بقواربهم الصغيرة ويلوحون بإشارات يجب ألا يسمح لهم بها لأبنائنا فإنهم سيطردون من المياه بقوة السلاح" ويعني ذلك أن كافة السيناريوهات تظل قائمة ومنها إمكانية حدوث مواجهة عسكرية أمريكية- إيرانية مستقبلاً في ذلك المضيق، وعلى الرغم من أنه لم يتم إغلاق مضيق هرمز من قبل باعتباره ممرًا دوليًا للملاحة للدول كافة، فإن هناك سوابق تاريخية تؤكد أن ناقلات النفط الخليجية في ذلك المضيق قد تأثرت وخاصة خلال الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات حيث تعرضت ٤١١ سفينة للهجوم، من بينها ٢٣٩ ناقلة نفط، وقد تعرضت ٥٥ سفينة للغرق أو الإضرار بشكل كبير، ويلاحظ أن إغراق سفن البضائع والشحن كان أسهل من إغراق ناقلات النفط ذاتها بما يعني أن الملاحة في ذلك المضيق سوف تشهد تهديدًا حالة اندلاع حرب إقليمية .

باب المندب من أهم الممرات ويمر منه ٤ ملايين برميل نفط يوميًا و١٢ مليون حاوية سنويًا

ثالثًا: الاستراتيجيات الخليجية لمواجهة تهديدات الأمن البحري:

أدركت دول مجلس التعاون التحديات التي تواجه الأمن البحري والتي لم تعد تتمثل في مخاطر القرصنة والإرهاب البحري وعمليات التهريب فحسب، وإنما في سعي إيران لإحكام قبضتها على الممرات البحرية لإدراكها الأهمية الاستراتيجية لتلك الممرات بالنسبة للملاحة البحرية وكجزء من تحقيق هيمنتها الإقليمية والرغبة في تغيير موازين القوى الإقليمية ليس فقط عبر التدخل في دول الجوار وإنما عبر البحار والمضايق البحرية المهمة ومحاولة نقل الصراع إلى البحار، ومن ثم فقد انتهجت دول المجلس عدة آليات لمواجهة تهديدات الأمن البحري وهي:

١- **تأسيس آليات خليجية مشتركة لحماية الأمن البحري:** وهي إنشاء مركز التنسيق البحري في ديسمبر ٢٠١٣م، بين دول المجلس بهدف تنسيق التعاون وتبادل المعلومات والتواصل مع مركز الأمن البحري بجمهورية سنغافورة والذي يختص بعمليات الأمن البحري في دول شرق آسيا وبحر العرب، فضلاً عن تأسيس قوة الأمن البحري (٨١) خلال القمة الخليجية الخامسة والثلاثين في المنامة وتعتبر تلك القوة على غرار درع الجزيرة ولكن في الجانب البحري منها، ويلاحظ أن قدرات تلك القوة وأعدادها لم يتم تحديده وإنما ترك لمستوى التهديد الخارجي للأمن البحري الخليجي وهو أمر مهم من حيث الاستجابة المرنة لمستوى تهديدات الأمن البحري.

٢- **تطوير القدرات البحرية الخليجية:** حيث حرصت دول المجلس على تطوير قدراتها البحرية بشكل ملحوظ وخاصة خلال عامي ٢٠١٥م، و٢٠١٦ م، من أجل تعزيز قدراتها البحرية للدفاع عن حدودها البحرية، وقد تمثل ذلك في شراء السفن الصغيرة من أجل مضاعفة قدراتها بشأن تسيير دوريات بحرية حتى المناطق الاقتصادية الخالصة وهي ٢٠٠ كم، وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (عام ١٩٨٢م)، من ناحية أخرى تسعى دول المجلس لشراء سفن أكبر حجمًا و أكثر تطورًا من أجل الوصول إلى أعماق البحار وهو ما يعزز قدرتها على حماية أمنها القومي على نطاق واسع، وفي هذا السياق أنفقت دول مجلس التعاون ٧ مليارات دولار عام ٢٠١٥ على التسلح البحري فقط.

٣- **المناورات الخليجية البحرية:** وتعد المناورات عمومًا أحد مظاهر استعراض القوة ورسالة للتعبير عن الاستعداد للردع حال وجود اعتداء، ومع أن إجراء تلك المناورات ليس بالأمر المستحدث بالنسبة لدول المجلس فإنها قد أولت المناورات البحرية أهمية خاصة ضمن جهودها لتعزيز قدراتها البحرية ومنها على سبيل المثال لا الحصر المناورات البحرية المشتركة التي أجرتها دول المجلس ضمن قوات اتحاد ٨١ في الفترة من ٥-١٦ مارس ٢٠١٦م، في مملكة البحرين، فضلاً عن المناورات البحرية التي أجرتها المملكة العربية السعودية تحت اسم مناورات درع الخليج ١ والتي قام بها الأسطول السعودي الشرقي التابع للقوات البحرية الملكية السعودية في مياه الخليج العربي وبحر عمان ومضيق هرمز خلال أكتوبر ٢٠١٦م، والتي اتسمت بكونها كانت تحاكي استراتيجية هجومية نحو عدو محدد، من ناحية أخرى فقد استضافت مملكة البحرين ملتقى سفن الدورية في الشرق الأوسط في سبتمبر٢٠١٦م، بمشاركة ٢٠ دولة حيث استهدف بحث سبل حماية الأمن البحري في الخليج العربي والمنطقة من خلال تبادل الخبرات المختلفة بين الدول، الجدير بالذكر أن البحرين تستضيف قوات التحالف العسكرية والتي تضم ٢٧

تعرضت ٤١١ سفينة للهجوم من بينها ٢٣٩ ناقلة نفط وغرقت وتضررت ٥٥ سفينة في مياه الخليج ما يعني تهديد الملاحة في مضيق هرمز

دولة ولها ثلاث مهام الأولى القوة ١٥٠ وتختص بالأمن الملاحي ومكافحة الإرهاب، والثانية هي القوة ١٥١ وتهدف إلى مكافحة القرصنة، بينما القوة الثالثة وهي ١٥٢ فهدفها التعاون بشأن أمن الخليج العربي، وتعمل تلك القوى تحت ائتلاف واحد وتستهدف مراقبة السفن وفحصها والإنزال عليها والسماح بمرور أو إيقاف الشحنات المشتبه بها في بحر العرب والمحيط الهندي من أجل تحقيق الأمن البحري، بالإضافة إلى إبرام البحرين وبريطانيا اتفاق مرافق تسهيلات الإسناد البحري للبحرية الملكية البريطانية في البحرين والذي تم افتتاحه في نوفمبر ٢٠١٦م، وبموجب ذلك الاتفاق سوف يتم السماح للبحرية البريطانية بتغيير الطواقم والتزود بالإمدادات والقيام بعمليات الإصلاح والصيانة في منطقة الخليج دون حاجتها للعودة إلى المملكة المتحدة أو الموانئ الأخرى، ويكتسب ذلك الاتفاق أهمية كبرى بالنظر إلى كون بريطانيا أحد اللاعبين المهمين بالنسبة للأمن الإقليمي عمومًا وتأمين مضيق باب المندب على نحو خاص حيث حرصت بريطانيا على إرسال مدمرة بريطانية بالقرب من السواحل اليمنية في نوفمبر٢٠١٦ م، وذلك في أعقاب تصعيد الميلشيات الحوثية من هجماتها وبدء استهداف الأمن البحري، ويلاحظ أن المدمرة البريطانية مزودة بأحدث التكنولوجيا الحربية العالمية ويصاحبها ١٩٠ بحارًا مدربًا ومؤهلاً للتعامل مع أي مستجدات عسكرية بما في ذلك المهام الإغاثية والعمليات الملاحية المضادة لتهديدات القرصنة، حيث أعلنت بريطانيا أنها سوف تتسلم إدارة قوة بحرية أمريكية وللمرة الأولى في الخليج العربي خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦م، وحتى نهاية فبراير ٢٠١٧ م، كما أن بريطانيا سوف تتولى قيادة مناورات بحرية سوف تجرى في مياه الخليج العربي خلال الفترة من ٣١ يناير وحتى ٢ فبراير و سوف تشارك فيها كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا واستراليا حيث ستشمل جميع أنواع العمليات البحرية وتستهدف تعزيز التعاون الدولي لضمان حرية انسياب حركة التجارة في منطقة الخليج وتجدر الإشارة إلى ما ذكره أحد الباحثين في المعهد الملكي للدراسات الدفاعية في بريطانيا بالقول" إن عرقلة الملاحة في مضيق باب المندب يعني إمكانية انقطاع الكهرباء عن جميع أنحاء بريطانيا الأمر الذي يعكس أهمية المضيق بالنسبة للملاحة العالمية عمومًا والمصالح البريطانية على نحو خاص.

٣- **إجهاض المحاولات الإيرانية للإخلال بتوازن القوى:** حيث سعت دول مجلس التعاون لتأسيس "هلال استراتيجي في القرن الإفريقي" بهدف نقل الصراع مع إيران خارج نطاق منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال أمرين مهمين **الأول:** تعزيز البنية التحتية العسكرية لدولة الإمارات في إريتريا حيث أجرت بعض عملياتها في اليمن انطلاقًا من ميناء عصب الإريتري، **والثاني:** اعتزام المملكة العربية السعودية بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي، بما يعزز الوجود الخليجي في شرق وشمال شرق إفريقيا وهي المناطق التي لم يكن النجاح حليفًا لإيران للتغلغل فيها.

٤- **بدء بعض دول الخليج إنشاء طرق بديلة لنقل النفط بعيدًا عن مضيق هرمز** إلا أنها باهظة التكاليف، فضلاً عن أن إنشاء بعض تلك الطرق لايزال يواجه صعوبات فنية.

٥- **التكامل مع الجهود الدولية لمواجهة تهديدات الأمن البحري:** أدرك المجتمع الدولي أهمية تأمين الملاحة في مضيق باب المندب وخاصة مواجهة القرصنة وذلك من خلال إصدار عدة قرارات دولية في عام ٢٠٠٨م، وهي(١٨١٤ و١٨١٦ و١٨٣٨) بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال والتي حث فيها الدول والمنظمات الإقليمية أن تسهم بما لديها من قدرات حربية في التصدي لتلك الظاهرة وقد استجابت المنظمات الدولية والدول الكبرى لتلك القرارات حيث أرسل حلف الناتو ٧ سفن حربية تنتمي إلى ٦ دول في الحلف في أغسطس ٢٠٠٩م، كما أرسل الاتحاد الأوروبي عشر سفن تحت قيادة بريطانية فيما عرف بالقوة البحرية" أتلانتا" وتضم ١٥ دولة أوروبية لمكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح في خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي والتي أدت إلى تراجع معدلات الاعتداءات على السفن من ١٦٨ عام ٢٠٠٨م، إلى ٣ فقط في نهاية عام ٢٠١٤م، وقد انتهت تلك العملية مع نهاية ٢٠١٦م،بالإضافة إلى إرسال الهند ودول أخرى لسفن حربية من أجل التصدي لظاهرة القرصنة أمام سواحل الصومال وخليج عدن ضمن ما عرف بعملية "درع المحيط" حيث بلغ إجمالي السفن المتواجدة في تلك المنطقة حوالي ٣٠ سفينة، الجدير بالذكر أن المكتب البحري الدولي قد أصدر تقريرًا جاء فيه أن عمليات القرصنة البحرية في مناطق مختلفة من العالم عمومًا قد تراجعت خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦م، إلى ٢١٪ حيث جرى تسجيل ٩٨ حالة قرصنة وسطو مسلح منذ يناير وحتى يونيو٢٠١٦م، مقارنة ١٣٤ حالة خلال الفترة ذاتها خلال عام ٢٠١٥م.

ومع أهمية تلك الجهود فإن ثمة مقترحات أخرى لتعزيز الأمن البحري الخليجي وهي:

١- إن تكون رئاسة قوة الأمن البحري (٨١) بشكل دوري حتى يتسنى لكل دول مجلس التعاون اكتساب الخبرة اللازمة لمواجهة تهديدات ذلك الأمن.

٢- أهمية تحديث المعدات البحرية الخليجية من آن لآخر بالنظر إلى تطور الزوارق التي يستخدمها المهربون بشكل متسارع.

٣- أهمية التعاون بين دول المجلس والقوى الإقليمية والدولية ومن ذلك التعاون الخليجي الهندي في ظل الارتباط الوثيق بين مصالح الجانبين فالهند على سبيل المثال تستورد نحو ٥٨٪ من وارداتها من النفط و٨٨٪ من الغاز المسال من الشرق الأوسط، فضلاً عن وجود ٧,٣ مليون هندي يعملون في المنطقة وقد بلغت تحويلاتهم المالية إلى الهند عام ٢٠١٥م، حوالي ٣٨ مليار دولار.

٤- إن الحفاظ على الأمن البحري يبدأ من البر من حيث أهمية إيجاد حلول للأزمات الإقليمية الراهنة والحيلولة دون انهيار دول الجوار الإقليمي ومنطقة القرن الإفريقي لارتباطها بشكل وثيق بأمن دول مجلس التعاون.

٥- تعزيز التعاون الخليجي العربي عمومًا والمصري على نحو خاص بالنظر إلى التطور الذي شهدته القوات البحرية المصرية وخاصة في أعقاب إعلان مصر عن شراء غواصة ألمانية لتنضم إلى الأسطول البحري المصري وتأكيد قائد القوات البحرية المصرية القول" أن القوات البحرية بالقوات المسلحة جاهزة لحماية المياه الإقليمية والاقتصادية والسواحل المصرية " مضيفًا أن " أن أمن مصر القومي يبدأ من باب المندب وأن القطع المصرية المتواجدة هناك هي من أجل الحفاظ على الأمن القومي المصري" وأن" الصفقات التي تم تسليح القوات البحرية بها على مدار العامين الماضيين قد أسهمت بشكل مباشر في رفع القدرات القتالية للقوات البحرية من حيث القدرة على العمل في المياه العميقة".

رابعًا: تداعيات مواجهة تهديدات الأمن البحري على توازن القوى الإقليمي:

من المنظور الاستراتيجي الأوسع نجد أن الحفاظ على الأمن البحري لا يكمن في مسألة الحفاظ على أمن الطاقة فحسب بل أنه جزء من صراع إقليمي ودولي يشهده "إقليم غرب آسيا" وذلك لإعادة هيكلة موازين القوى في تلك المنطقة وهو ما سوف ينعكس على الأمن الخليجي والإقليمي على حد سواء، وهو الأمر الذي يفسر سعي القوى الإقليمية الرئيسية في المحيط الهندي لزيادة تواجدها العسكري في هذه المنطقة ، فضلاً عن زيادة معدل زيادة الدوريات العسكرية البحرية في تلك المنطقة بنسبة ١٨,٦٪ بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥م، و نجد أن الصين والهند وباكستان وبنجلاديش والولايات المتحدة واستراليا واليابان قد زادت من وجودها العسكري في تلك المنطقة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦م، بما يؤكد حقيقة مفادها أن منطقة القرن الإفريقي وخليج عدن والمحيط الهندي قد أضحت محلاً لتنافس وصراع إقليمي ودولي، حيث تتواجد الولايات المتحدة في جيبوتي من خلال قاعدة عسكرية" ليمونييه" منذ عام ٢٠٠٢م، وبها حوالي ١٩٠٠جندي أمريكي وتعد مقر قوة العمل المشتركة في القرن الإفريقي وتضطلع تلك القوة بمراقبة المجال الجوي والبحري والجوي لست دول وهي السودان وإريتريا والصومال وجيبوتي وكينيا واليمن، بالإضافة إلى دول الشرق الأوسط، كما تضم جيبوتي قواعد عسكرية لدول أخرى وهي: فرنسا اليابان وإيطاليا ، فضلاً عن تواجد عسكري محدود لكل من ألمانيا وإسبانيا، أما الصين فتعمل على بناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي أيضًا خلال العام الحالي (٢٠١٧م) انطلاقًا من المصالح الصينية في تلك المنطقة ليس أقلها أن ثلث الحاويات التي تمر من مضيق باب المندب قادمة من الصين، والجدير بالذكر أن وزير خارجية جيبوتي أكد على أن جيبوتي" ترحب باستضافة قاعدة عسكرية وبحرية للمملكة العربية السعودية" الجدير بالذكر أن جيبوتي أعلنت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في أعقاب دخول الحوثيين صنعاء وهو الأمر الذي اعتبرته جيبوتي اعتداءً على اليمن والمصالح العربية، من ناحية أخرى هناك تقارير تفيد بوجود معسكرات للحرس الثوري الإيراني في إريتريا يتم فيها تدريب المقاتلين الحوثيين وذلك في إحدى الجزر الإريترية الواقعة بالقرب من سواحل البحر الأحمر اليمنية وضمن الجهود الخليجية لمواجهة ذلك الأمر فقد أبرمت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقًا لتأسيس قاعدة عسكرية في كل من ميناء ومطار عصب الإريتري.

وعلى الرغم من أن أهمية التواجد لتأمين الملاحة البحرية في تلك المنطقة فإن هناك مخاوف من أن يتحول ذلك التواجد العسكري الدولي الكثيف في تلك المنطقة إلى صراع وربما اندلاع مواجهات بين أطرافه التي وإن أجمعت على ضرورة تأمين الملاحة البحرية في تلك المنطقة فإن مصالحها لا تزال متباينة وخاصة الصين التي تسعى لمناوءة الوجود العسكري الأمريكي في مناطق عديدة في العالم، فضلاً عن سعي إيران للتواجد في منطقة القرن الإفريقي ضمن استراتيجية تستهدف إبقاء المحيط الجيواستراتيجي لدول مجلس التعاون في حالة في التوتر المزمن بهدف استنزاف القدرات الأمنية والدفاعية لدول المجلس.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية - مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ثلاثة دوافع وراء المصالحة الروسية التركية

الأزمة السورية: تفوق البعد العسكري على السياسي

مع نهاية عام ٢٠١٦م، أصبح مشهد الصراع السوري بشقيه السياسي والعسكري أكثر تشابكا وتعقيدا؛ فقد طغى البعد العسكري على البعد السياسي وازدادت حدة الضربات العسكرية الروسية على مناطق تمركز المعارضة وعلى الأحياء السكنية في العديد من المدن التي دخلتها قوات النظام، كما ازدادت حدة التدخلات العسكرية على أرض الصراع الميداني؛ فإلى جانب الوجود الإيراني عبر ميليشيات الحرس الثوري، والوجود الروسي الذى دخل عامه الثاني، جاء التدخل التركي في سياق الصراع العسكري لدعم ومساندة قوات الجيش السوري الحر ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من ناحية، وضد قوات سوريا الديمقراطية "الأكراد" من ناحية ثانية ليزيد من اختلاط الأوراق الإقليمية للأزمة السورية، ويجعل من التنبؤ بمستقبل الصراع غاية في الصعوبة، لاسيما في ظل التراجع الملموس في دور المعارضة السياسية السورية ومحدودية تأثيرها بالنسبة لموازين القوى في الصراع، وغياب التنسيق بينها وبين فصائل المعارضة العسكرية بالداخل التي تعانى بدورها حالة من التشرذم والانقسام انعكست سلبًا على تفاعلاتها مع مستجدات الصراع الميداني.

صافيناز محمد أحمد

وعلى جانب القوى الدولية المنخرطة في الصراع؛ فقد مثل التصعيد العسكري الروسي ضد المعارضة أحد أبرز ملامح تطورات الأزمة السورية خلال العام الماضي، كما كان لتردد وتراجع الإدارة الأمريكية السابقة وتخليها عن حلفائها في الداخل السوري من قوى المعارضة برفضها منحهم أسلحة نوعية، أكبر الأثر في استمرار تعقد المشهد السوري على المستويين الداخلي والإقليمي، بل وفى تغير ميزان القوى العسكرية في الداخل لصالح النظام وروسيا. في هذا السياق يمكن الوقوف على تطورات الأزمة السورية خلال عام ٢٠١٦ ومآلاتها وفقًا للمحاور التالية:

• هدنة مؤقتة برعاية الولايات المتحدة وروسيا:

في فبراير ٢٠١٦م، ومع تراجع حظوظ التسوية السلمية للصراع السوري بعد فشل جولات جنيف – ٣ لصالح تصاعد المواجهات العسكرية أعلنت واشنطن وموسكو عن التوصل لنوع من التنسيق الأمني بينهما يتضمن خططًا لوقف القتال بين النظام والمعارضة لا تشمل تنظيم "داعش" وجبهة النُصرة "فتح الشام حاليا "، أو أي فصيل مسلح تراه الأمم المتحدة أنه فصيل إرهابي وفقًا لقرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها القرار ٢٢٥٤ الصادر في ديسمبر ٢٠١٥م، والداعي إلى وقف إطلاق النار وبدء مفاوضات مباشرة مطلع يناير٢٠١٦م، وهو القرار نفسه الذي أستثنى التنظيمات المذكورة من عملية وقف إطلاق النار. ويتضمن التنسيق الاتفاق على هدنة يتم فيها وقف الأعمال العدائية على أن تصبح نافذة السريان ٢٨ فبراير ٢٠١٦م، وتطبق الهدنة على أطراف الصراع السوري التي ستقبل بشروطها. وقد قبل الطرفان – النظام والمعارضة – الهدنة المؤقتة التي أقرتها كل من أمريكا وروسيا وفقًا لضمانات دولية وأممية لكلا الطرفين؛ المعارضة المسلحة كانت هي الطرف الأكثر تضررًا والأكثر تخوفًا من قبول الهدنة؛ لذلك أعلنت قبولها هدنة "مبدئية ومحدودة المدة"؛ وبلورت شروطها لإقرار الهدنة في عدة نقاط منها؛ فك الحصار عن المناطق المحاصرة، الإفراج عن المعتقلين، وقف روسيا استهدافها لمناطق المعارضة بذريعة محاربة الفصائل التي تعتبرها إرهابية، وتأمين دخول المساعدات الإنسانية للمدنيين في المناطق المتضررة والمحاصرة، وتوفير آلية دولية لمراقبة الهدنة. واعتبرت المعارضة أن مسألة وقف الأعمال العدائية سيتم تفسيره من قبل روسيا بأنه يتعلق بعناصر محددة

من المعارضة، وهو ما يعني استمرار روسيا في استهداف العناصر التي تراها إرهابية وتتخذها حجة لضرب كافة عناصر المعارضة المعتدلة الأخرى، والتي تتداخل مناطق تمركزها مع الفصائل المذكورة. وهو ما استدعى المعارضة إلى مطالبة الدول الراعية للهدنة بضرورة تحديد المناطق التي ينتشر فيها تنظيم الدولة باعتبارها مناطق لن تشملها الهدنة. ولم تصمد الهدنة التي كان مقرر لها أن تستغرق ثلاثة أسابيع نتيجة استمرار استهداف روسيا لمناطق المعارضة المعتدلة والأحياء السكنية ومنعها إدخال المساعدات للمناطق المحاصرة.

• تلويح سعودي ـ تركي بالتدخل العسكري:

في ظل فشل الهدنة والاستهداف الروسي ـ السوري للمعارضة المعتدلة، أعلنت القوى الإقليمية الداعمة للمعارضة السورية وهي بالتحديد السعودية وتركيا في أواخر شهر فبراير ٢٠١٦م، عن استعدادهما التدخل البري المباشر في سوريا لإعادة التوازن بين طرفي الصراع المسلح، ودعم المعارضة على البقاء والصمود بعد تعرضها لانتكاسات عسكرية عديدة؛ فقد أعلنت الرياض رسميًا على هامش اجتماعات ميونيخ ١١ فبراير ٢٠١٦م، "بأن المملكة على استعداد لإرسال قوات برية إلى سوريا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية إذا قرر التحالف الدولي ذلك"، كما جاء رفض روسيا وقف ضرباتها لمواقع المعارضة السورية إعمالا لاتفاق ميونيخ الخاص بوقف الأعمال العدائية ليزيد من شكوك ومخاوف الرياض حول جدية واشنطن في إقناع روسيا بالتوقف عن استهداف المعارضة المعتدلة، ورأت الرياض أيضًا أن الضغط على الإدارة الأمريكية لإنقاذ المعارضة بعد الانتكاسات التي تعرضت لها في حلب وتقدم قوات النظام فيها لم يأت بالنتائج المرجوة، وأن واشنطن ليست جادة وربما ليست راغبة في وقف الحرب الروسية على المعارضة، فقررت التلويح بما أسمته الخطة "ب" للتدخل العسكري المباشر في سوريا عبر التحالف الدولي، وبدأت الرياض تطبيق الخطة فعليًا، حيث أعلنت عن إرسال طائرات حربية إلى قاعدة أنجرليك التركية لتكون في وضع الاستعداد، كما قامت بتزويد المعارضة بصواريخ جراد أرض – أرض التي ساهمت إلى حد ما في تقليص خسائر المعارضة المتتالية في حلب وإن كانت لم تمنعها.

أما بالنسبة لتركيا فالوضع الميداني بين المعارضة والنظام المدعوم من قبل روسيا، واقتراب النظام من البلدات الحدودية معها جعل تدخلها في الصراع بصورة مباشرة أصبح أكثر إلحاحًا؛ لا من جهة أن التقدم الذي يحرزه النظام في حلب وفي باقي المناطق الحدودية من شأنه قطع خطوط الاتصال والإمداد التي تصل

المعارضة عبر الحدود التركية، ولكن أيضًا من جهة دخول المتغير الكردي السوري في سياق الصراع بين النظام والمعارضة، حيث أصبحت المعارضة في الشمال بين فكي النظام وقوات وحدات الحماية الشعبية الكردية السورية التي وافقت على التعاون مع روسيا لضرب عناصر المعارضة السورية مقابل وعود بدعم الإدارة الذاتية الكردية في الشمال، وما يمثله ذلك من تحدٍ واضح للحكومة التركية التي ترى في تحركات أكراد سوريا وحصولهم على حكم ذاتي أمرًا يهدد أمنها القومي نظرًا لارتباطه بوضع الأكراد الأتراك، وبالتحديد التعاون المحتمل بين الوحدات الكردية السورية وبين حزب العمال الكردستاني التركي المعارض، وانعكاس ذلك في الضربات الأمنية التي يوجهها الأخير داخل العمق التركي في أنقرة. أيضًا ازدادت دوافع تركيا بشأن المتغير الكردي بعد نجاح وحدات حماية الشعب الكردية السورية في دخول ريف حلب الشمالي التي يحاصرها النظام السوري لقطع التواصل بينها وبين الحدود التركية. أضف إلى ذلك رفض واشنطن مطالب أنقرة بتصنيف وحدات حماية الشعب الكردية السورية على أنها منظمة إرهابية على غرار تصنيفها لحزب العمال الكردستاني ما اعتبرته أنقرة استهدافًا مباشرًا لأمنها.

وعلى الرغم من جدية الطرح السعودي - التركي بإمكانية التدخل آنذاك إلا أن العديد من القيود اعترضت طريق هذا التدخل وبناء عليها لم يدخل حيز التنفيذ الفعلي؛ فالمواجهة بقوات برية ضخمة من شأنه توسيع دائرة الصراع ووضع السعودية وتركيا في مواجهة مباشرة مع روسيا وإيران، كما أن هذا التدخل قد يعيد طرح المطلب التركي بإقامة مناطق عازلة وآمنة لحماية المعارضة إلى واجهة الأحداث مرة أخرى، مقابل أن يقوم التحالف العربي - التركي بمحاربة تنظيم الدولة والسماح لأنقرة بضرب القوات الكردية السورية. أضف إلى ذلك حالة التردد والغموض في الموقف الأمريكي من هذا التهديد السعودي التركي المشترك، ناهيك عن جملة من التحديات الاقتصادية التي تواجه السعودية والتي من شأنها التأثير على قرارات المملكة تجاه أي تدخل محتمل في سوريا، لما يمثله ذلك من استنزاف الموارد المالية والعسكرية للمملكة على حد سواء، ويجعل الانخراط العسكري في جبهتين جنوبية في اليمن وشمالية في سوريا أمرًا غاية في الصعوبة.

• المصالحة الروسية التركية والملف السوري:

شهدت العلاقات الروسية - التركية المتوترة، بعد سقوط الطائرة الروسية في نوفمبر ٢٠١٥م، تغيرات واضحة بدءًا من ٢٧ يونيو ٢٠١٦م، حيث بعث الرئيس التركي برسالة اعتذار لنظيره الروسي بشأن تلك الحادثة، هذه الانعطافة التركية نحو المصالحة مع روسيا لها دوافعها كما أن لها نتائجها التي ستؤثر على الملف السوري؛ أولى تلك الدوافع تشير إلى إدراك أنقرة أن الاعتماد على الحليف الأمريكي بالنسبة للصراع في سوريا لن يأتي بجديد لاسيما ما يتعلق بدعمه للأكراد السوريين، وبرفضه مطالب أنقرة في تصنيف ميليشيات وحدات الشعب الكردية السورية تنظيمًا إرهابيًا، وكذلك رفضه إقامة منطقة حظر جوي شمال سوريا، ومن ثم فإن القوى الأكثر انخراطًا في الأزمة هي روسيا التي باتت تتحكم بالفعل في مفاصلها وأوراقها، وبالتالي رأت تركيا أن قدرًا من التفاهم مع روسيا قد يفيد في حل الأزمة، أو على أقل تقدير يضمن لتركيا مصالحها الأمنية في المنطقة الحدودية مع سوريا. أما روسيا فأدركت هي الأخرى عدم جدوى تحييد تركيا من أية تفاهمات روسية -أمريكية فيما يتعلق بالصراع السوري باعتبارها معنية مباشرة بهذا الصراع، وتمتلك مفاتيح التحكم في معارضة الشمال السوري من حيث التمويل والتسليح والتدريب. أما ثاني هذه الدوافع فيتعلق بحجم الخسائر التركية في قطاعي السياحة والتجارة جراء العقوبات التي فرضتها موسكو في أعقاب إسقاط أنقرة طائرتها العسكرية. وثالث تلك الدوافع يشير إلى حسابات موسكو ومدى قدرتها على الحسم العسكري داخل سوريا؛ فروسيا تدرك جيدًا أنها ومنذ سبتمبر ٢٠١٥م، وحتى الآن لا تستطيع حسم الصراع لصالح النظام السوري على الرغم من أرجحية موازين القوى الميدانية لصالحه في الوقت الراهن، وبالتالي فهي بمرور الوقت وتحت وطأة الضغوط الاقتصادية باتت ترى أهمية في البحث عن حلول تختلف عن الأداة العسكرية عبر قدر من التنسيق مع الجانب التركي بدلاً من استمرار الخلاف معه، لاسيما فيما يتعلق بحسابات الطرفين بشأن رفض تقسيم سوريا وبرفض المشروع الأمريكي القاضي بإقامة اتحاد كردستاني غربي على غرار إقليم كردستان العراق؛ ورفض تركيا العارم للصعود الكردي في سياق المواجهة مع النظام السوري برعاية الولايات المتحدة في مرحلة ما من مراحل الصراع عبر دعم قوات سوريا الديمقراطية - قسد - وتوفير غطاءً جويًا أمريكيًا لها لمواجهة تنظيم الدولة في الشمال السوري، ما اعتبرته أنقرة التفافًا على مشاريعها في تقويض إقامة أكراد سوريا كيانًا انفصاليًا لهم؛ وبالتالي فقد تسمح موسكو لأنقرة بالتدخل لتقويض تقدم أكراد سوريا مقابل أن تشارك أنقرة في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما قد يفسر سكوت روسيا عن التدخل التركي العسكري عبر عملية درع الفرات التي سيرد ذكرها وانعكاساتها على الصراع السوري لاحقا.

أما بالنسبة للنتائج المترتبة على المصالحة التركية - الروسية فمن المتوقع أن يكون هناك أثمانًا تدفعها أنقرة ومنها ضرورة التنسيق العسكري مع موسكو داخل سوريا، هذا التنسيق يستدعي من تركيا ممارسة ضغوط على المعارضة السورية؛ مقابل سعي روسيا للتمهيد لحل سياسي يضمن مصالح جميع

الأطراف الداخلية والخارجية وفى مقدمتهم تركيا. أيضًا ستستمر نقطة الخلاف الأساسية عند وضع الحلول للأزمة بين روسيا وتركيا هي "العامل الكردي" الذى يمثل هاجسًا أمنيًا لتركيا حال التوصل إلى التقسيم أو حتى "الفيدرالية" كحل للأزمة؛ فروسيا التي سبق وأن طرحت فكرة التقسيم كحل للأزمة اصطدمت بالصخرة التركية في هذا الشأن، كذلك الحل الفيدرالي بالنسبة لتركيا وإن كان من الممكن قبوله بضمانات دولية أممية تقر بعدم منح الأكراد السوريين في هذا الاتحاد المحتمل أية مزايا قد تدفعهم إلى إقامة كيان مستقل، لكن هذه الضمانة قد لا تلقى ترحيبًا من واشنطن التي لن تهمش الأكراد من أية ترتيبات قادمة في سوريا، وهو ما يعني استمرار المعارضة التركية لمساعي الطرح الروسي المحتمل بفدرلة سوريا مهما كانت المزايا التي ستحصل عليها جراء عودة العلاقات معها. إضافة إلى أن التقارب الروسي ـ التركي يفرض على أنقرة التغاضي في الوقت الحالي وربما على المدى المتوسط عن فكرة رحيل الأسد ونظامه، وهو ما قد يؤثر على التعامل مع فصائل المعارضة التي تعتبر تركيا الحاضنة الإقليمية الرئيسية لها، ويفرض كذلك حالة من الغموض في المواقف مع غيرها من القوى الإقليمية المساندة للمعارضة كالسعودية وقطر.

• فشل التنسيق الأمني الأمريكي الروسي:

كما سبق، لقد تبدلت موازين القوى العسكرية في الصراع السوري الميداني لصالح النظام مدعومًا بالروس والميليشيات الإيرانية واللبنانية، وتزامن ذلك مع تحركات سياسية دولية بين واشنطن وموسكو على مستوى وزراء خارجية البلدين ثم اجتماع ضم خبراء عسكريين من الطرفين، وأسفرت عن انطلاق مشاورات التنسيق الأمني الأمريكي ـ الروسي بدءًا من ٢٩ يوليو ٢٠١٦م، لمواجهة التنظيمات التي تصنفها موسكو وواشنطن والأمم المتحدة باعتبارها تنظيمات إرهابية وهى تنظيم "داعش" وجبهة النُّصرة " فتح الشام حاليًا".

التنسيق الأمني الأمريكي ـ الروسي فتح المجال لاستفسارات بشأن قدرته على تحقيق اختراق فعلي لمسار الصراع باعتباره تمهيدًا لهدنة شاملة تسعى الدولتان لإقرارها؛ إلا أن تطور الأحداث فيما بعد أوضح عدم قدرة الطرفين على إحداث اختراق فعلي لمسار الصراع لعدة اعتبارات: أولها يشير إلى كون تلك الخطوة تصب في مصلحة روسيا ومن ثم مصلحة النظام؛ لأن روسيا ومنذ انخراطها في الصراع السوري وتطوراته كانت ترغب في تنسيق فعلي مع واشنطن لمواجهة المعارضة تحت مظلة محاربة الإرهاب، مستغلة حالة التردد الأمريكي تجاه دعم المعارضة بأسلحة نوعية مخافة وصولها للفصائل المتشددة كداعش وفتح الشام، وبالتالي يصبح التنسيق الروسي مع الولايات المتحدة أمنيًا تجاه فصائل المعارضة نجاح فعلي للجانب الروسي السوري وليس العكس. ثانيها، الاتفاق يفرض روسيا كفاعل رئيسي في مرحلة رسم خريطة التوازنات العسكرية بين طرفي الصراع السوري، ومن ثم يعني اعترافًا أمريكيًا بأن لا حل في سوريا دون روسيا التي نجحت على مدار أعوام الصراع من تعطيل كافة مبادرات الحل السياسية وعبر عامين من انخراطها العسكري في تغيير توازن القوى على أرض الصراع الميداني. ثالثها، يتعلق بموقف الحلفاء الخليجيين الداعمين للمعارضة والذين أبدوا تحفظات عديدة على التنسيق الأمريكي ـ الروسي خاصة لعدم شمول التنسيق لممارسات حلفاء النظام السوري من الميليشيات الطائفية.

وبحلول الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠١٦م، أعلنت أمريكا عن تعليق التنسيق الأمني بينها وبين روسيا بشأن الصراع السوري؛ القرار جاء كنتيجة للمعطيات السابق ذكرها بشأن عدم قدرة التنسيق على إحداث اختراق فعلي في مسار الصراع، إلى جانب تصاعد وتيرة الحملة العسكرية المحمومة التي مارسها الطيران السوري بدعم روسي على حلب، خاصة بعد استهداف المدارس والمستشفيات وقوافل الإغاثة والممرات الإنسانية، تعليق التنسيق بين الطرفين يفرض التساؤل حول السيناريوهات المتوقعة ومدى تأثيره في المشهد السوري. أولا لابد من الإشارة هنا إلى أن الموقف الأمريكي بعد الانسحاب من التنسيق سيظل على ثباته بشأن عدم التدخل العسكري ضد النظام السوري أو تسليح المعارضة ومن ثم فيمكن استشراف سيناريوهين: الأول، اعتبار موسكو أن أمريكا بتعليقها التنسيق الأمني معها تكون قد تخلت عن دورها في الأزمة السورية طواعية ومن ثم تصبح هي اللاعب الدولي الوحيد في الصراع الذي بإمكانه فرض شروط التسوية السياسية، والتي ستأتي من وجهة نظر موسكو عبر تصعيد العمليات العسكرية على مناطق تمركز المعارضة في حلب لإسقاطها وإخراجها منها عبر تسويات محددة، وهو ما يعني الكثير لمجريات الصراع أو بمعنى أكثر دقة ستكون تلك الخطوة هي نهاية المعارضة ومن ثم نهاية الثورة السورية لاسيما بعد حالة السكون التي عليها المعارضة في درعا بالجنوب. أما السيناريو الثاني، فيفترض اتجاه الدول الداعمة للمعارضة إلى تسليح المعارضة بأسلحة نوعية لاسيما صواريخ أرض – جو بما يمكنها من ردع الطيران السوري والروسي، وهى خطوة محفوفة بالمخاطر لأنها ستدخل الدول الراغبة فعلاً في تسليح المعارضة وهى السعودية وقطر وتركيا في مواجهة مباشرة مع روسيا الداعم الرئيسي لنظام بشار الأسد، ناهيك عن المواجهة الاعتيادية مع الجانب الإيراني الذى سيضغط عليها في ملفات

عدة أخرى في المنطقة كالعراق والبحرين واليمن، أضف إلى ذلك أن الموقف الأمريكي المعترض على تسليح المعارضة يجعل هذا السيناريو رهن تعاطيات الإدارة الأمريكية الجديدة، والتي لم يتضح بعد ماهية توجهها بشأن الأزمة السورية.

• التدخل العسكري التركي:

في الرابع والعشرين من أغسطس ٢٠١٦م، بدأت تركيا عملية عسكرية في شمال سوريا لدعم قوات الجيش السوري الحر في تحرير مدينة جرابلس من داعش، وتقويض التقدم الذى تحرزه قوات سوريا الديمقراطية " قسد" التي يمثل الأكراد قوامها الأساسي وبالتحديد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري ومنعها من العبور إلى منطقة غرب الفرات، عملية درع الفرات فرضتها عدة اعتبارات أمنية على تركيا، كما أن هذا التدخل من المتوقع أن يكون له مردوده على توازنات القوى في المنطقة الحدودية السورية التركية، لكنه لا يؤشر على كونه قادرًا على حسم الصراع لصالح المعارضة، فتركيا استطاعت التوصل لنوع من التوافق مع أمريكا بالتدخل لتقويض تقدم قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري في المنطقة الحدودية السورية التركية كبديل عن الرفض الأمريكي الدائم إقامة منطقة حظر جوي شمال سوريا، هذا التوافق بدأ في مايو ٢٠١٦م، عندما طالبت الإدارة الأمريكية أنقرة بدعم قوات سوريا الديمقراطية في مواجهة تنظيم الدولة في مدينة منبج، ووافقت أنقرة مقابل أن يتم خروج مسلحي الأكراد من منبج مباشرة بعد تحريرها من داعش، ويعنى هذا عودتهم إلى مناطق شرق الفرات؛ لأن غرب الفرات يعد خطًا أحمر فيما يتعلق بالأمن القومي التركي، وبعد نجاح القوات الكردية السورية في تحرير منبج في منتصف أغسطس ٢٠١٦م، طالبت أنقرة واشنطن بتنفيذ الاتفاق الخاص بخروج الأكراد من المدينة ورغم موافقة واشنطن على الطلب التركي إلا أن المقاتلين الأكراد لم يخرجوا ، بل بدأوا الإعداد لمهاجمة جرابلس التي تعتبر آخر المواقع العسكرية الحدودية مع تركيا الخاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية، ما يعني سيطرة الأكراد على منطقة شمال شرق سوريا بأكملها شرق وغرب الفرات، وخلق كيان كردى في المنطقة الحدودية السورية التركية، لأن هذه المناطق ستصبح تحت سيطرة ميليشيات قوات حماية الشعب السورية التي تتماهى تمامًا مع قوات حزب العمال الكردستاني التركي المعارض، وهو ما يمثل خطرًا فعليًا على الأمن التركي، الأمر الذي حدا بأنقرة إلى اتخاذ قرار بالتدخل العسكري لمواجهة الأكراد فى جرابلس ودفعهم لمنطقة شرق الفرات وفى الوقت نفسه تطهير القرى الحدودية من سيطرة داعش.

عملية درع الفرات تمت وسط توافق أمريكي – تركي، وروسي –تركي؛ ما يعني أن السياق الدولي كان مواتيًا لتركيا والتساؤل هنا لماذا؟ أي لماذا وافقت أمريكا وروسيا على عملية درع الفرات التركية؟ بالنسبة لحالة التوافق الروسية . التركية فإن ثمة معطيات تمت قبل بدء عملية درع الفرات من شأنها تفسير موافقة روسيا على التحرك العسكري التركي في شمال سوريا منها؛ عودة العلاقات بعد اعتذار الرئيس التركي عن إسقاط الطائرة الروسية، وكذلك شجب موسكو لمحاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرض لها أردوغان، إضافة إلى إبلاغ تركيا لروسيا بالعملية وموعد تنفيذها ولم تلق أية معارضة من روسيا التي تعتبر مواجهة داعش هدفًا استراتيجيًا لها. أما بالنسبة للموقف الأمريكي؛ فبالرغم من كونه قد وفر في مرحلة ما من الصراع دعمًا عسكريًا ولوجستيًا لقوات سوريا الديمقراطية لمواجهة داعش، إلا أنها وافقت على العملية التركية تحت وطأة معطيات استراتيجية أهمها حاجتها لقوات عسكرية قوية ومجهزة بصورة نظامية تدعم قوات الجيش السوري الحر الذي يواجه تنظيم الدولة الإسلامية ويتولى مهمة السيطرة على منطقة الحدود الممتدة من إعزاز إلى جرابلس، وتشاركها الرغبة نفسها تركيا التي ترى في وجود الجيش السوري الحر في المنطقة المذكورة عامل حماية لمنع إقامة دولة كردية أو إقليم فيدرالي، هذا ناهيك عن حالات التطهير العرقي البشعة التي قامت بها قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أمريكيًا ضد الأغلبية السكانية في المنطقة وهى من العرب والتركمان السنة بهدف تغيير ديموغرافيتها وإفراغها من مكونها السني، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى مطالبة قسد بالانسحاب إلى شرق الفرات مهددة بوقف دعمها حال عدم الامتثال للمطلب الأمريكي، ووفقًا لذلك يصبح التوافق الدولي تجاه درع الفرات قد كسر حاجز المحرمات التي كانت تضعها القوى الكبرى أمام أنقرة وبالتحديد الولايات المتحدة والتي تقضي بعدم منحها حق إقامة منطقة آمنة قرب حدودها.

• اجتماع لوازن:

في ظل هذا التصعيد العسكري الروسي السوري المحموم ضد المعارضة والمدنيين السوريين ظهرت الدعوة إلى عقد مؤتمرين يخصان الأزمة السورية؛ الأول في لوزان السويسرية في ١٥ أكتوبر ٢٠١٦م، وجمع أمريكا وروسيا وتركيا وإيران والسعودية وقطر ومصر والعراق، والثاني عقد في لندن وضم أمريكا وروسيا والمجموعة الأوروبية المعنية بالصراع السوري، وجاءت تلك الدعوة كنتيجة للتصعيد العسكري منذ مطلع ٢٠١٦م، وفي ظل التصعيد الأمريكي. الروسي الدبلوماسي بشأن ما تواجهه مدينة حلب من حرب إبادة جماعية، الذى كانت أروقة مجلس الأمن مسرحًا له في التاسع من أكتوبر ٢٠١٦م، ناقش المجلس مشروع قرارين أحدهما فرنسي والآخر روسي بشأن الوضع في حلب (الهدنة وتوصيل المساعدات

الإنسانية)، حيث اعترضت روسيا على مشروع القرار الفرنسي، بينما رفضت ٩ دول من أصل ١٥ دولة (عدد أعضاء مجلس الأمن) مشروع القرار الروسي. المؤتمران لم يشهدا أية حلحلة ممكنة للأزمة السورية، نتيجة لاستمرار تصلب الموقف الروسي، فروسيا دخلت المؤتمر بالأجندة نفسها التي تقوم على تحذير الدول الراعية للمعارضة من تسليح الأخيرة بأسلحة نوعية كالصواريخ المضادة للطائرات، وإصرارها على خروج جبهة فتح الشام من حلب كشرط استباقي لعدم استهدافها لقوافل المساعدة الإنسانية للمدينة، مع إصرارها على عدم التراجع عن استمرار قصف حلب إلا في حالة موافقة المعارضة على تسوية تقضي بالخروج من المدينة.

وقد كرس فشل المؤتمر من الوضع القائم الذي يشير إلى تفوق النظام على المعارضة بمساندة روسية، ما يعني انتفاء إمكانية التوصل إلى وقف للجرائم التي يرتكبها نظام الأسد بمساندة روسيا ضد السوريين في المدى المنظور. فشل المؤتمر في سياق الخلاف الدبلوماسي الأمريكي الروسي بشأن سوريا يستدعي التساؤل حول السيناريوهات القادمة؛ البعض يشير إلى إمكانية اتجاه الولايات المتحدة إلى استخدام ما سبقت أن قالت عنه بالخيارات البديلة لها في سوريا؛ كتوجيه ضربات نوعية ضد النظام السوري لقواعده ومخازن أسلحته وتمركز قواته...إلخ، كذلك رفع الحظر الذى تفرضه على حلفاء المعارضة الإقليميين بشأن تزويد المعارضة بأسلحة ردع للطيران الروسي والسوري معًا، أي وضع استراتيجية أمريكية جديدة للتعامل مع الملف السوري، وهى استراتيجية تتوقف على توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة.

• سقوط حلب واتفاق جديد للهدنة:

في الرابع من سبتمبر ٢٠١٦م، تمكنت قوات النظام السوري من إعادة حصار أحياء حلب الشرقية مرة أخرى، وشنت القوات السورية والروسية الجوية أعنف هجوم على المدينة لإخراج المعارضة منها، وهو تطور مكن الطرفان السوري والروسي من فرض معادلات جديدة للصراع الميداني في حلب تخلو من المعارضة بعد موافقتها على الخروج الآمن منها، وفقًا لتسويات دولية إقليمية جديدة تقاربت فيها الرؤى الروسية والتركية والإيرانية وتم بمقتضاها عقد اجتماع ثلاثي في موسكو في العشرين من ديسمبر ٢٠١٦م، أعلنت فيه كل من روسيا وتركيا وإيران عن اتفاق من ثمانية بنود تضمن الخطوط العريضة لعملية وقف اطلاق النار بين النظام والمعارضة بدأ سريانه مع نهاية العام، وتحديدًا في التاسع والعشرين من ديسمبر ٢٠١٦م، وقد جاءت هذه الهدنة كأحد نتائج الاجتماع الثلاثي الذى عقد في موسكو في العشرين من الشهر المذكور.

الاتفاق الثلاثي بين القوى المذكورة مهد لانطلاقة نحو مفاوضات سياسية جديدة، وقد مثل الاتفاق انعكاسًا حالة من "التفاهمات" في الرؤى بشأن الصراع السوري بين روسيا وتركيا، وهى الحالة التي بدأت منذ الانعطافة التركية تجاه روسيا ببدء المصالحة في أعقاب حادثة إسقاط الطائرة الروسية في المنطقة الحدودية التركية السورية، وهى خطوة نوعية بددت حالة التعارض التي سادت العلاقة بين الطرفين فيما يتعلق بالملف السوري؛ ودشنت في الوقت نفسه خريطة تفاهمات ذات أبعاد دولية وإقليمية جديدة تختلف إلى حد كبير عن تلك التي كانت سائدة منذ اندلاع الصراع وحتى الآن، حيث تركت تركيا موقعها المساند للمعارضة واقتربت من المعسكر المضاد الذى تشكله روسيا وإيران؛ من باب استيعاب تداعيات حالة التبدل الاستراتيجي في ميزان القوى العسكري الميداني لصالح النظام خاصة بعد حسمه لمعركة حلب بمعاونة روسيا والميليشيات الإيرانية والشيعية المتحالفة معه، واستثمارًا كذلك لدخولها (أي تركيا) الأراضي السورية لمواجهة كل من تنظيم الدولة الإسلامية " داعش"، وقوات سوريا الديمقراطية الكردية عبر عملية درع الفرات التي تمت بموافقة كل من روسيا والولايات المتحدة، واعتبرتها تركيا معركة مصيرية بالنسبة لأمنها القومي، واستهدفت منها منع التواصل الجغرافي للكيانات الكردية السورية بالقرب من حدودها، ومنعها كذلك من التواصل مع حزب العمال الكردستاني التركي المعارض.

التفاهم الروسي التركي توازى مع تفاهم روسي إيراني بشأن تسويات مرحلة ما بعد سقوط حلب؛ فكل من روسيا وإيران تتفقان في الخطوط العامة لإدارة الصراع السوري وتتفقان أيضًا بشأن آليات الحل الممكنة لهذا الصراع، ولكن في الوقت نفسه تختلفان بوضوح حول كافة "تفاصيل" تلك الآليات وهو اختلاف بدأ فعليًا منذ معركة حلب وما بعدها، فثمة رفض روسي مقنع لدور الميليشيات الشيعية بشأن معركة حلب وما تلاها، لسعيها إلى مزيد من المواجهات العسكرية على الأرض، ولرغبتها في توسيع نطاق المواجهة مع المعارضة لتشمل محافظة إدلب التي باتت المعقل الجديد لفصائل المعارضة والمفتوحة على خطوط الإمداد التركية، وتخضع معظمها للجيش السوري الحر شريك تركيا في عملية درع الفرات ضد تنظيم الدولة، هذا بالإضافة إلى رفض إيران التوصل لاتفاق شامل لوقف القتال حاليًا، لأن وقف القتال يعني فرض شروط ستطبق على طرفي الصراع بما فيها الميليشيات الإيرانية العاملة على الأرض السورية، وهو ما ترفضه طهران حاليًا؛ لأنه سيكبح من رغبتها في الإجهاز على كافة فصائل المعارضة. هذه المعطيات تتعارض مع خيارات روسيا بشأن حالة إعادة التموضع التي تحاول ترسيخها في المرحلة الراهنة فيما يتعلق

بالملف السوري، والتي تتلخص في ترك الخيار العسكري وإعادة تفعيل الخيارات الدبلوماسية والسياسية. في هذا السياق يمكن ملاحظة أن طهران وبالرغم من وضوح حالة التباين بينها وبين روسيا بشأن خطوات ما بعد معركة حلب إلا أنها تعمل على ألا يؤدي هذا التباين إلى حدوث تضارب استراتيجي كبير بين مصالحهما على الأقل في المرحلة الحالية.

تصبح روسيا بمقتضى المعطيات السابقة أمام خيارين في علاقتها بإيران بالنسبة لتسويات ما بعد حلب؛ الخيار الأول، يفترض تبني روسيا لوجهة النظر الإيرانية بضرورة استكمال الحرب على المعارضة بكافة فصائلها، ما يعني نقل الحرب على المعارضة إلى داخل مدينة إدلب. أما الخيار الثاني، فيشير إلى احتمالية اتجاه روسيا لاستثمار نجاحها العسكري في حلب استثمارًا سياسيًا بالبدء في مسار سياسي جديد يمهد لمفاوضات جادة بين المعارضة والنظام وبرعاية دولية وإقليمية، ويمكنها في الوقت نفسه من الخروج التدريجي من الصراع السوري. التطورات على أرض الواقع الميداني تشير إلى استمرار محاولة طهران والنظام السوري دفع روسيا إلى استكمال الحرب على المعارضة بقيام النظام بخرق اتفاق وقف إطلاق النار من حين لآخر عبر ضرباته على المعارضة في مناطق خارج حلب. إلا أن واقع التطورات الإقليمية والدولية (نتائج الانتخابات الأمريكية – حالة التقارب بين روسيا وتركيا) تشير إلى أن روسيا بصدد انتهاج الخيار الثاني.

خاتمة:

مما سبق رصده يمكن القول أن الأزمة السورية خلال عام ٢٠١٦م، شهدت تصاعدًا غير مسبوق في المواجهات العسكرية بين النظام السوري المدعوم من قبل روسيا وإيران وبين المعارضة المسلحة، مع تراجع ملحوظ على جانب المعالجة السياسية والدبلوماسية في ظل غياب واضح لأية أطروحات من شأنها تقريب الأزمة من نقطة الحل السياسي، فالسياسات الدولية والإقليمية لم تعد بإمكانها تقديم "حل سياسي" للأزمة، وأن أقصى ما يمكن أن تقدمه المسارات التفاوضية القادمة هو "تسوية" لا أكثر تتوافق بمقتضاها تلك السياسات بما يحفظ لكل جانب مصالحه فيها، فالتسوية تضمن "بقاء خريطة النفوذ" قائمة بين أطراف الصراع، بينما الحل السياسي يعني الانتقال بالدولة السورية إلى مرحلة خالية من نظام الأسد، وهو أمر بات صعب التحقق على أرض الواقع، طالما ظلت ارتباطات أطراف الصراع السوري الداخلي بالخارج الإقليمي والدولي قائمة بكافة معطياتها التي سبقت الإشارة إليها، ووفقًا لذلك فإن التسوية سيسعى لها الطرف الذي يبسط نفوذه بقوة في الوقت الراهن على مجريات الصراع أي النظام وداعميه الدوليين والإقليميين.

* باحثة في العلاقات العربية الإقليمية ــ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الاتحاد الأوروبي في خطر محدق وتيارات اليمين المتشدد تجد قبولاً واسعًا

الأزمة الإيطالية ومخاطر تفكيك الاتحاد الأوروبي

لم يكن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مجرد حدث عابر في الساحة الدولية، بل نقطة تحول عميقة في مسار بناء الصرح المؤسساتي للاتحاد، بعد أن باتت عدوى التفكك تشكل تهديدًا حقيقيًا قابلاً للانتقال إلى باقي مكونات القارة العجوز، والمثال الأبرز على ذلك هو الأزمة الإيطالية الحالية ومخاطر تكرار السيناريو البريطاني. ويبدو أنه ليس من المبالغة اليوم دق ناقوس الخطر من تدحرج الاتحاد الأوروبي إلى الهاوية واستمرار عملية التفكك بشكل مشابه لنظرية الدومينو في العلاقات الدولية، حيث أن سقوط قطعة الدومينو الأولى سوف تؤدي إلى سقوط القطعة الثانية وبالتالي انهيار كل القطع، فالأسباب التي دفعت بريطانيا إلى إعلان الطلاق مع المجموعة الأوروبية هي نفس الأسباب التي تدفع إيطاليا إلى أن تأخذ نفس المنحى من خلال المطالب الإيطالية بالتشدد في معالجة ظاهرة الهجرة والمرونة في التعاطي مع الضائقة الاقتصادية.

د. محمد بن تركي الهاجري

اليمين المتشدد ومطالب الانسحاب من الاتحاد الأوروبي

بعد أن بلغت المؤسسات الأوروبية مستويات عالية من النضج والتكامل فوق قومي، برزت تيارات قومية محلية تسعى إلى تفكيك أهم التجارب الوحدوية في العالم، بعد تنامي مشاعر العداء للكيان الأوروبي مدفوعة بالمد المتواصل للهجرة القادمة من مناطق التوتر في الشرق الأوسط، بشكل أدى إلى تحريك المشاعر المحلية والرفع من النعرات الوطنية الشعوبية التي باتت تهدد ليس فقط فضاء الاندماج الأوروبي، وإنما أيضًا أسس الديمقراطية العريقة وقيم التعايش المشترك الأوروبية.

ويمكن النظر إلى الأزمة الإيطالية بأنها استمرار للامتداد المتواصل للأحزاب اليمينية الشعوبية، فمن إيطاليا إلى ألمانيا إلى إسبانيا واليونان استفادت الحساسيات اليمينية المتشددة من تنامي مشاعر الشك والريبة تجاه المنظومة الوحدوية الأوروبية في ظل تنامي مخاطر الإرهاب والأزمات الاقتصادية الخانقة، وتفشي الإشكاليات المرتبطة بالهجرة والبطالة والتراجع التدريجي لنموذج دولة الرفاه الذي ساد خلال العقود الماضية.

فبعد رفض التعديلات الدستورية المقترحة من طرف رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي والتي كانت تستهدف التقليص من صلاحيات مجلس الشيوخ الإيطالي والأقاليم لصالح الحكومة، فقدت المؤسسات المركزية الأوروبية التقليدية أرضًا أخرى، حيث حقق اليمين المتشدد والحركات الشعبوية وعلى رأسها حركة ٥ ستار الإيطالية انتصارًا كبيرًا بعد رفض هذه الإصلاحات من طرف ٦٠ في المائة من الإيطاليين، وهو ما دفع رئيس الوزراء إلى تقديم الاستقالة كرد فعل على الرفض الشعبي للتعديلات الدستورية.

ويمكن أن تشكل نتيجة الاستفتاء حافزًا قويًا لحركة ٥ ستار بزعامة بيبي جيللو من أجل الوصول إلى السلطة في حالة ما إذا دعا الرئيس الإيطالي إلى انتخابات عامة، وحشد الدعم إلى مخططه الرامي إلى خروج إيطاليا من منطقة اليورو والعمل بعملتها الوطنية المحلية، على غرار تلك الخطوة التي اتخذتها بريطانيا وفازت فيها الأحزاب القومية حيث تحقق بالفعل انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي.

غير أن سيناريو انسحاب إيطاليا من الاتحاد الأوروبي يصطدم بصعوبات غير يسيرة، متمثلة في ضرورة إجراء استفتاءين، الأول على تعديل الدستور لأن الدستور الحالي لا يسمح للحكومة بالانسحاب من المعاهدات الدولية عن طريق التصويت الشعبي، والثاني على عضوية إيطاليا في اليورو، مع العلم أن المحكمة الدستورية يمكنها رفض الاستفتاء الأول.

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي اليوم في خطر محدق، خاصة وأن البرنامج العام لمختلف تيارات اليمين المتشدد بات يلاقي قبولاً واسعًا في أرجاء واسعة من القارة العجوز، حيث أن خطابه الشعبوي يعزف على وتر المشاكل البنيوية التي تعيشها أوروبا اليوم، وهو خطاب رافض لأوروبا مفضل للمصالح الوطنية، من خلال الدعوة إلى الانسحاب من مؤسسات الاتحاد الأوروبي وإلغاء اليورو وإعادة العمل بالعملات الوطنية.

كما يعتبر اليمين المتشدد أن الهجرة هي المسؤول الأول عن المشاكل التي تتخبط فيها المجتمعات الأوروبية، وبالتالي تطالب وتسعى لوقفها تمامًا بل وتدعو إلى ترحيل الأجانب من أصل غير أوروبي، وتنادي باسترجاع السيادة الوطنية ونهج سياسة حمائية نقدية واقتصادية وقانونية، وترى أن الهوية الوطنية في خطر وأنه من الواجب حمايتها من الغزو الأجنبي المتمثل في المهاجرين، كما ترفض المجتمع المنفتح والمتعدد الثقافات والعولمة إلى جانب نظرتها للإسلام باعتباره يتنافى مع القيم الثقافية الأوروبية.

الأزمة الاقتصادية وارتفاع مشاعر العداء تجاه الوحدة الأوروبية

شكلت الأزمة الاقتصادية التي عصفت بأوروبا بداية من ٢٠٠٨م، التربة الخصبة لنمو أفكار الانفصال عن المؤسسات الأوروبية، حيث ازداد زخم الدعوات الانفصالية وعلا صوت المطالبين بالاستقلال عن القارة العجوز، خاصة مع سياسات التقشف التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الدول الأكثر تأثرًا بالأزمة المالية.

وبالرغم من أن مثل هذه الدعوات لا يعتبر جديدًا في الساحة الأوروبية إلا أن الأزمات الاقتصادية المتعاقبة قد غذت مطالب الانفصال، وحولتها من مجرد أصوات متفرقة إلى توجه عام داخل البلدان الأوروبية وإلى برنامج طموح له أفق سياسي واضح، يتمثل في الدفع بكل قوة نحو تفكيك الاتحاد الأوروبي وإرجاع مراكز صنع القرار في السياسة والاقتصاد والمجتمع إلى العواصم المحلية وإعادة إحياء السيادة الوطنية.

لا يمكن التنبؤ بمستقبل الاتحاد الأوروبي على ضوء أزمة الاقتصاد الإيطالي لكن الأكيد ستمس اقتصاد العالم و أوروبا والخليج

وفي الوقت الذي لم تصحو فيه أوروبا من صدمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتداعياتها الخطيرة على تقويض الأسس التي يقوم عليها الاتحاد، حتى استيقظت على كارثة أكبر تتعلق باحتمال انزلاق أوروبا نحو أكبر أزمة مصرفية قد تشهدها منطقة اليورو، بل والعالم من خلال التهديد المحدق بإفلاس بنوك ومصارف أوروبية كبرى وعلى رأسها البنوك والمصارف الإيطالية.

فالقطاع المصرفي الإيطالي الذي يدير أموال المجتمع ويوفر السيولة للمستثمرين وأسواق المال، يعتبر هو النقطة الأضعف في الاقتصاد الإيطالي إذ تعاني البنوك الإيطالية من قروض متعثرة تصل قيمتها إلى ٣٦٠ مليار يورو (٤٠٠ مليار دولار) أي ما يعادل خمس الاقتصاد الإيطالي أو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا.

كما أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع الدين العام إلى ١٣٥٪ نسبة للناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مستويات التشغيل وانحدار حاد في أسهم البنوك الإيطالية إلى جانب معاناة البلاد من حالة ركود عام منذ الثلاث سنوات الماضية وضعف الإنتاجية وانكماش الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، قد زاد من مظاهر الضائقة المالية الإيطالية وعجل بضرورة التسريع في وضع خطة إنقاذ تعيد من خلال سعي الحكومة الإيطالية إلى ضخ سيولة مالية في رؤوس أموال هذه البنوك إلا أن قواعد وضابط السوق الأوروبية المشتركة تمنع مثل هذه المساعدات.

وقد ساهم انتقال هذا النقاش إلى الرأي العام الإيطالي في انتشار مشاعر الغضب الشعبي اتجاه المؤسسات الأوروبية، خاصة وأن الحكومة الإيطالية حاولت ضخ الأموال أكثر من مرة بهدف إنعاش الاقتصاد عن طريق دعم البنوك، لكن الاتحاد الأوروبي تحت الضغوط التي تمارسها ألمانيا شدد قوانين عجز الموازنة، ما أجبر البنوك الإيطالية على الحد من إقراضها، واتباع سياسة تقشفية زادت من عراقيل انتعاش الاقتصاد.

تداعيات الأزمة الإيطالية في الخارج الأوروبي

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتفاقم حدة الأزمة المالية في إيطاليا وإمكانية انتقالها إلى بلدان الجوار، قد أعاد إلى الواجهة الدولية النقاش حول كلفة الاندماج القاري في المرحلة الاتحادية الراهنة وحدود مبدأ التضامن وإمكانيات الاتحاد في تحقيق السلام والرخاء الاقتصادي لكل المجتمعات الأوروبية.

وبالرغم من أنه لا يمكن التنبؤ بمستقبل الاتحاد الأوروبي على ضوء أزمة الاقتصاد الإيطالي، إلا أن الأكيد أن هذه الهزة ستمس كل الاقتصاد الأوروبي ولن يتوقف تأثيرها فقط على دول أوروبا ولكن ستمتد إلى الاقتصاد العالمي ومن ضمنها اقتصاديات الخليج العربي، لأن أموالها وودائعها ومعاملاتها التجارية واستثماراتها تتم باليورو، ولذلك فإن انهيار المصارف الإيطالية والفوضى في الأسواق الأوروبية ستؤدي إلى انخفاض حاد لسعر اليورو وبالتالي فقدان جزء كبير من قيمة تلك الودائع والاستثمارات.

غير أن اللافت للانتباه اليوم، أنه مقابل اتساع دائرة النظرة بالغة السلبية لأوروبا والتشكيك القوي في جدوى الاتحاد ومستقبل مسار الاندماج القاري، والتراجع المستمر الطارئ على الفكرة الأوروبية، يلاحظ تنامي مشاعر الاندماج والوحدة في نموذج آخر للوحدة بين الدول، وهو منظمة مجلس التعاون الخليجي.

هذا النموذج الوحدوي قد عبر عن مناعة قوية اتجاه التحديات التي عصفت وتعصف بالمنطقة، فبالرغم من حدة الأزمات والهزات والحروب الأهلية والطائفية بالجوار الخليجي، إلا أنها لم تساهم إلا في رص صفوف البيت الخليجي، وتأكيد الفكرة الوحدوية واعتبارها ضرورة تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية لضمان أمن وتنمية وحرية الإنسان الخليجي. كما أن الظرفية الراهنة تقتضي أكثر من أي وقت مضى استيعاب تطورات الأزمة الأوروبية لاستخلاص العبر والدروس تفاديًا لتكرار الأخطاء نفسها، خاصة وأن المشروع التكاملي الأوروبي شكل دائما وعاءً وقالبًا لمختلف التجارب الوحدوية الإقليمية في العالم بما فيها منظمة مجلس التعاون الخليجي.

ويبقى الرهان الأساسي في دول الخليج العربي هو استثمار مقومات الوحدة التي لا تتوفر في غيرها من التجارب الوحدوية بما فيها الاتحاد الأوروبي، ويتعلق الأمر بالتجانس الحضاري والثقافي واللغوي، و-الإرث التاريخي المشترك والعلاقات القبلية البينية، وهي المقومات التي جعلت التجربة الوحدوية الخليجية عصية على النعرات الشعوبية المحلية الانفصالية، وأساسًا صلبًا لتعزيز المشروع الوحدوي الاندماجي بين شعوب الخليج العربي، وحصنًا منيعًا للتوجهات السلبية المشككة في مسار الوحدة الخليجي.

* محلل سياسي - دولة الكويت

دول مجلس التعاون في مواجهة التحديات: الرهانات والتحديات

ثلاثة مصادر تهدد أمن الخليج وضرورة إنشاء مركز قياس وتحليل المخاطر الأمنية

الحديث عن البعد الأمني لمنطقة الخليج العربي يدفعنا في البداية إلى الحديث عن الموقع الجيو -استراتيجي والحيوي للمنطقة وأهميتها سواء إقليميًا أو دوليًا، فمنذ ٢٠١١م، والمنطقة تعرف تحولات وتغيرات متسارعة سواء على مستوى الخارطة الجيو-سياسية أو على مستوى التحولات الأمنية مما يدفع بالضرورة إلى تحول في المقاربات الأمنية، حيث عرف حجم التحديات الأمنية منحى تصاعديًا ينذر بمؤشرات مخيفة تلقي بظلالها على الأمن الجماعي الذي أضحى في السنوات الأخيرة عبارة عن معادلة صعبة بالنسبة لدول مجلس التعاون لتعدد الجبهات ومصادر التهديد، بحيث أضحينا لا نتحدث عن التهديدات التقليدية بل أضيف إليها تهديدات جديدة فرضت نفسها على المعادلة.

د. أحمد ميزاب

لكن بالرغم من ذلك نتحدث عن تكتل إقليمي يسعى من خلال كافة الإجراءات والاتفاقات المبرمة والمؤسسات التي تسعى إلى دعم هيكلة هذا التكتل الإقليمي إلى بلوغ مستوى متكامل يتجاوز من خلاله دول مجلس التعاون الخليجي العقبات ويدفع بالأمام نحو تحقيق الرهانات الكبرى التي تدفع كل الأطراف للبحث عن أنجع المعايير الممكنة لضمان الأمن والاستقرار.

سنة ٢٠١٦م، لم تختلف كثيرًا عن سابقتها لا من حيث الأحداث ولا من حيث حجم التحديات ولا من حيث التهديدات المستمرة الناجمة عن بؤر الأزمات التي تحيط بالمنطقة وتشكل حزامًا مشتعلا يهدد لهيبه المنطقة برمتها، إلا أنه وبالموازاة مع ذلك نلمس تقدمًا ملحوظًا في الاستراتيجية الأمنية المتبعة من دول الخليج في مواجهة هذه المخاطر والتحديات وتراجعًا في حجم العمليات الإرهابية الراجع إلى العمل الاستباقي مقارنة بالسنوات الماضية، ومع ذلك يظل الحذر مطلوبًا واليقظة واجبة في ظل عالم متغير وإقليم غير مستقر وصعود لحجم الخطر الطائفي.

المتابع لما يواجه منطقة الخليج العربي على كافة الأصعدة سواء اقتصاديًا أو أمنيًا يجعلنا نضع بين أعيننا منحى بياني لطبيعة هذه التحديات متعددة الأوجه والمصادر.

سأنطلق من هذه الإشكالية، كيف اتسمت ملامح الوضع الأمني بدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٦م، ومقارنته بـ ٢٠١٥م، في ظل التحديات ومصادر التهديد الأمنية وما هو متوقع لعام ٢٠١٧، في ظل هذه المتغيرات؟

سنحاول في هذا الموضوع نتناول أهم التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة وطبيعة ومصادر التهديدات الأمنية وتأثيراتها على دول مجلس التعاون، وقياس شدتها من خلال التطرق لأبرز الأحداث عام ٢٠١٦م، وما هو متوقع لعام ٢٠١٧ م، خاصة في ظل إدارة جديدة بالبيت الأبيض الأمريكي وتوجهاتها نحو معالجة قضايا المنطقة. التي ستكون لها انعكاسات على مفهوم الأمن القومي الخليجي ومنه العربي. وعليه حددت لتناول هذا الموضوع أن أتطرق إلى:

- التحديات الأمنية في منطقة الخليج العربي منذ ٢٠١١م.
- مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي.
- أهم الأحداث الأمنية التي عرفتها منطقة الخليج العربي لسنة ٢٠١٦م.
- قياس شدة المخاطر الأمنية على ضوء العمليات ودلالاتها.
- السيناريوهات المتوقعة لـ ٢٠١٧م، وسبل المواجهة.

١-التحديات الأمنية في منطقة الخليج العربي:

نتفق أن دول مجلس التعاون تواجه العديد من التحديات الأمنية بموجب التحولات التي تشهدها دول الجوار والمنطقة ككل منذ ٢٠١١م، إلى الآن.

تنامي دور الجماعات المسلحة يخل بموازين القوى ويجعل الدول منقوصة السيادة ويضعف قدراتها على اتخاذ القرارات

هذه التحديات التي تزداد شدتها، فرضت على دول الخليج، أن تلعب دورًا متقدمًا للحد من انعكاسات هذه الأزمات المتفجرة على أمن دول مجلس التعاون، من مبدأ الأمن الإقليمي REGIONAL SECURITY الذي تؤثر فيه وتتأثر به دول الخليج العربي.

فلم يعد ممكنًا في مرحلة استكمال اللمسات الأخيرة للبناء الخليجي المتكامل تحت قبة مجلس التعاون الخليجي أن تنتهج دول الخليج سياسة الحياد سواء على مستوى الأمن الداخلي وحتى الإقليمي ففي هذا السياق تتجلى لنا أهم التحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة من خلال:

- المحيط الجيو-استراتيجي لمنطقة الخليج والتي أخذت منحى تصاعدي وتفاعلي وأخذ بالاتساع وفي مجمل هذه الأزمات نلاحظ أنها متشابهة في مكوناتها.

وهذا الأمر قد يدفع إلى فشل المنطقة بأكملها في ظل تشابك قضايا الأمن الإقليمي. فالمخاطر التي نتجت عما عرفتها المنطقة ترتب عنها مخاطر أمنية حيث أضحى المشهد الإقليمي يتسم بحروب غير نظامية *Irregular warfare.

وتنام متسارع للمخاطر العابرة كالإرهاب والجريمة المنظمة وهذه لا تعترف بكيان الدولة الوطنية، كل هذا دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخروج من الحياد إلى اتخاذ التدابير والقرارات والانخراط في آلية البحث عن الحلول ودفع جزء من فاتورة انعكاسات تلك الأزمات.

فهذه الأزمات لا تتصف بالآنية فهي ليست مؤقتة، فهي من حيث طبيعتها ومكوناتها قد تستغرق سنوات وقد تعرف امتداد وانعكاسات باعتبار أن المشهد الدولي من حيث المواقف يتسم بالضبابية. هذا ما يدفع دول الخليج إلى تعزيز وحدتها وتماسكها وهو ما يساهم في تحقيق الرقم الصعب في معادلة الأمن الإقليمي.

- تنامي فزاعة داعش وتداعيات الحرب الدولية على الإرهاب، ففي ظل حالة الفراغ الأمني وتعمق وتعقيد الأزمات والتعاطي الدولي المبهم تجاه هذه الظاهرة أضحى الإرهاب بصفة عامة وداعش بصفة خاصة يفرض تحديات على أمن دول مجلس التعاون تتمثل في نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى تتمثل في أن الإرهاب يشكل تهديدًا لمفهوم الأمن الوطني لدول مجلس التعاون مستفيدًا من تلك الأزمات الإقليمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بروز خلايا تجنيد داخل بعض دول المجلس.

لكن الواقع يقول إنه يتمدد في شكل خلايا صغيرة مجهرية يصعب رصدها ومراقبتها واستهدافها وهذا يدفعنا للحديث عن المرحلة القادمة خاصة بعد ٢٠١٦م، فهو يعتمد على إطالة أمد الصراع والإنهاك وحرب الاستنزاف.

النقطة الثانية تتمثل في أن هذا التنظيم يغذي الصراعات الطائفية وهو ما يهدد أمن دول الخليج فهو يشكل إذا خطر أمني وإيديولوجي حقيقي.

- تنامي الدور الإيراني في المنطقة يمثل حسب الرؤية الخليجية تطورًا خطيرًا لمفهوم الأمن الإقليمي وخرقًا للقوانين والأعراف الدولية وموازين العلاقات الإقليمية، ما يعمق هذه المخاوف ويجعلها تتحول إلى تحد صلب يفرض نفسه في معادلة الأمن الإقليمي هو انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني وتفاعل المجتمع الدولي عن تمدد هذا الدور وتداعياته رغم أن النزيل الجديد للبيت الأبيض الأمريكي يتحدث عن مراجعة أو إلغاء للاتفاق النووي وهو ما سيدفع إلى تطورات جديدة قد تكون أكثر خطورة.
- تنامي دور الجماعات المسلحة من غير الدول بشكل غير مسبوق الأمر الذي يخل بموازين القوى ويقيد من قدرة الدولة ويجعلها تتحول إلى دول منقوصة السيادة ويضعف من قدراتها على اتخاذ القرارات على مستوى سياساتها الخارجية ويدفع بتنامي الصراعات الداخلية كالعراق مثلا وهذه الدول تدخل ضمن الحزام الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي فهذه الكيانات تسمح بـ:
  - إضعاف المؤسسات العسكرية إن لم يكن تفكيكها.
  - إذكاء الطائفية والصراع الطائفي.
  - الخضوع للمؤثر الخارجي.
- الأزمة اليمنية والتي كان من أبرز انعكاساتها على أمن المنطقة:
  - انتقال الجماعات الجهادية الإرهابية عبر الحدود والقيام بعمليات إرهابية.

* الحرب الغير نظامية هي الحرب التي يكون فيها طرف أو أكثر من الأطراف المتقاتلة من الجيوش الغير نظامية بدلاً من القوات النظامية. حرب العصابات هي أحد أشكال الحرب الغير نظامية، ومن ثم تعتبر حرب غير متماثلة.

- تغذية الصراع والحروب الطائفية مما يجعلها تأخذ منحى إيديولوجي تصادمي.
- حصول الميليشيات المسلحة في اليمن على إمدادات عسكرية خاصة أسلحة ومنها أسلحة متطورة.
- اكتمال هلال اللا أمن المحيط بدول مجلس التعاون ما يدفع بولوج الجماعات المسلحة القادمة من منطقة الساحل الإفريقي التي نعرفها بقوس الأزمات عبر القرن الإفريقي الذي لا يقل خطورة من حيث اعتباره مصدر من مصادر اللا استقرار ومنه إلى اليمن ومن خلالها إلى شبه الجزيرة العربية.

٢- مصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي:

حاولت من خلال النقطة السابقة تناول أبرز واهم ستة تحديات أمنية تواجه دول مجلس التعاون الخليجي وهي التحديات التي تفرض نفسها على مستوى منطق الأمن الإقليمي لدول الخليج وتحدد الاستراتيجية الأمنية الممكن انتهاجها للتصدي لهذه التحديات التي تقوض العمل الخليجي المشترك وتعيق مسار أي انطلاقة تنموية بالمنطقة ومن خلال إبراز أهم هذه التحديات يمكن لنا بالضرورة أن نحدد أهم مصادر التهديد للأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي والتي أستطيع أن احددها حسب رأيي في ثلاثة مستويات رئيسية متمثلة في:

- المستوى الأول التهديدات الإقليمية المرتبطة بالتمدد الإيراني في المنطقة.

الإرهاب العابر للحدود والمتأتي نتاج الأزمات المشتعلة التي تحولت إلى أزمات وصراع إقليمي تشكل مصدر من مصادر اللا أمن دون أن ننسى الملف اليمني وما يشكله بالنسبة للمنظومة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

- المستوى الثاني تهديدات دولية ناجمة عن مواقف الدول الكبرى تجاه قضايا المنطقة وكيفية تعاطيها مع تلك الأزمات التي أضحت بموجبه تشكل نقطة تأثير وعامل لا يحفز على صناعة الاستقرار ولا حتى على صناعة جسور الثقة.

لا يمكن أن نتغافل عن التقارير الكثيرة المنشورة التي تتحدث عن عدم وجود ممانعة أمريكية لاستغلال الخلافات الطائفية من أجل تحقيق مخططاتها. بمعنى أنه ثبت أن أمريكا لا تتورع عن أن تفعل أي شيء حتى لو كان مدمرًا لدول المنطقة من أجل مصالحها.

قانون جاستا والذي يعد مؤشرًا خطيرًا ويكشف الوجه الأخر لطبيعة ما يحدث. فتحول إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة بات أمرًا مقلقًا ولا يخفى على أحد إنه وبإدارة جديدة للبيت الأبيض الأمريكي بقيادة دونالد ترامب DONALD TRUMP فإن المرحلة القادمة لن تكون سهلة وإنما سيتعقد المشهد أكثر مما هو عليه الآن وعليه فإن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية أضحت تشكل مصدر تهديد جديد يفرض نفسه على كل المستويات.

- المستوى الثالث مصادر تهديد داخلية وهو لا يقل خطورة عن التهديدات الخارجية لأمن الخليج، فالانتشار الطائفي داخل المجتمعات الخليجية وارتباط بعض عناصره بالفاعل الخارجي وفي ظل ما تعرفه المنطقة وما هو ملموس من تمدد إيراني واستثمار لهذه العناصر مثل ما حدث في البحرين على سبيل الذكر لا الحصر.

وهو ما يدفع بالقول إنه وما هو مقبلة عليه المنطقة قد تزيد هذه التحولات من التوترات الطائفية. وهنا نتحدث عن مصدر تهديد هو الأمن الاجتماعي الذي يحتاج أن يولى أهمية بالغة في ظل الرهانات المطروحة.

أمريكا لا تمانع من استغلال الخلافات الطائفية لتحقيق مخططاتها وقانون جاستا مؤشر خطير

٣- أهم الأحداث الأمنية التي عرفتها منطقة الخليج لسنة ٢٠١٦ ومقارنتها بـ ٢٠١٥:

الأحداث التي عرفتها منطقة الخليج عام ٢٠١٦م، لا تقل خطورة عما عرفته السنوات الماضية حتى وإن تراجعت نسبيًا من حيث العدد. لكن من حيث قوة العمليات ففي اعتقادي أن ٢٠١٦م، سجلت عمليات من حيث مضمونها لا يمكن الاستهانة بها. فهي تحمل جملة من الرسائل وفي كل عملية نتأكد من طبيعة وحجم التحديات، فاستمرار الأزمات يدفع بموجة المخاطر الأمنية إلى عمق دول الخليج وبشكل كبير، لكن بالمقابل العمليات الأمنية التي تندرج ضمن المخطط الأمني أعطت نتائج مثمرة وايجابية في إطار العمليات الاستباقية. وسأحاول في هذه النقطة استعراض أهم ما حدث وأبرز ما عرفته دول الخليج خلال ٢٠١٦م:

١- حرق السفارة السعودية بإيران مع بداية ٢٠١٦م، وكان مؤشرًا خطيرًا ينذر بتحولات خطيرة، فالعملية لا توجد لها تبريرات وفق الأعراف والعهود، فهذه الحادثة تصنف في خانة التصعيد والاستفزاز.

٢- شهدت السعودية عدة عمليات انتحارية في يوم ٢٩ رمضان ٤ يوليو ٢٠١٦ م، أهمها عملية تفجير المدينة المنورة في موقف سيارات تابع لمركز قوات الطوارئ بجوار الحرم النبوي، كما وقعت في اليوم نفسه هجمات متفرقة أخرى في السعودية إحداها استهدفت القنصلية الأمريكية في جدة تلاها محاولة

تفجير مسجد بمحافظة القطيف بالتزامن مع تفجير المدينة المنورة، وجاء هذا التفجير بعد هجومي مطار أتاتورك بتركيا وتفجيرات بغداد.

فهذه العملية بين التوقيت والمكان والأهداف الكامنة ورائها هناك ما يقال ففي اعتقادي أنها عملية تستفز مشاعر المسلمين في كل أقطار العالم وكان منفذوها يسعون لتسجيل هذه العملية في ذاكرة المسلمين وليس فقط المملكة العربية السعودية من حيث قدسية المكان وما يمثله وفي أواخر شهر رمضان حتى نتوقف كل سنة أمام هذا الحادث لنتذكر ونستذكر. وهنا تأكيد على ما يشكله الإرهاب العابر للأقاليم وداعش بالخصوص الذي يتفاعل مع جملة التحولات والتطورات الحاصلة بالمنطقة.

٣- يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦م، إطلاق صاروخ بالستيا كان يراد من خلاله استهداف مكة المكرمة تم استهداف الصاروخ على بعد ٦٥ كلم وهذا راجع لليقظة الأمنية التي حالت دون تحقيق الهدف والناجم عن إدراك المملكة لطبيعة هذه التحديات والمخاطر الأمنية.

٤- في ١١ أكتوبر ٢٠١٦م، وجهت الأجهزة الأمنية السعودية ضربة استباقية جديدة قصمت ظهر الإرهاب، إذ أفشلت مخططًا قاده ٤ مقيمون (باكستانيان وسوري وسوداني) لاستهداف مدينة الملك عبد الله الرياضية (استاد الجوهرة) في جدة بعملية إرهابية خلال مباراة جمعت المنتخبين السعودي والإماراتي أخيرًا، كما ضبطت خلية إرهابية في محافظة شقراء خططت لاغتيال رجال أمن.

وكشفت وزارة الداخلية السعودية عن قائمة مطلوبين تضم ٨ سعوديين وبحريني واحد، تورطوا في جرائم إرهابية طالت رجال أمن في كل من القطيف والدمام شرق السعودية، والتي تسمى بخليه «العوامية» وأدت إلى «استشهاد» ٦ رجال أمن وإصابة ٣ من أفراد قوات أمن المنشآت .

٥-أعلنت وزارة الداخلية السعودية عن تفكيك خليتين إرهابيتين كانتا تستهدفان اغتيال رجال أمن وتفجير منشآت أمنية واقتصادية وتعطيل الحياة العامة، كما أعلنت قائمة جديدة للمطلوبين أمنيًا ممن تورطوا في عمليات إرهابية في الدمام والقطيف.

٦-أما في الكويت فالأجهزة الأمنية نفذت ٣ عمليات أمنية، الأولى أدت إلى اعتقال رجل كويتي كان يخطط لتفجير مسجد، والثانية انتهت بـ«ضبط وإحضار» كويتي آخر متهم بالإرهاب من الخارج.أما العملية الثالثة، فقد أسفرت عن ضبط خلية إرهابية مرتبطة بداعش، تضم ٤ أشخاص يحمل اثنان منهم الجنسية الكويتية في حين أن الشخص الثالث «خليجي» والرابع من «الجنسية الآسيوية».

٧. قال المتحدث الأمني بوزارة الداخلية السعودية، إن الجهات الأمنية المختصة ومن خلال متابعتها للتهديدات الإرهابية التي تستهدف أمن المملكة ومقدراتها وتعقب القائمين عليها، فقد تمكنت من خلال عملية أمنية تمت على مراحل استمرت لعدة أشهر من إحباط عمليات إرهابية كلفت بتنفيذها شبكة إرهابية مكونة من ثلاث خلايا عنقودية ترتبط بتنظيم «داعش» الإرهابي إن القراءة الأولية التي يمكن أن نطرحها من خلال استعراض بعض هذه العمليات والتي تشكل من ناحية أولى تحولًا خطيرًا في منحنى العمليات الإرهابية من حيث التوقيت الذي يتم اختياره وتشابك وترابط خلفيات هذه الجماعات مع جملة من التحديات ومصادر تهديد تناولناها سابقا من جهة. وطبيعة الأماكن والأهداف المعنية بهذه العمليات الإجرامية من جهة أخرى. فهذه العمليات تدفعنا للقول أن:

- تمدد الخطر الطائفي الذي ترعاه أطراف خارجية وفق المؤشرات أضحى يشكل أبرز هذه التحديات ويدفع بدول مجلس التعاون إلى البحث في الخيارات الإستراتيجية المتاحة للتعامل مع هذا الواقع.
- داعش لا يشكل فقط تحد وإنما واقع يستلزم اتخاذ تدابير استئصالية وجذرية.
- الأزمات الإقليمية وعلى رأسها الملف اليمني وما يفرضه من انعكاسات على واقع الأمن الإقليمي الخليجي.

فمن خلال استعراض ما شهدته دول مجلس التعاون الخليجي من عمليات إرهابية سنة ٢٠١٦م، ومقارنتها بـ ٢٠١٥ فإننا نقول بأن حدة المخاطر الأمنية في منحى تصاعدي وما دام أن حالة اللاأمن واللااستقرار سمة المنطقة فلا ننتظر تراجع لهذه التهديدات الصلبة. بالإضافة إلى أن طبيعة العمليات التي وقعت خلال ٢٠١٦م، والتي مست الحرم النبوي الشريف ومحاولة استهداف مكة المكرمة يدفعنا إلى القول بأنها بمثابة إعلان الحرب الشاملة على العالم الإسلامي وليس فقط دول الخليج لأنها أماكن لها دلالاتها وقدسيتها بالنسبة للعالم الإسلامي. إذا أردنا أن نوضح الصورة بشكل أفضل وأن ننظر للأمور من زوايا مختلفة فلنطرح السؤال التالي:

كيف تعاملت دول الخليج مع هذه العمليات الإرهابية ولمواجهة التحديات الأمنية؟

حسب المتابعة لتطور الأوضاع الأمنية في المنطقة ومن خلال تتبع مسار العمل الأمني في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة جملة المخاطر الأمنية نلاحظ ما يلي:

- إدراك مجلس التعاون الخليجي لحجم الخطر جعلها تتبنى إستراتيجية أمنية تعتمد بالأساس على التعاطي مع أي تهديد بحزم وهو ما تبرزه العمليات الأمنية ومحدودية العمليات الإرهابية.
- اعتماد دول المنطقة على الرد السريع وراء كل عملية دفع بتقدم الخطط الأمنية ونجاعتها.

● الاعتماد على العمليات الاستباقية وهي التي مكنت من تجنب عمليات إرهابية خطيرة وتفكيك العديد من الخلايا النشطة وخلايا نائمة وخلايا التجنيد، كما مكنت من حجز كميات معتبرة من الأسلحة وتوقيف مطلوبين في قضايا الإرهاب من جنسيات مختلفة.

● تشديد الرقابة الحدودية.

● تكثيف التحركات على محاور عدة في إطار بناء شراكات والبحث على آليات المواجهة مع شركاء دوليين فاعلين في إطار الحرب على الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة.

● في ظل إستراتيجية غربية تتسم بالضبابية اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي على الحزم في الرد والتعاطي مع هذه التحديات.

إن تعاطي دول الخليج مع هذه التحولات التي قام منفذوها ومن يخطط لهم إلى زعزعة استقرار المنطقة وإدخالها في دوامة الانفلات الأمني، بمنطق الحزم والرد السريع وتبني آليات عمل أمني بحيث لا تترك مساحات أو فراغ لهذه الجماعات الإجرامية للتوغل أو الانفراد بعمليات أخرى وهو ما تؤكده حصيلة العمليات الأمنية لسنة ٢٠١٦م، والتي لو استعرضناها لربما لا تكفينا هذه المساحات الورقية لتناولها وتحليلها.

٤-قياس شدة المخاطر الأمنية على ضوء العمليات ودلالاتها:

من خلال العمليات التي عرفتها دول الخليج وعلى ضوء ما تعرفه المنطقة من تحولات متسارعة وعلى الرغم من الجهود الأمنية، سيظل الإرهاب تهديدًا قائمًا بسبب الاضطرابات التي تعم المنطقة.

كما أن غياب استراتيجية دولية تركت فجوة كبيرة استغلتها الجماعات الإرهابية وهذه العوامل مجتمعة تدفع دول الخليج إلى اتخاذ دور متقدم في معالجة القضايا الإقليمية وصد المخاطر المتأتية من المعالجات الخاطئة لعدة قضايا إقليمية، فالخطر الإرهابي وما يشكله من تهديد لا يعد أصل المشكلة بل يعتبر من الأعراض التي تنامت جراء التدخلات الأجنبية في المنطقة والتي لم تفض إلى حلول وإنما أدت إلى بروز مخاطر فتاكة ببنية المجتمعات والدول، وهذا ما يفرض على دول الخليج اتباع نهج شامل للتعامل مع هذه التهديدات والتأثيرات السلبية التي خلفتها. ومن خلال ما سبق يمكن قياس شدة هذه المخاطر وتحديدها في المؤشرات الآتية والتي أوجزها في ثلاث نقاط:

١- نلمس من خلال العمليات الإرهابية في المنطقة والتي تدل على أن التحديات التي حددناها سابقًا بأنها صادقة وتأخذ اتجاهًا تصاعديًا.

٢- دائرة المخاطر الأمنية وأشكالها هي آخذة في الاتساع مثل ما تأخذ أبعادًا أكثر خطورة.

٣- تنامي خطر الإرهاب العالمي والذي يأخذ أبعادًا متعددة فداعش هو تحصيل حاصل لجملة الأزمات الإقليمية المتفجرة والتي لم تحظ بمعالجات جذرية.

خلاصة القول: إن قياس شدة المخاطر ومن خلال الأحداث التي عرفتها المنطقة في السنوات الست الأخيرة مقارنة بالتحولات العالمية فإن المنطقة تعرف مخاطر أمنية تتسم بالشدة والتشابك في ظل مشهد إقليمي يتسم بالضبابية.

٥-السيناريوهات المتوقعة لـ ٢٠١٧ وسبل المواجهة:

من الصعب التكهن بما هو آت في ظل مشهد دولي يتسم بالغموض والتعقيد لكن من خلال المنطلقات الأساسية لطبيعة الأزمات وقراءة متأنية للمشهد الأمني العام الذي تعرفه المنطقة ومتابعة لتطور الأحداث الدولية والإقليمي، ومن خلال تشريح العمليات التي عرفتها دول مجلس التعاون وبناءً على تصريحات الوافد الجديد للبيت الأبيض الأمريكي يمكن توقع ثلاثة سيناريوهات ممكنة ومتوقع حدوثها:

السيناريو الأول: دول مجلس التعاون قد تتعرض لعمليات أشد خطورة فإذا كانت ٢٠١٦م، عرفت تفجيرات بالحرم النبوي الشريف والذي له بعد ديني وروحي ومحاولة استهداف مكة المكرمة وإحباط عمليات عديدة. فإن ٢٠١٧م، قد تعرف فيه هذه الدول تصاعدًا في العمليات الإرهابية واتساع رقعته وقد يلجأ لاستهداف حيوية.

السيناريو الثاني: متعلق بطبيعة الإدارة الأمريكية الجديدة في حال ما نفذ دونالد ترامب لوعوده الانتخابية بإنزال من ٢٠الى ٣٠ ألف جندي أمريكي للقضاء على داعش واستهداف المواقع النفطية التي يسيطر عليها التنظيم ومراجعة الاتفاق النووي الإيراني، ستدفع بتمدد التنظيم في المنطقة من خلال اتخاذه شكل خلايا صغيرة ويتخذ من أسلوب الذئاب المنفردة كمنهجية في تنفيذ العمليات وهذا سيشكل خطرًا آخرًا.

السيناريو الثالث: البحث عن آليات معالجة وتسوية للملفات العالقة بالمنطقة وتوحيد الجهود بما يتماشى ومصلحة دول الخليج قد يدفع إلى تراجع نسبي لكن يظل الخطر قائمًا.

وفي اعتقادي السيناريو الأول والثاني الأقرب لطبيعة ما هو موجود وما يحاك في كواليس لعبة الأمم.

وبناءً على هذه السيناريوهات المطروحة فإن سبل المواجهة المتاحة وكخيارات استراتيجية ممكنة يستلزم إدارة المخاطر وفق:

● تعزيز التماسك الداخلي.

● تتطلب التهديدات ردًا مشتركًا فالتنظيمات الإرهابية تستغل الثغرات القانونية وعليه يتوجب تعزيز الترسانة القانونية بما يسد الطريق على هذه الفيروسات.

● تعزيز المقاربة السعودية التي اتخذت تدابير بموجبها صعوبة تحويل الأموال التي يمكن أن ينتهي بها المطاف بأيدي الجماعات الإرهابية.

- تقوية مجلس التعاون الخليجي وتبني استراتيجية موحدة حيث تحتاج دول الخليج إلى نهج شامل للتعامل مع هذه التهديدات والتأثيرات السلبية.
- فك شفرة الأزمات والبحث عن آليات صناعة الاستقرار.
- ضرورة بناء بيئة رافضة لهذه التيارات الإرهابية.
- الإرهاب يحارب بالدرجة الأولى بالمعلومة الدقيقة وعليه يتوجب على دول الخليج إنشاء مركز قياس وتحليل المخاطر الأمنية.

فعلينا أن نقر بأن المحاولات التي كانت تسعى لإرباك دول الخليج لم تنجح وأسباب فشل هذه المخططات راجعة إلى فشل التنظيمات الإرهابية في الحصول على النتائج المرغوبة من الهجمات الإرهابية على الخليج فبدلا من الصراع الطائفي الذي كان داعش يأمل في خلقه من العمليات الإرهابية جاءت النتائج عكسية تمامًا، وهذا راجع إلى قيام دول الخليج باتخاذ مواقف موحدة ومؤثرة لمواجهة الهجمات بالإضافة إلى تكاتف شعوب المنطقة.

إن دول الخليج اليوم وبرغم المشكلات الإقليمية والدولية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الصلبة منها واللينة وتحجيمها بفضل تبني استراتيجيات تفاعلية واعتماد إصلاحات هيكلية تمس مستويات عدة وذلك من خلال التعاون والتنسيق الداخلي والبيني.

فهندسة الأمن الخليجي في خضم النزاعات الإقليمية والدولية يستوجب اتخاذ إجراءات وخطوات استباقية تقوم على قطع الطريق لأي تهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

فالحقيقة الهامة التي لا يجب إغفالها والتي مفادها أن ظاهرة الإرهاب تحتاج إلى مواجهة شاملة وأن أمن الخليج لا يكتمل إلا إذا تم فك شفرات الأزمات المحيطة بالحزام الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي وبناء مقاربة متكاملة وتفاعلية.

* خبير مختص في القضايا الأمنية والاستراتيجية - الجزائر

للسنة السابعة على التوالي: ضمن أهم ١٥٠ مؤسسة فكرية رائدة في العالم

مركز الخليج للأبحاث أحد أكبر المؤسسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وفقًا للتصنيف الدولي السنوي لمؤسسات الفكر ومنظمات المجتمع المدني الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي صدر في شهر يناير ٢٠١٧م، عن العام الحالي بمشاركة أكثر من سبعة آلاف من مؤسسات الفكر والرأي ومنظمات المجتمع المدني من جميع قارات العالم، فقد حافظ مركز الخليج للأبحاث على تصنيفه للعام الماضي ولسبع سنوات متوالية، بل حقق تقدمًا في بعض المراتب حيث جاء المركز (GRC) واحدًا من أكبر مؤسسات الفكر والرأي من منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، ومن أبرز (١٥٠) من مؤسسات الفكر والرأي في جميع أنحاء العالم، وقد حافظ مركز الخليج للأبحاث على موقعه للعام الثاني على التوالي في المرتبة (٢٣) على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تقدم مرتبة في مؤشر أفضل مؤسسة بحثية في جميع أنحاء العالم مقابل العام الماضي حيث جاء في المركز ١٣٠، كما صنف ضمن أبرز مؤسسات الفكر والرأي المهتمة بالسياسة الخارجية والشؤون الدولية حيث جاء في المركز ٥٦ ، وفي المرتبة ٥٤ ضمن تصنيف أفضل تعاون مؤسسي، وحصل على المرتبة ٢٦ على مستوى أفضل مراكز الدراسات الإقليمية المستقلة.

آراء حول الخليج: جدة

التصنيف العالمي لمركز الخليج للأبحاث	المرتبة	
	٢٠١٥	٢٠١٦
على مستوى مؤسسات الفكر والرأي في جميع أنحاء العالم	١٣١	١٣٠
على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢٣	٢٣
على مستوى مؤسسات الفكر والرأي المهتمة بالسياسة الخارجية والشؤون الدولية	٥٨	٥٦
على مستوى أفضل تعاون مؤسسي	٥٥	٥٤
على مستوى أفضل مراكز الدراسات الإقليمية (مستقلة)	-	٢٦

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

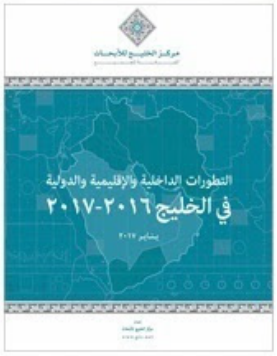

تقرير مركز الخليج للأبحاث
التطورات الداخلية والإقليمية والدولية
الخليج 2016 - 2017

يتضمن تقرير مركز الخليج للأبحاث الذي صدر في يناير 2017م، عدة دراسات متخصصة في الشأن الخليجي، تضمنت أهم التحديات والأزمات التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام المنصرم 2016م، وأهم التوقعات لعام 2017م، حيث تناولت هذه الدراسات عرض وتحليل وتوصيف لهذه التحديات، وكيف تعاملت معها دول مجلس التعاون، مع طرح أفضل الحلول للتعامل معها في العام الجديد، سواء على المستوى الداخلي في دول الخليج العربية، أو الأزمات الإقليمية وظلالها على دول مجلس التعاون

لقد جاء انخفاض أسعار النفط في مقدمة التحديات الخليجية، لما للنفط من أهمية كبيرة ومحور ارتكاز في اقتصادات دول مجلس التعاون، لذلك ركز التقرير على مستقبل الاقتصادات الخليجية في مرحلة ما بعد الاعتماد الكلي على النفط، والاهتمام بتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، وإعطاء دورًا أكبر للقطاع الخاص، وفقا للرؤى والخطط التي وضعتها دول مجلس التعاون والتي تصل في بعض الدول إلى عام 2040

وتناول التقرير الأوضاع العسكرية والأمنية في دول مجلس التعاون والمنطقة برمتها وتأثير الأوضاع الإقليمية على التوزان العسكري وتثبيت الأمن في منطقة الخليج، وتوضيح البدائل والخيارات الخليجية المتاحة والممكنة من أجل استقرار المنطقة وعدم الإخلال بالثوابت التقليدية، خاصة على ضوء المتغيرات التي طرأت على المنطقة جراء تغير السياسات العالمية والتوجهات الجديدة للقوى العظمى، وكذلك توجهات قوى إقليمية طامحة إلى الهيمنة على الخليج في مقدمتها إيران.

واستعرض التقرير أيضًا الأوضاع الإقليمية وتداعياتها وتأثيرها على السياسة الخارجية لدول مجس التعاون الخليجي، منها ما يحدث في العراق وانعكاس ذلك على دول مجلس التعاون ما يتطلب إعادة النظر في الأوضاع الداخلية وتصحيح الأخطاء القائمة لهذا البلد المهم والمجاور لدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك تناول التقرير العلاقات الخليجية ـ المصرية، ولا سيما العلاقات المصرية ـ السعودية وتأثيرها على العمل العربي المشترك.

جميع الحقوق محفوظة 2017

قراءة في كتاب:

العلاقات الأقاليمية بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا

صدر للأستاذ الدكتور محمد السيد سليم، كتابًا تحت عنوان (العلاقات الأقاليمية بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا)، عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويت، العام الماضي ٢٠١٦م، في عدد ١٠٥ صفحات. قدم بين دفتيه المزيد من الضوء على طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا، في حقبة ما بعد الحرب الباردة عندما ظهر نمط جديد من العلاقات الدولية سُمي "بالعلاقات الأقاليمية"، أي العلاقات التي تنشأ بين أقاليم كاملة ممثلة في مؤسساتها الأقاليمية، مثل العلاقة التي نشأت في منتصف التسعينيات بين الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، وبالتوازي مع هذا التطور بدأت دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٠، تسعى إلى تطوير علاقات أقاليمية مع دول الآسيان نتيجة لظهور مصالح متنامية للطرفان تتمثل في تسويق النفط، والأمن الغذائي، وفتح الأسواق، والقضايا الأمنية وغيرها.

عرض: شريف شعبان مبروك

وجاء الكتاب ليوظف مفهوم الأقاليمية كإطار لمفهوم العلاقات بين المجلس والآسيان، وناقش دوافع المجلس والآسيان لبناء إطار أقاليمي وأهمها: الصعود الشرق آسيوي، وخبرات التكامل الأقاليمي في الآسيان والمجلس، ورغبة دول المجلس في تأمين أسواق النفط وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان الأمن في مضيق ملقا، بالإضافة إلى تأمين كل إقليم من الآثار السلبية الناشئة عن ظهور الحركات الجهادية الإسلامية في أحد الأقاليم الآخر، ورغبة دول الآسيان في ضمان واردات النفط، والاستثمار الخليجي.

وعرض الجهود التي بذلت لمأسسة هذا التعاون من خلال استعراض أعمال المؤتمرات الوزارية الثلاثة والاجتماعات التي تمت بينهما، كما ناقش أسباب محدودية العائد من تلك الجهود، مع الإشارة إلى أثر "الربيع العربي" على فرص التعاون بين المجلس والآسيان خاصة مع امتداد بعض آثار هذا الربيع إلى جنوب شرقي آسيا وتخوف دول الآسيان من امتداد مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، خاصة أن مبدأ عدم التدخل أساسي في أعمال الآسيان، مما يفسر النص على المبدأ لأول مرة في تاريخ التعاون بين الطرفين في البيان الختامي للاجتماع الوزاري الثالث عام ٢٠١٣م.

وأخيرًا يعرض الكتاب للاستراتيجيات المتاحة لدفع وتفعيل مشروع التعاون الأقاليمي بين المجلس والآسيان، لعل أول تلك الاستراتيجيات تحديد مدى زمني لإقامة المشروع، يتم خلالها التركيز على توفير الكوادر الدبلوماسية والاقتصادية الخليجية اللازمة للتعامل مع دول الآسيان، على مستوى فهم الثقافات المحلية وإتقان لغات شعوب تلك الدول، والأهم من كل ذلك "أسلوب الآسيان" في التعامل.

ويتزامن مع ذلك استراتيجية تحديد قائمة السلع التي ستشملها منطقة التجارة الحرة على أن يتم البدء بالسلع التي لن تتضرر جراء إنشاء تلك المنطقة، مع التوسع التدريجي في القائمة، ومن المهم أيضًا أن تدمج دول المجلس كل المنتديات الجزئية الحالية مع دول الآسيان في منتدى واحد يستفيد من خبرة "مؤسسة آسيا-أوروبا" التي أنشأها مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي – الآسيان في سنغافورة عام ١٩٩٧، وهي مؤسسة مستقلة تشرف على تطوير التعاون الأقاليمي بين الجانبين على ثلاثة مستويات سياسية، واقتصادية، وثقافية بما في ذلك حوار الحضارات.

ويختتم المؤلف الكتاب ليؤكد على أنه بعد استعراض خبرة المجلس والآسيان، يبدو أن المدخل الوظيفي ربما كان المدخل الأكثر ملاءمة للتعاون الأقاليمي، فيما لم تكن دول الإقليمين متشابهة في القيم والاتجاهات السياسية، مثل حالة التعاون بين جماعة الكاريبي ومجموعة الآندين، فإنه من المحتمل أن يؤدي طرح الموضوعات السياسية إلى عرقلة التعاون الأقاليمي، ومن ثم فمن الأفضل الاقتصار على التعاون غير السياسي وصولاً إلى التعاون السياسي.

ترامب .. بين الشعبوية والسياسة

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

فور دخول الرئيس الأمريكي الجديد ترامب بوابة البيت الأبيض، أخذ يترجم وعوده الانتخابية إلى قرارات واجبة النفاذ، لذلك جاءت هذه القرارات متسرعة وغير مدروسة وغير قابلة للتطبيق، وهي في مجملها تمثل رغبة الرئيس الأمريكي وطموحه دون استشارة أركان إدارته، ما جعلها تواجه اعتراضًا من الشعب الأمريكي، ورفضًا من حلفاء الولايات المتحدة في الخارج، وترتب على ذلك تراجع ترامب بالفعل عن بعض هذه القرارات بعد قليل من توقيعها، من بين ذلك التأشيرات بعد ٩٠ يومًا.

هذه القرارات جاءت انطلاقًا من شعار (أمريكا أولاً) الذي رفعه ترامب خلال حملته الانتخابية خاصة ما أسماه (الراكب المجاني) أو عدم تحمل واشنطن نفقات أو تبعات مالية تجاه الخارج، مع رغبته في تحقيق مكاسب أكبر للداخل الأمريكي، وتأمين الولايات المتحدة من أخطار الإرهاب بطرق مختلفة ومنها على سبيل المثال بناء جدار عازل مع المكسيك على نفقة الأخيرة وبتكلفة ٨ مليارات دولار، وإن كانت هذه التوجهات وجدت رفضًا ومظاهرات احتجاج في الولايات الأمريكية في حالة غير مسبوقة، لكنها قد تجد قبولاً جزئيًا في الشارع الأمريكي كرد فعل على فشل إدارة أوباما في كثير من الملفات، منها المماطلة في القضاء على الإرهاب، وتعرض أمريكا كقوى عظمى إلى الإهانة و الانتقاص من هيبتها، والعلاقة الغامضة مع روسيا التي لا ترضي الشارع الأمريكي، وكذلك التقارب غير المفهوم مع إيران التي كانت من أكبر أعداء واشنطن على الأقل في العلن، مما جعل الرأي العام الأمريكي يرفض ما فعله أوباما تجاه طهران خاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، كل ذلك وغيره جعل ترامب يتخذ قرارات سريعة على طريقته كرجل أعمال يتخذ قراراته داخل شركاته وتكليف موظفيه بتنفيذها رغبة منه في دغدغة الرأي العام الأمريكي وتحقيق شعبية.

شعار (أمريكا أولاً) لا يحقق الزعامة لأمريكا ولا يجعلها القوى العظمى أو الدولة الأغنى في العالم، بل يفتح الباب لدول أخرى للقفز إلى قمة القيادة عبر تحالفات جديدة، خاصة أن عناصر القوة والثراء لم تعد حكرًا على الولايات المتحدة، إضافة إلى أن أمريكا لم تصل إلى كونها القوى العظمى إلا بعد الخروج من عزلتها وانخراطها في الشأن العالمي وخاضت حروبًا من أجل ذلك، كما شاركت في تحالفات لتثبيت نفوذها العالمي، وكونت صداقات استفادت منها في إسقاط عدوها اللدود الاتحاد السوفيتي. وزيادة حجم صادراتها، وقيمة التبادل التجاري مع الأطراف الدولية خاصة الدول العربية التي فتحت أسواقها للمنتجات الأمريكية من أسلحة وغير ذلك، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات الأمريكية السلعية إلى الأسواق العالمية عام ٢٠١٥م، أكثر من ١,٥ تريليون دولار.

وكانت قد استطاعت أمريكا فور أن حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها أن تشكل تحالفات جديدة ملأت الفراغ في كثير من بقاع العالم لمحاصرة المد الشيوعي، وحافظت على تأمين إمدادات النفط، وارتفعت قيمة صادراتها وحققت نموًا كبيرًا ما جعل اقتصادها الأول في العالم، ثم زادت العلاقات العربية ـ الأمريكية رسوخًا، ففي منطقة الخليج العربي تواجدت أمريكا لملء الفراغ الذي خلفته بريطانيا منذ بداية عام ١٩٧١م، حيث يوجد تحالف وشراكة استراتيجية بين الجانبين، وتجلى هذا التحالف في تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١م، وكذلك في اعتماد دول مجلس التعاون على التسليح الأمريكي ووجود قوات أمريكية في مياه الخليج وغير ذلك من مظاهر التعاون الأمني والعسكري، وفي النواحي التجارية بلغ حجم التبادل التجاري السلعي غير النفطي بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥م، حوالي ٣٧ مليار دولار ويمثل التعاون الخليجي-الأمريكي نموذجًا موثوقًا به كونه يقوم على تفاهم ومصالح مشتركة.

ولذلك فلن يستمر ترامب في انتهاج سياسة رجل الأعمال أحادي التفكير في الربح والخسارة بمعزل عن السياسة والظروف المحيطة والفوائد المباشرة وغير المباشرة للولايات المتحدة، بل سيعود إلى دولاب السياسة الخارجية الأمريكية، وبالفعل بعد فترة قصيرة جدًا صدرت توضيحات حول إعادة النظر في قرار منع دخول رعايا ٧ دول عربية وإسلامية بعد ثلاثة شهور من توقيع هذا القرار، كما أنه قبل أن ينتهي شهر يناير الماضي وتحديدًا بعد ٩ أيام فقط من تولي ترامب مهامه اتصل بزعماء دول مجلس التعاون الخليجي خاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للتنسيق حول محاربة الإرهاب ،والأوضاع في سوريا واليمن ، وهذه مؤشرات تدل على أن ترامب سوف يعود إلى السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية، ولن يستطيع فرض إرادته الشخصية على العالم، أو أن يسبح ضد التيار في وقت تحتاج فيه الولايات المتحدة إلى أصدقاء موثوق بهم في الحرب ضد الإرهاب، وإلى شركاء اقتصاديين لدعم الاقتصاد الأمريكي.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+